

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

3/3
1984-1994
1984-1994

دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية في صنع السياسة الخارجية

(١٩٨٤ - ١٩٩٤)

عميد كلية الدراسات العليا
ن. ح. ح.

فارع احمد غرايبة

بإشراف

الدكتور غازي اسماعيل الربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية بكلية الدراسات
العليا في الجامعة الأردنية

تموز، ١٩٩٦

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٨/٩/١٩٩٦ وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور غازي الربابعة

مشرفاً

- الدكتور أمين مشاقبة

عضواً

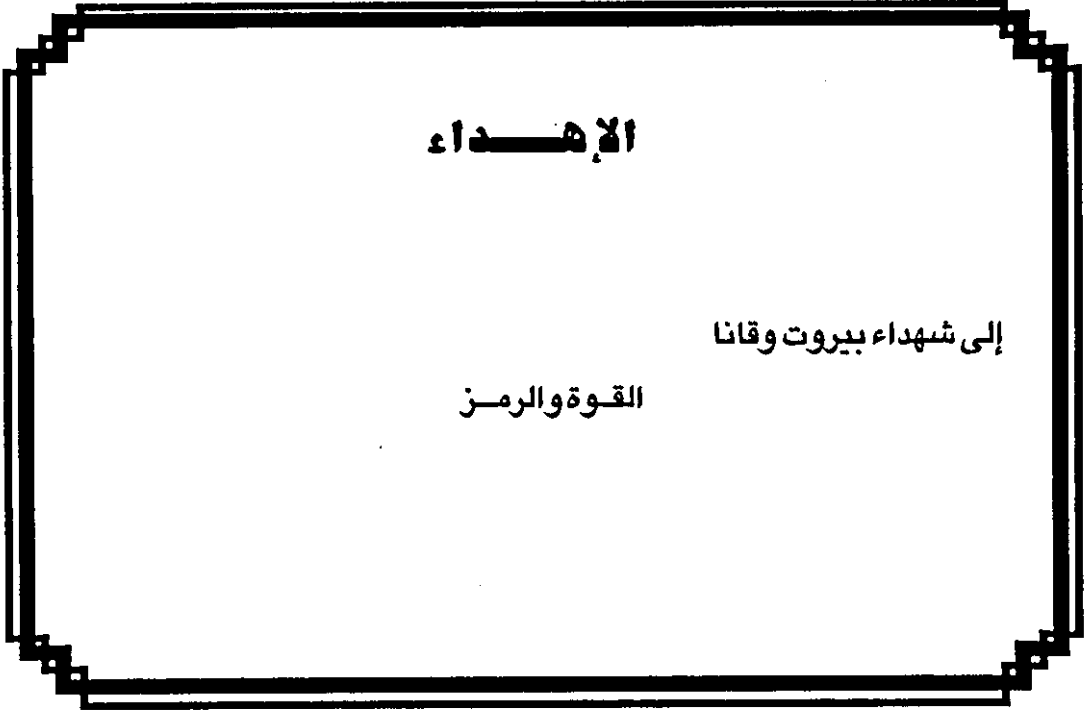
- الدكتور حسني الشيباب

عضواً

- الدكتور نزياب مخادمة

عضواً

غازي الربابعة
أمين مشاقبة
حسني الشيباب
نزياب مخادمة



الإهداء

إلى شهداء بيروت وقانا

القوة والرمز

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور غازي إسماعيل الربابعة الذي عنى نفسه كثيراً بالمتابعة والمراجعة حتى ترى هذه الدراسة النور.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وأخص بالذكر العاملين في مركز الدراسات العبرية، كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والإعجاب إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ، والتي لم تبخل علي من وثائق ودراسات.

وهنا أسجل شكري وتقديري لموظفي مكتبة دائرة الشؤون الفلسطينية، لهم مني أجمل تقدير لما غمروني به من ثقة عالية، وتسهيلات في الإعارة، وتعامل كريم.

والحمد لله أولاً وأخيراً

الباحث

المحتويات

٥٨
٥٨

الصفحة

ب.....	قرار لجنة المناقشة	٥٨
ج.....	الإهداء	٥٨
د.....	شكر وتقدير	٥٨
ه.....	المحتويات	٥٨
ح.....	فهرس الملاحق	٥٨
ط.....	الملخص باللغة العربية	٥٨
١.....	الفصل الأول: نشأة الأحزاب الإسرائيلية	٥٨
١.....	المبحث الأول: الجذور التاريخية للأحزاب الإسرائيلية	٥٨
١٠.....	نشأة الأحزاب السياسية الإسرائيلية	٥٨
١٢.....	الدوافع الرئيسية لنشوء الأحزاب الإسرائيلية	٥٨
١٧.....	عقبات الأحزاب الإسرائيلية	٥٨
١٩.....	المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية الإسرائيلية	٥٨
٢٠.....	الأحزاب اليمينية الصهيونية	٥٨
٢٨.....	الأحزاب اليسارية الصهيونية	٥٨
٣٩.....	الحزب الشيوعي الإسرائيلي	٥٨
٤١.....	الأحزاب الدينية	٥٨
٥٢.....	المبحث الرابع: خصائص الأحزاب الإسرائيلية	٥٨
٥٨.....	الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإسرائيلية	٥٨
٥٨.....	المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الإسرائيلية	٥٨
٥٨.....	العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ...	٥٨
٦٥.....	أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية	٥٨
٧٢.....	المبحث الثاني: المتغيرات الخاصة بنشاط الأحزاب	٥٨
٧٩.....	المبحث الثالث: الهياكل الرسمية لصناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية	٥٨
٨٥.....	المبحث الرابع: أدوات الأحزاب الإسرائيلية	٥٨

٨٩	الفصل الثالث: مصالح وأهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية
٨٩	المبحث الاول: الاهداف العسكرية
٨٩	التفوق العسكري
٩١	حماية الأمن القومي
٩٥	التوسع
٩٦	المبحث الثاني : الأهداف السياسية
٩٦	المحافظة على الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين
٩٩	تثبيت وجود اسرائيل والخروج من العزلة الدولية
١٠٠	تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين
١٠٢	تشجيع الحل السلمي
١٠٨	المبحث الثالث: الأهداف الاقتصادية
١٠٨	التفوق الاقتصادي في المنطقة:
١١١	الحصول على المياه
١٢١	الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل
١٢٣	اقامة النظام الشرق أوسطي
١٣٦	المردودات الاقتصادية للعملية السلمية على اسرائيل
١٤٠	الفصل الرابع: مواقف الاحزاب الاسرائيلية من التسوية السياسية
١٤٠	المبحث الاول: النظام الدولي الجديد والتسوية السياسية
١٤٢	انهيار الإتحاد السوفيات:
١٤٣	أزمة الخليج
١٤٤	استمرار المساعدات الأمريكية لاسرائيل
١٤٨	المبحث الثاني: موقف الأحزاب من التسوية السياسية:
١٤٩	اتجاهات التيارات الإسرائيلية نحو السلام
١٥١	اتفاق أوسلو
١٥٢	مستقبل الأراضي العربية الفلسطينية في ظل التسوية السياسية
١٥٥	موقف اليمين الإسرائيلي من الأراضي المحتلة
١٥٩	الموقف من قضية القدس
١٦٠	الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية
١٦٢	المعاهدة الأردنية الإسرائيلية
١٦٤	المسار السوري - الإسرائيلي
١٦٨	المسار اللبناني-الإسرائيلي

١٧١.....	الخاتمة
١٧١.....	النتائج
١٧٥.....	التوصيات
١٧٦.....	قائمة المراجع
٢.....	الملاحق
٢.٢.....	الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
(١)	الحكومات التي تعاقبت على السلطة في اسرائيل	٢٠٠.....
(٢)	رؤساء الكنيست حسب انتماءاتهم الحزبية	٢٠٣.....

الملخص

دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية في صنع السياسة الخارجية

(١٩٨٤ - ١٩٩٤)

فارح احمد غرايبة

إشراف

الدكتور غازي اسماعيل الربابعة

تلعب الأحزاب الإسرائيلية دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، سواء كانت هذه الأحزاب في موقع المسؤولية والحكم، أو تقف في المعارضة، فنظام الحكم يقوم على تعدد الأحزاب، فالحزب السياسي يضطلع بدور كبير؛ إذ أصبح كل حزب بمثابة مؤسسة داخل الدولة له مميزات غير تعاطيه للعمل السياسي، فلكل حزب نظام تأمين صحي واجتماعي وفريق رياضي..... وهذا البناء يعطي صورة أوضح للأبعاد التي تقف وراء ما يسمى بالأحزاب والقوى الفاعلة على الساحة الإسرائيلية بسعيها الحثيث للوصول الى السلطة؛ حيث أن كل حزب سياسي يهيء نفسه أن يكون المهيمن والمسيطر في اسرائيل.

إن المتتبع للسياسة الخارجية الإسرائيلية يلاحظ أن النظام السياسي الإسرائيلي يقوم على اساس تجمع الأحزاب داخل كتلتين كبيرتين يسيطران على مجريات الحياة السياسية في إسرائيل، وهذان التكتلان يلتقيان في نقاط تقاطع وقواسم مشتركة تجمع مصالحهما، ومن أهم النقاط التي يلتقي فيها التجمعان: أمن إسرائيل، لا لقيام الدولة الفلسطينية، لا لعودة اللاجئين والنازحين، القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، ولهذا يتبين مدى التنافس المحموم بين هذين التكتلين بل وبين كافة الأحزاب الإسرائيلية كبيرها وصغيرها على التنكر لكل حق عربي في الأرض العربية المحتلة، وتجب الإشارة هنا أن الدراسة العلمية والموضوعية اقتضت أن نتعرف على مواقف الكتل والقوى السياسية بمختلف ألوانها ومذاهبها الشتى تجاه العديد من القضايا الجوهرية الساخنة والجزئية، لا سيما القضايا التي تخص الصراع العربي-الإسرائيلي.

واستطاع الباحث من خلال دراسته القاء الضوء على مواقف القوى الإسرائيلية وأهدافها تجاه العملية السلمية، والتي تحاول إسرائيل جاهدة تجاهل الحقوق العربية، والتسارع بخطوات حثيثة في بناء التطبيع الاقتصادي والثقافي مع الوطن العربي؛ لكي يتسنى لإسرائيل بناء وتشكيل شرق اوسط جديد يقوم على التفوق العسكري والاقتصادي دون دفع استحقاقات التسوية السياسية، ولقد ادرك شمعون بيريز مهندس السلام أهمية التسوية الإقليمية لإسرائيل، وقد اشار في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» بأنه لا بد من تشكيل شرق اوسط جديد يكون عماده الأحزمة الثلاثة للسلام وهي: نزع السلاح، والمياه، والمواصلات، وتهدف إسرائيل من هذه المشروعات أن تكون مركزا محوريا في المنطقة؛ لتكون حلقة الوصل الذي يربطها باوروبا وآسيا وأفريقيا، وتعزيزا لهذا التوجه فهي تقترح توسيع واستكمال الطريق البري المتوسط من الحدود السورية - التركية ليصل الى لبنان فإسرائيل، ثم مناطق الحكم الذاتي ليصل خليج العقبة فمصر، كما اقترحت شق قناة البحرين، والتي تربط البحر الأحمر بالبحر الميت كمرحلة اولى، ثم مرحلة ثانية تمتد من البحر الميت الى البحر المتوسط .

- ٢٤- الحكومة الاسرائيلية الثالثة والعشرون ١٩٨٦/١٠/٢٠-١٩٨٨/١ اسحاق شامير الليكود
- ٢٥- الحكومة الاسرائيلية الرابعة والعشرون ١٩٨٨/٢١-١٩٩٠/١٥ اسحاق شامير الليكود
- ٢٦- الحكومة الاسرائيلية الخامسة والعشرون ١٩٩٠/٨-١٩٩٢/٦/٢٥ اسحق شامير الليكود
- ٢٧- الحكومة الاسرائيلية السادسة والعشرون ١٩٩٢/٦/٢٥-١٩٩٥/١١/٢١ اسحاق رابين العمل
- ٢٨- الحكومة الاسرائيلية السابعة والعشرون ١٩٩٥/١١/٢٢ شيمون بيريز العمل
- ٢٩- الحكومة الاسرائيلية الثامنة والعشرون ١٩٩٦/٦/١٠ بنيامين نتينياهو العمل

ملحق (٢)

رؤساء الكنيست حسب انتماءاتهم الحزبية

العمل	يوسف شبرنيساك	الكنيست الأول ١٩٤٩	١-
العمل	يوسف شبرنيساك	الكنيست الثاني ١٩٥١	٢-
المابام	ناحوم نير	الكنيست الثالث ١٩٥٥	٣-
العمل	كريش لونر	الكنيست الرابع ١٩٦١	٤-
العمل	كريش لونر	الكنيست الخامس ١٩٦٥	٥-
العمل	كريش لونر	الكنيست السادس ١٩٦٩	٦-
العمل	رئوقين بركات	الكنيست السابع ١٩٧٣	٧-
العمل	يسرائيل يشعياهو	الكنيست السابع ١٩٧٣	٨-
العمل	يسرائيل يشعياهو	الكنيست الثامن ١٩٧٧	٩-
الليكوود	يتسحاق شامير	الكنيست التاسع ١٩٧٧م	١٠-
الليكوود	يتسحاق بيرمان	الكنيست التاسع ١٩٧٧	١١-
الليكوود	مناحيم سفيدرو	الكنيست العاشر ١٩٨١	١٢-
العمل	شلومو هليل	الكنيست الحادي عشرة ١٩٨٤	١٣-
الليكوود	دوف شيلانسكي	الكنيست الثانية عشرة ١٩٨٨	١٤-
العمل	شيفلح فاتيس	الكنيست الثالثة عشرة ١٩٩٢	١٥-

ABSTRACT

THE ROLE OF POLITICAL ISRAELI PARTIES IN MAKING THE FOREIGN POLICY (1984-1994)

Fari. A. M. Gharaibeh

Supervised By:

Dr. Ghazi Rababbaa

Israeli political parties play an active role in the political life, whether they are in the government or the opposition, the system of the government depends on multi-parties. Political parties are growing in importance; each party has turned into an institution within the state with specific characteristics other than political activity. A party may have social and health insurance systems and sports teams, etc. This structure may present a more vivid image about various dimensions that activate parties and other forces on the Israeli political scene. Each and every party is doing its best to assume the reins of government.

An observer of foreign Israeli policy may realize that the Israeli political system is based on two large blocs controlling political life of Israel. These two blocs have some interests in common, and among the most important ones is Israel's security; this common ground may be expressed in some principles; No for a Palestinian state, No for the comeback of refugees, and Jerusalem is the eternal capital of Israel. Thus, one may easily understand the tough competition between these blocs and among all Israeli parties to deny all Arabs' rights in the occupied territories. I must point out here that requirements of a scientific and objective study have made it necessary to identify attitudes of various political parties and groupings regarding basic and marginal issues, and in particular those of the Arab-Israeli dispute.

The researcher was able through his research to shed some light on Israeli parties' positions towards peace. Israel is doing its best to ignore Arabs' rights and go a head with the process of economic and cultural naturalization. By this, Israel is trying to build a new middle east based on its economic and military superiority without pay liabilities of politics settlement. Shimon Peres, the engineer of peace has realized the importance of regional settlement for Israel. In this book (The new middle east) he has pointed out the necessity of constructing a new middle east based on three pillars: water and disarmament. Through projects like these, Israel is aiming to grow into the only pivotal force in the region, and would serve as connection point for Europe, Asia and Africa. Promoting this orientation, Israel has suggested expansion and completion of the Mediterranean land road from Turkish-Syrian borders to Lebanon and Israel, then to the Palestinian autonomous region up to Al-Aqaba and Egypt; It has also suggested a canal that may join the dead and red sea as an initial stage, and later from the dead sea up to the Mediterranean.

ويعرف هذا التنظيم بتعصبه وتطرفه الاشتراكي، ومنذ البداية عمل على ارسال وتهجير رواده إلى فلسطين؛ إذ انشأوا مزارع جماعية، حتى أنه انشأ منظمة الكيبوتزات الخاصة به عام ١٩٢٧م، والتي اطلق عليها اسم «كيبوتز هاشوميرها تسعير» (١٧)، وفي عام ١٩٤٨ تحولت هذه الحركة إلى حزب المابام والتي كانت تهدف إلى إقامة دولة اشتراكية في فلسطين بالتعاون بين العرب واليهود (١٤).

٣- منظمة العامل الفتى- هابوئيل هاتسعير-

يعتبر «أردن ديفيد جوردون» ١٨٥٦-١٩٢٢م العقل المفكر لهذه الحركة، وهو من يهود بولونيا، ولقد دعا إلى احياء الشعب اليهودي من خلال العمل الجسدي الشاق، وقد تمثل هذا الأمر في «نظرية دين العمل»؛ حيث كان يعتبر اليهود الذين بقوا خارج فلسطين طفيليين؛ لأنهم فقدوا الإحساس بقدسية العمل (١٦)، وقد كانت تنادي هذه الحركة بانشاء المستعمرات اليهودية، واعتماد فكرة العمل العبري (١٤).

٤- العمل الموحّد- أحدوت هاعفودا-

ظهرت هذه المنظمة خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، ولقد تأثر هذا التنظيم بالمدّ الاشتراكي الذي إجتاح أوروبا الشرقية وقد اندمجت هذه الحركة مع حركة هابوئيل هاتسعير- العامل الفتى- عام ١٩٢٩ مكوّنة حزب المباي، وانشقت عنه ١٩٤٥م (١٧)، ويعتبر رموز هذه الحركة من رموز الاشتراكية الدولية (١٦)، ولقد حاول ابن غوريون دمج الصهيونية والاشتراكية خوفاً من أن يذهب الجهد الصهيوني، فكان من المؤمنين بمصلحة اليهودي «الفرد والأرض معاً» ومما يدل على ذلك تصريحه عام ١٩٢٠م: «مستوطنات العمال التي قيمتها الاجتماعية لا تقل أهميتها الوطنية، أثبتت أن ليس هناك تناقض بين الصهيونية والاشتراكية، بل أنهما مترابطان معاً في وحدة واحدة» (١٨).

الأحزاب السياسية

لم تتضمن أي من الدساتير القديمة ذكراً صريحاً للأحزاب السياسية، وحديثاً أخذ هذا المفهوم يذكر في الدساتير الديمقراطية كفرنسا، واليونان، على اعتبار أنها عامل أساسي في التركيبة السياسية وأن الدافع الحقيقي لتكوين

الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة يرجع إلى احساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة (١٩)، فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الأفراد الذين يتباينون في درجة الذكاء والأخلاق والمعرفة السياسية، ولهذا فهم بحاجة إلى أداة تجمعهم وتبلور أهدافهم، وتمدهم بالوسيلة التي تسهل عليهم مهمة الإنتقاد لتصرفات الهيئة الحاكمة، ومهمة إسقاط حكومتها، أو الضغط عليها لتغيير سياساتها تجاههم، وهذه الحاجة هي التي كشفت عن الأهمية الخاصة لتشكيل الأحزاب السياسية، للدور الذي تضطلع فيه في الدول الديمقراطية الحديثة (٢٠).

تعريف الأحزاب السياسية

ليس من اليسر بمكان تقديم تعريف شامل للحزب السياسي، ولقد أجهد المفكرون السياسيون وعنوا أنفسهم كثيراً في الوصول إلى تحديد دقيق لهذا المفهوم، ذلك أن الحزب وحدة معقدة تدخل في مضمونه منظمات سياسية ذات مفهوم سياسي واحد، أو تجمعات سياسية ذات مفاهيم سياسية واسعة، فهي ظاهرة سياسية مركبة يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة، وهي كأغلب الظواهر السياسية يجب معرفة خصائصها وميزاتها الخاصة بها؛ حتى يتسنى الوصول إلى حقيقتها فـ "F. Beny" قال: (إذا استمال على الباحث عملاً إيجاد تعريف شامل لظاهرة معينة وجب عليه أن يختار بين صفاتها المتعددة أهم الخصائص المميزة لها، ومن هذه الخصائص يتبلور التعريف) (٢١).

وقد عرف آدمون بيرك الحزب السياسي بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعاً (٢٠)، وقد اشترط الأستاذ Francois Borella ثلاثة عناصر لا بد من توافرها للحزب السياسي وهي: (٢٢)

- ١- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة في التعبير عن مطالبهم.
- ٢- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
- ٣- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

فالأحزاب السياسية هي التي تقدم للشعب المرشحين الذين يتميزون بالقدرة الكبيرة والكفاءة العالية للتعبير عن مطالبه ومصالحه، وهي التي تقدم

برامج سياسية وتعمل على تنفيذها، وتقديم الخدمات إلى عامة الهيئة الناخبة، وهذا كله يعتبر أداة مهمة تستخدمها الأحزاب في محاولة منها الوصول إلى السلطة، فالأحزاب كما حددها الفقيه "Burdeau" بأنها تنظيم سياسي يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الرؤية السياسية، وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في أن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة(٢٣).

نشأة الأحزاب

الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي

لم يعرف العالم ظاهرة الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث إلا عام ١٨٥٠ تقريباً، وقد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت تظهر في المجتمعات والأنظمة السياسية الأوروبية الغربية، فحينما بدأت تنمو الديمقراطية أخذ الشعور يزداد بنمو الأحزاب وأهميتها لهذه المجتمعات، وعليه فقد تم اتساع الاقتراع الشعبي، وفرز لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وتوجيه الأصوات نحوهم، إذاً فنشأة الأحزاب منوطة ومتعلقة بنشأة وتكوين الكتل البرلمانية، إلا أن هذا لم يمنع قيام أحزاب سياسية خارج الدورات الانتخابية والبرلمانية(٢٤).

١- الأحزاب ذات الأصل البرلماني

١- المجموعات البرلمانية:

كانت العقيدة السياسية بمثابة المحرك الرئيسي في تشكيل الكتل البرلمانية، غير أن دوافع أخرى كان لها دور فاعل في بلورة مثل هذه المجموعات كاعتبارات الجوار الجغرافي، والرغبة في الدفاع عن مصالح المهنيين المشتركة، ثم سرعان ما تتحول هذه المجموعات بغض النظر عن الدوافع، إلى مجموعات متفقة ومصنفة ايديولوجياً وعقائدياً(٢٣).

ويمكن القول أن نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي لسنة ١٧٨٩ أفضل ما يمثل هذه المجموعات، وذلك عندما بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية يصلون إلى فرساي، وكان الشعور الذي ينتابهم هو الغربة،

فعمل نواب كل مقاطعة على التجمع كي يتخلصوا من هذا الشعور كي يتهيأوا للدفاع عن مصالحهم الإقليمية، وقد كان ممثلوا منطقة «البرتون» السباقون إلى تكوين مجموعتهم البرلمانية ونظموا فيها اجتماعات دورية منتظمة، عندئذ تبينوا أن انسجامهم واتفاقهم في الرأي لم يتناول القضايا المهنية، بل تعدها إلى القضايا الأساسية، التي تمس السياسة الوطنية، وهكذا كان نادي البرتون تكتلاً ايديولوجياً (٢٤).

وعندما انتقلت الجمعية التأسيسية من فرساي إلى باريس، استقرت مجموعة البرتون في مطعم «دير اليعقوبيين» وقد أطلق على اسم هذه المجموعة باسم مجموعة اليعقوبيين، وعلى غرار هذه المجموعة تشكلت مجموعة أخرى أطلق عليها مجموعة «حزن الكنيسة» (٢٣).

٤٧١٦٣٢

وقد لعب عامل المصلحة دوراً هاماً في تكوين وبلورة المجموعات البرلمانية، وقد ظهر هذا بشكل جلي في بريطانيا؛ حيث عمد كثير من أعضاء هذه اللجان التحالف مع الوزراء الذين يمثلون الصف الأول في الدولة؛ وذلك بغية كل طرف تقوية مركزه والطمع في البقاء في الوزارة أو البرلمان (٢٥)، وفي هذا الشأن يقول ديفرجيه: احتلت الرشوة مكاناً بارزاً في نشأة الكتل البرلمانية البريطانية ونموها، وظلّ الوزراء الإنجليز لفترة طويلة، يؤمنون لأنفسهم الأكثرية القوية بشراء أصوات النواب، إن لم يكن ضمائرهم، وكان الأمر يتم بصورة شبه رسمية، فقد كان يوجد في مجلس العموم البريطاني شبك يأتي إليه النواب يقبض ثمن أصواتهم أوقات الاقتراع، وفي سنة ١٩٧٤ أنشئ مركز السكرتير السياسي لدى الخزينة ليؤمن هذه العمليات المالية (٢٤).

٢- اللجان الانتخابية:

لم تتشكل الأحزاب ذات الأصل البرلماني عن طريق المجموعات والكتل البرلمانية فقط، بل استند أيضاً إلى الهيئات واللجان الانتخابية، ويعود تشكيل هذه اللجان إلى مبدأ الاقتراع العام، حيث تتولى تعريف الناخب بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين، وقد أدى تطور الشعور بالمساواة، وإرادة استبعاد النخب الاجتماعية التقليدية، استخدام حق الانتخاب؛ للتخلص من الصفوة الحاكمة الكلاسيكية (٢٤).

ويرى ديفرجيه بأن نشوء اللجان الانتخابية كانت مبادرة من اليسار، إذ بفضل هذه اللجان يمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادرة على منافسة النخبة التقليدية القديمة في أذهان الناخبين، فتقرير مبدأ الاقتراع العام يضاعف عدد الناخبين ويباعد بينهم وبين المرشحين، فإذا ترك الناخبون دون توجيه، فسيقع اختيارهم على الوجوه التقليدية الحاكمة، وهي الصفوة التي تمثل اليمين بسبب الظروف التاريخية في أوروبا، ولذلك فمن الطبيعي أن يسارع اليسار لتشكيل اللجان الانتخابية بقصد توجيه الناخبين نحو مرشحيه والتعريف بهم، في محاولة لمحاربة الوجوه التقليدية التي تمثل اليمين(٢٣).

ب- أحزاب التكوين الخارجي- اللابرمانية:-

لقد تكونت أحزاب عديدة بفضل جماعات ونقابات وهيئات خارج البرلمان، ولعل أفضل مثال على ذلك تكوين الأحزاب الاشتراكية، والتي كانت وليدة النقابات، حيث كانت هذه الأحزاب الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية والانتخابات فالحزب الاشتراكي البريطاني ولد أثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات سنة ١٨٩٩م بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني(٢٢).

ولقد لعبت الجمعيات الثقافية والفرق الدينية والتعاونيات الزراعية دوراً فاعلاً في ولادة أحزاب سياسية، ففي بلجيكا فقد استطاع المعلم الماسوني البلجيكي دفاكر سنة ١٨٤١ من تأسيس «الجمعية السياسية- الاليانس» والتي تفرخ عنها جمعيات اقليمية انتشرت في جميع أنحاء بلجيكا، وفي سنة ١٨٤٦ دعت الاليانس عقد مؤتمر لجميع هذه الجمعيات، وكان من نتائج هذا المؤتمر إقامة ليبرالية دائمة في المقاطعات. ومن الأمثلة الحية الأخرى ظهور وانتشار أحزاب اليسار في أوروبا بفضل الاتحادات الطلابية، وما مارسته من تأثير بالغ على الحركات الشعبية، وظهر بعض الأحزاب الدينية مثل حزب المسيحيين التاريخيين الذي أنشأه البرتستاننت المتزمتون، احتجاجاً على تعاون الكاثوليك مع الثورة الفرنسية ١٨٩٧ (٢٤).

نشأة الأحزاب السياسية الإسرائيلية

نشأت الأحزاب الإسرائيلية قبل اعلان الدولة، فنتيجة للمد القومي الذي اجتاح القارة الأوروبية بأسرها، وتبلور الدولة ملامح وبوادر مشكلة اليهود

كأقليات لم تستطع الاندماج مع المجتمعات الأوروبية، وهذا من شأنه أن خلق بين صفوف اليهود روح التنظيم على شكل حركات لخلق مؤسسات خاصة بهم تعنى بمشاكلهم وإدارة شؤونهم(٢٦).

ولقد ساهم التاريخ اليهودي الطويل في أوروبا في المحافظة على التقاليد اليهودية، وتكوين ايدولوجية خاصة بهم (٤)، ولقد ارتبط تكوين وتشكيل مثل هذه الأيديولوجية- وما تفرّع عنها من أحزاب وتنظيمات سياسية- بالتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا، فالأحزاب الإسرائيلية ولدت في الرحم الاوروبي، وظلّت هذه الأحزاب تعمل وتكبر حتى يومنا هذا، فعندما قامت حركات التمرد ضد قيصر روسيا، شاركت جميع القوى اليهودية في روسيا هذه الثورة، فمارتوف ودان وتروتسكي، دعموا هذا التمرد بكل ما يملكون من طاقات(٢٧).

وفي الوقت الذي زادت فيه موجه العداة للسامية، أخذت الحركات الصهيونية تدعو اليهود إلى التجمع في أحياء خاصة بهم تعرف «بالييشوف»(٢٨).

وليس هناك أدنى شك بأن الأحياء اليهودية في أوروبا الشرقية شكلت أرضية صالحة لولادة الفكرة الصهيونية، وتشكيل الأحزاب والجمعيات اليهودية، فلقد تكاثر اليهود في المنطقة الممتدة بين بحر البلطيق والبحر الأسود، وكان معظمهم من أصحاب المهن والعمال الزراعيين(٢٩)، وقد أخذ هؤلاء يلعبون دوراً مؤثراً في الحياة اليهودية، فأخذوا يعملون على تهجير اليهود إلى فلسطين خاصة أرباب العمل، حتى أن هذه التنظيمات أصبحت تعمل كعمل البرلمان والحكومة(١٣).

فالأحزاب الاسرائيلية لم تكن أدوات للحصول على السلطة في دولة معينة، ولا يدفعها دافع المصالح الإقتصادية، بل وضعت على عاتقها انشاء المؤسسات اليهودية الخاصة بالمجتمع اليهودي؛ لتلبية النشاطات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها أن تصبح أدوات قوية لتنمية وتطوير الأحزاب، وزيادة قوتها داخل المجتمع، تمهيداً لبناء الدولة (١٣).

وهذا يتناقض مع مفهوم الحزب إذ أن الحزب في إسرائيل لم يعد يمارس النشاط السياسي فحسب، بل أصبح حركة اجتماعية واقتصادية تتدخل في جميع شؤون المواطن الإسرائيلي.

والمتأمل في الفترة التي سبقت اعلان دولة اسرائيل، يجد أن هناك انسجاماً وتعاوناً بين جميع الأحزاب الإسرائيلية- على مختلف صورها وألوانها- للعمل على خلق الدولة اليهودية، وحول الأعمال الوطنية، وليس أدل من اجماع سكرتاريات الأحزاب الصهيونية على توزيع «الشيكال» الذي يحمل اسم العملة العبرانية القديمة، ويمنح صاحبه حق التصويت، وغالباً ما كان يتم توزيع المقاعد بين الأحزاب عن طريق الاتفاقات المشتركة (٢٧).

وخلال فترة الانتداب البريطاني أخذت الأحزاب الصهيونية تبني مؤسسات عليا لإدارة شؤون المستوطنين، وتنظيمهم ضمن إطار عرف باسم «كنيست اسرائيل» -الملي اليهودي- وقد حظي بدعم حكومة الانتداب البريطاني عام ١٩٢٨م، والتي دعمت الهجرة اليهودية بكل صنوفها واشكالها (٣٠).

الدوافع الرئيسية لنشوء الأحزاب الإسرائيلية

لم يعرف المجتمع الصهيوني الأحزاب السياسية بهيئتها الحالية حتى نهاية القرن التاسع عشر، ففي ظلّ الوجود اليهودي في أوروبا كان المجتمع اليهودي يسوده التزمّت الديني، وبعد بزوغ الإشتراكية وبروز الحركة الصهيونية، قلّ التزمّت الديني بين صفوف اليهود، وأخذت بذور العلمانية والإشتراكية تثبت في صفوف اليهود الأوروبيين، وبناء عليه فقد أخذ اليهود يتأثرون بالأفكار الجديدة التي غزت النظام والمجتمع الدولي- في فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها-؛ حيث شهد المجتمع الصهيوني ولادة أحزاب صهيونية يمينية ويسارية كانت قد تأثرت بالمنحنى الأوروبي (١٣).

ورغم أن الأرض الخصبة لنشوء الأحزاب الصهيونية كانت أوروبا، إلا أن هذه الأحزاب كانت تجمعها أرضية واحدة ساهمت في خلق هذه التنظيمات في صفوف اليهود أهمها:

١- معاداة السامية وشعور اليهود بالاغتراب النفسي

عانى اليهود- أثناء وجودهم في أوروبا- من الإضطهاد العرقي والقومي، ويعود ذلك لأن الوجود اليهودي كان طارئاً ومؤقتاً، وقد غذت الحركة الصهيونية هذا الاضطهاد، فأخذ المواطن اليهودي يشعر بالاغتراب النفسي والخوف والمعاناة وعدم الإستقرار(٣١)، فمعاداة السامية هي التربة المغذية لتحقيق أهداف الصهيونية، فثيودر هرتزل يقول: «أن معاداة السامية، وهي قوة ضخمة لا واعية بين الجماهير لن تؤذي اليهود، وإنما اعتبرها حركة مفيدة للشخصية اليهودية... فالتعليم يتم عن طريق ضربات قاسية»(٣٢).

ويرى هرتزل وغيره من القادة الصهيونيين بأن من أهم اسباب بروز استمرار معاداة السامية ناتج عن المذابح التي كان يتعرض لها الجنس اليهودي، وقد ساهم هذا الأمر في أن يعيشوا منعزلين في «الجيتو»(٣٣)، في احياء منعزلة، حتى يبقى اليهود يحافظون على خصوصيتهم، ولا تذوب مع الأغلبية الأوروبية.

لقد حاولت الصهيونية استغلال عملية معاداة السامية بشتى الوسائل والسبل المتاحة لتنفيذ مخططاتها ضمن خطة مرسومة ومحكمة، فماكس نورادو أكد على هذا الأمر في قوله: «معاداة السامية هي وحدها التي جعلت منا يهوداً»(٣٤) وهذا ما عبر عنه أيضاً ثيودر هرتزل بقوله: «إن اعداء اليهود هم الذين جعلوهم شعباً واحداً»(٣٥).

ففي المانيا قام الحزب النازي بالتضييق على الحياة اليهودية، حيث أصدر النازيون في عام ١٩٣٥ قوانين «نور نيمرغ»، وقانون حماية نقاء الدم والشرف الألماني، وحرّم الزواج والتزويج لليهود، واقصي اليهود عن وظائفهم(١٨)، في حين سمحت السلطات النازية لليهود بتشكيل التنظيمات الخاصة بهم بل ودعموها؛ لتنشط الدعاية اليهودية في الترويج بشكل أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين(٣٦).

وطبقاً لمعاهدة هافارا التي عقدت في شهر يونيو/ ١٩٢٣م بين هتلر والصهيونية، استطاعت الحركة الصهيونية تهجير أكبر عدد ممكن من يهود المانيا إلى فلسطين، حيث وصل عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين من المانيا إلى ٥٤,١٠٠ في الفترة الممتدة من ١٩٢٣-١٩٤١، وقد كانت هذه الأعداد قد رفدت المشروع الصهيوني في تهويد فلسطين(٣٧)، وتعزيز الوجود الصهيوني فيها.

لقد صمم اليهود على حل المشكلة اليهودية نهائياً، ووضع المخططات المرسومة لصنع وطن لهم، فالدكتور «توسينغ» وضع مع النازيين خطة لإبادة اليهود الألمان المسنين والشيوخ والفقراء والعجزة، كما أن «اسرائيل دولف كاستر» ضحى بنصف مليون يهودي مجري بالتواطؤ مع «أودلف ايخمان» لقاء بضعة آلاف من الشباب اليهودي لتهجيرهم إلى فلسطين (٣٨).

ولعلّ مذبحه «دريفوس» المعادية للسامية عام ١٨٩٤م، قد حولت كثيراً من اليهود إلى الصهيونية، عندما كان الجمهور الفرنسي يهتف في باريس فليسقط اليهود (٣٩)، فالشاعر اليهودي هنري فرانك يقول: «إن جيلاً بأكمله ولد تحت آثار قضية دريفوس» (٤٠).

يرينا هذا التصور الصهيوني لعدم انصهار واندماج اليهود مع المجتمعات الأوروبية، وافتعال المذابح المتكررة بحق جنسهم وابنائهم مدى المؤامرة اليهودية الصهيونية؛ لخلق دولتهم في فلسطين، ففي خطاب (لغار ثور روبين Rappin) أمام المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٢٩م، قد أكد أهمية الاضطهادات والجرائم وجميع ألوان وصنوف التعذيب، لإبراز المشكلة اليهودية حتى تنال عطف الرأي العام العالمي فقال: «إن انصهار اليهود بين ظهراني المجتمعات التي يعيشون بينها يشكل ظاهرة تحطيم لليهودية» (٤١).

٢- العامل الديني

إزاء الانتشار الذي لعبه الفكر الإشتراكي بعد الثورة البلشفية الروسية، واستقطابه لكثير من اليهود، خاف اليهود المتدينون على الديانة اليهودية من الضياع، أو أن يصيبها التراجع والتقهقر، ولهذا فقد أخذت تظهر الحركات الدينية الصهيونية؛ لنشر تعاليم الديانة اليهودية داخل المجتمع اليهودي، لا سيما بعد قرار المؤتمر الصهيوني الخاص بتدخل المنظمة الصهيونية في نشر التربية العلمانية، واعتبار أن الدين مسألة شخصية، وقد أثار هذا القرار حفيظة الإتجاه الديني اليهودي، وعليه فقد قام اليهود المتدينون بتشكيل الجمعيات والحركات الدينية للدفاع عن اليهودية، ومن أبرز التنظيمات التي يمكن الإشارة إليها «حزب مزراحي» - مركز روحي- والذي أسس في روسيا عام ١٩٠٢ (٤٢).

وبالرغم من التباين الواضح الذي ظهر بين التيار الديني والتيار العلماني داخل المنظمة الصهيونية، إلا أن الحركات الصهيونية أرادت أن تستقطب التيار الديني (١٥)، لدعم الجهود الصهيوني في تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين، وقد استغلت الصهيونية بعض الصهيونيين المتدينين الذين جعلوا فكرة الشعب المختار، وأرض الميعاد الدعامة الفكرية لتنظيماتهم (١١).

وتنطلق الصهيونية الدينية من فكرة مفادها معارضة المعتقد الذي يؤمن فيه عامة اليهود بانتظار السيد المسيح كي يحرر لهم فلسطين، ويؤسس لهم دولة فيها، فيرى اليهود المتدينون الصهيونيون أن تأسيس اليهود دولة لهم في فلسطين قبل مجيء السيد المسيح ضرورة وطنية ودينية على اليهود أن يسعوا بكل قواهم لتحقيق هذا الهدف النبيل، ذلك أن مسألة انتظار المسيح هي قتل وابتعاد عن أرض الميعاد (٤٣).

٣- طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي:

يرتكز النظام السياسي الإسرائيلي على التعددية السياسية؛ إذ يعكس حرية المواطن في اعتناق المذهب السياسي الذي يرضيه لنفسه، ويعد هذا النظام ملائماً للإسرائيليين نظراً للايديولوجية الصهيونية التي تجمع اليهود على اختلاف أجناسهم وثقافتهم. فهذا النظام يعطي كل مواطن الحق في التنظيم السياسي، بل أنه يشجعه على ذلك، حيث أن المواطن الإسرائيلي إذا لم يدخل أي تنظيم سياسي فإنه سيكون منعزلاً، ولا يستفيد من الخدمات التي تقدمها الأحزاب لمواطنيها (٤٤).

إن إسرائيل تأخذ بنظام التمثيل النسبي، والذي أقر سنة ١٩٥٨، وحسب هذا القانون يحق لكل قائمة حزبية تمثيل عدد من المقاعد في الكنيست تساوي عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة مقسومة على حصة (كوتا التصويت) التي تساوي بدورها إجمالي الأصوات الصحيحة مقسومة على ١٢١ (عدد أعضاء الكنيست زائد واحد) وهذا النظام يعطي للأقليات وزناً كما يعطي أهمية خاصة للبرامج الحزبية (٤) وضمن هذا القانون فإن كل حزب - قائمة حزبية - يحصل على ١,٥٪ من المقاعد يضمن لهذا الحزب أو القائمة الاستمرارية والبقاء (٤٥).

لقد أدى التزمتم الديني والأيديولوجي في إطار الحركة الصهيونية إلى بناء نظام التمثيل النسبي الإنتخابي، واعتبار إسرائيل دائرة انتخابية واحدة، وقد

عززت الصحف الحزبية والمنظمات الشبابية والتوعية السياسية بين المواطنين اليهود إلى خلق مثل هذا النظام ليتواءم ويتلائم مع البنية الإجتماعية والسياسية للدولة الصهيونية (٣٥).

وغني عن البيان أن هذا النظام الإنتخابي السائد في اسرائيل يعتبر الدعامة الرئيسية في ارساء قواعد الحزبية الإسرائيلية المتينة، ذلك أن الدولة بأكملها تعتبر دائرة انتخابية واحدة، والمقاعد موزعة بين القوائم الإنتخابية بحسب عدد الأصوات التي تكسبها كل قائمة، وهكذا لا تضيع الأصوات سدى، على النقيض من الإنتخابات في النظامين الأمريكي والبريطاني، حيث تضيع أصوات المرشحين الخاسرين، وطبعاً لهذا النظام، فإنه يتيح لكل أقلية أن يكون لها صوتاً، ويمنع أي حزب أن يحصل على اغلبيه مطلقه (٤٦)، وهذا بدوره يخلق التعددية السياسية، ويساعد في تشكيل الأحزاب السياسية (٤٧)، ويضفي على الحكم والنظام السياسي طابعاً ديمقراطياً (٤٨).

٤- التباين في البنى الإجتماعية:

تنبع أهمية دراسة البنية الإجتماعية للمجتمع الإسرائيلي من أهميتها القصوى للباحث في مجال الحياة السياسية الإسرائيلية، إن هذه الدراسة ستساعدنا على فهم أعمق لطبيعة التركيبة المذهبية والإجتماعية داخل هذا المجتمع، وبالتالي التباين الشكلي في الرؤى والتنظيم السياسي، وفهم سياساته بشكل أكبر.

وأخالف الذين يدعون بأن الإختلاف الذي يسود المجتمع الإسرائيلي يساهم في خلق العقبات السياسية والإجتماعية إلى حد كبير، فالتباين في التركيبة الإجتماعية والرؤية السياسية خلق من المجتمع الإسرائيلي تعددية متوازنة، وانعكست على المجتمع، فمثلاً الأحزاب اليسارية الصهيونية التي استقت مبادئها الأيديولوجية من الإشتراكية الأوروبية، عملت على إنشاء وطن قومي لليهود من خلال الطبقة العاملة عبر الإستيطان الزراعي والتنمية الإقتصادية (٤٥)، والأحزاب الدينية أيضاً التي تساوم الأحزاب الأخرى بمقاعدها في الكنيست من أجل تمرير تشريعات وقوانين دينية لم تتورع أيضاً من خلق الأساطير واشاعتها بين اليهود- حتى اصبحت جزءاً من معتقداتهم- لبناء الدولة الصهيونية (٤٢).

وأجد أن التباين الذي يسود المجتمع الإسرائيلي، لا يعتبر حديثاً، بل تعود جذوره إلى المنشأ الخارجي، فالحركة الصهيونية عندما قامت بتشكيل الأحزاب الصهيونية، فإن تشكيل هذه الأحزاب عكس الميول السياسية والمعتقدات التي كانت تسود البلدان التي كانوا يقيمون فيها، وعندما هاجروا إلى فلسطين ظلت هذه المعتقدات والاتجاهات السياسية والمذهبية معهم، فاليهود الروس ظلوا يحافظون على اشتراكيتهم، واليهود المتدينون ظلوا يتمسكون بعري التقاليد والمبادئ الدينية التي كانوا يعتقدون بها(٤٩).

ويمكننا القول بأن ظهور التيارات والأحزاب السياسية الإسرائيلية مبعثه التباين في الرؤى حول العديد من القضايا المختلفة، ولكن بالرغم من هذا الاختلاف، إلا أن الأحزاب الصهيونية جميعها تتفق في المسائل الوطنية والمبادئ الصهيونية، فقرار غزو لبنان عام ١٩٨٢ لم يكن مشروعاً يمثل طائفة معينة أو اتجاهاً سياسياً معيناً، بل كان مشروعاً إسرائيلياً خالصاً اشتركت فيه كل القوى السياسية الإسرائيلية التي تمتد جذورها إلى الأيديولوجية الصهيونية(٥٠).

عقبات الأحزاب الإسرائيلية

١- تركيز القيادة في فئة قليلة:

إن وجود عدد كبير من الأحزاب في المجتمع الإسرائيلي الصغير نسبياً، وضمن عدد قليل من السكان أدى إلى تشجيع الحماس والولاء للقوى والأحزاب السياسية، ونتيجة لتمرکز السلطة الحزبية في أيدي فئة قليلة من الأشخاص الذين يتحكمون في قيادة الحزب، حوّل هذا الحماس والولاء لشخصيات وقادة الأحزاب الذين أصبحوا يمثلون كتلاً سياسية ومراكز قوى داخل النظام السياسي الإسرائيلي(٤).

ويرى الدكتور كامل ابو جابر أن الأحزاب الإسرائيلية تخلق سلطة داخل الحزب نفسه تكون مركزة في قيادات حزبية معينة، وتظهر الزعامات الحزبية بشكل جليّ عند اختيار مرشحين للكنيست، والذي لا يتم إلا عن طريق الحزب (٣١)، وينظر إلى هؤلاء الزعماء الذين يتحكمون في أعضاء الحزب بأنهم يملكون الحلول لكل المشاكل، لا سيما بعد وصولهم إلى الكنيست، فإن سلطتهم تزداد على أعضاء الحزب، ولهذا فإن وجود مثل هذه الهرمية داخل الأحزاب خلق عقبات أثرت على عملها، على الرغم من ادائها وتأثيرها داخل المؤسسات في إسرائيل (٥١).

وتأخذ المركزية مفعولها السلبي بشكل واضح عندما يقوم المواطن الإسرائيلي بانتخاب قوائم حزبية تمثل كلاً منها حزباً أو ائتلافاً، ولا يحق للمواطن الإسرائيلي ترتيب المرشحين، أو كتابة شيء على اللائحة، فالحزب هو الذي يضع القائمة، ويرتب أسماء المرشحين، ويمول حركة الانتخابات(٥٢).

كما أن وجود مثل هذه المركزية أدى إلى خلق صراعات وتنافسيات بين الشخصيات الصهيونية داخل الحزب نفسه، ومن هذه الصراعات صراع بيرز مع آلون عام ١٩٦٠م، وذلك عندما وقف آلون ضد بيرز الذي كان وكيل وزارة الخارجية؛ كي لا يكون له تأثير واضح في اللجنة الحكومية للشؤون الخارجية والأمن(٥٣).

٢- التحيز الحزبي:

يلاحظ على الأحزاب الإسرائيلية نشأتها الخارجية، وخصوصاً الأحزاب الكبيرة والقوية منها، فمعظمها نشأ في أوروبا قبل قيام إسرائيل بفترة طويلة، وعلى وجه التحديد بعد انتشار دعوة الحركة الصهيونية إلى تأليف وتشكيل الأحزاب الصهيونية، على أمل أن تحظى هذه الحركة بتأييدهم في الدعوة لتجميع اليهود في أرض الميعاد(٥٤).

وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية بين اليهودي القادم من المانيا واليهودي القادم من الهند. إلا أن الأيدولوجية ظلت الوعاء الذي يصهر كل الأحزاب الصهيونية(٥٥).

ويؤكد كثير من الباحثين في الشؤون الإسرائيلية، أن عدم الوئام والانسجام داخل المجتمع الإسرائيلي بين اليهود الشرقيين والغربيين، يعود إلى أن كل فريق يملك نزعة نحو التكتل مع أبناء وطنه القديم، الذي عاش معهم الحياة بحلاوتها وعذاباتها، ناهيك عن الاختلاف اللغوي والثقافي والفكري الذي ساد المجتمع الإسرائيلي بعد الهجرات الكبيرة إلى فلسطين، وهذا بدوره ساهم في زيادة الهوة بين المجتمع الإسرائيلي حول العديد من القضايا السياسية والدينية مثل: النشاط الفردي الحر، الفصل بين الكنيسة والدولة، والهجرة، ومن هو اليهودي؟... الخ(٥٦).

٣- ظاهرة الانشقاق والوحدة:

تتسم الأحزاب الإسرائيلية بعدم الثبات، فتاريخها يحكي لنا كثرة الانشقاقات والإنتلافات التي تشهدها هذه الأحزاب، ففي عام ١٩٤٤م انشقت منظمة العامل الفتى «هابوئيل هاتسعير» عن حزب الماباي، واندمجت عام ١٩٤٨م مع الحارس الفتى وشكلت معه حزب المابام (١٤) وبعدها انفصلت حركة احداث هاعفورا وعمال صهيون عن حزب المابام، وبقي المابام مقتصرأ على هاشومبير هاتزئير (١٧)، وفي عام ١٩٦٥ زادت موجة الاندماجات والانشقاقات صفوف اليسار الإسرائيلي، فانشق عن الماباي حزب رافي بزعامة ابن غوريون (١٣).

فالأحزاب الإسرائيلية تشهد العديد من الاندماجات والهزات والانشقاقات داخل صفوفها، حتى اصبحت هذه السمة جزءاً لا يتجزأ من الحياة الحزبية الإسرائيلية وكان آخر لانشقاقات انشقاق ليفي عن أليكود في ٦/٥ ١٩٩٥ (٥٧).

وعلى الرغم من أن النظام السياسي يمتاز بالهدوء إلا أن ظاهرة الانشقاق تسبب في خلق بعض الأزمات داخل اسرائيل. وتصبح عبئاً على النظام السياسي، وحرصاً من اسرائيل على عدم نشر مثل هذه الصراعات واشاعتها (٥٨) فقد عمدت إلى إجراء الانتخابات في اسرائيل وفق قاعدة التمثيل النسبي، وجعل البلاد كلها دائرة انتخابية (٥٩) واحدة خوفاً من أن تحدث الصراعات والتنافسات والأزمات بين الشخصيات الحزبية إذا ما كانت البلاد عدة دوائر (٦٠).

المبحث الثالث: تصنيف الأحزاب السياسية الاسرائيلية

إن الباحث في شؤون الأحزاب الإسرائيلية يجد عسراً في تصنيف هذه الأحزاب يميناً أو يساراً، ولقد حاول أكثر من باحث تصنيفها، فالدكتور كامل أبو جابر صنّفها على النحو التالي (٣٠):

أ- أحزاب اليمين الصهيوني

١- المعسكر اليميني العلماني

٢- المعسكر اليميني الديني.

ب- الأحزاب اليسارية العمالية.

ج- الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وقد قسمها (Joseph Badi) إلى أحزاب العمل والأحزاب المحافظة، والأحزاب الدينية (١٣)، وقسم الدكتور هشام الشرابي هذه الأحزاب إلى أحزاب يمينية ويسارية وقد عارض الكاتب Bernstein هذا التصنيف، كما عارض الاستاذ اسعد رزوق اعتبار ان من بين الاحزاب الاسرائيلية احزاباً اشتراكية.(٣٠).

يلاحظ من الاختلاف في تصنيف الاحزاب الاسرائيلية يعود إلى ان هذه الاحزاب تفرخت كلها من الحركة الصهيونية، فهذه الاحزاب احزاب صهيونية في نشأتها وافكارها وايدولوجيتها تقوم على الادعاء بأن أرض فلسطين أرض الميعاد، وان الشعب اليهودي شعب مختار متميز متفوق على غيره من الشعوب، ولهذا يواجه الباحث في شؤون الاحزاب الاسرائيلية صعوبة بالغة في تقسيمها إلى يمين ويسار واحزاب دينية فالاهداف السياسية لهذه الاحزاب لا سيما في مجال السياسة الخارجية، والتي تخص الصراع العرب الاسرائيلي اهداف واحدة، وهي تتمثل في اقامة الدولة اليهودية في الأراضي التي شملت مملكة داوود عليه السلام، وجلب يهود العالم إلى هذه البقعة، وزرعها بالمستوطنات، والقدس العاصمة الابدية للدولة العبرية.

وبالرغم من أن هذا التصنيف بكل أشكاله مجحف للحقيقة إلا أن الباحث قسمها التقسيم التقليدي على نحو ما سنرى حرصاً منه على ان لا يقع في اللبس والغموض، لان الاحزاب الاسرائيلية كلها احزاب صهيونية.

أ- الأحزاب الصهيونية اليمينية.

أحزاب أقصى اليمين الصهيوني.

ب- الأحزاب الصهيونية اليسارية.

أحزاب أقصى اليسار

ج- الأحزاب الدينية.

د- الحزب الشيوعي.

هـ- احزاب حديثة التكوين

١- الأحزاب اليمينية الصهيونية:

تعود جذور هذه الأحزاب الى أوائل القرن الحالي، عندما قامت بعض فئات اليهود الصهيونيين بمعارضة الاتجاهين الديني والاشتراكي في الحركة

الصهيونية، ونادت فقط بجمع الأموال لشراء الأراضي والاستثمار واسكان المهاجرين في فلسطين، ولم يعرف اليمين الصهيوني التنظيمات السياسية الا بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨م، وأهم هذه الأحزاب: حزب الصهيونيين العموميين، وحزب حيروت (٦٠).

حزب الصهيونيين العموميين:

في بداية الحركة الصهيونية كان مصطلح الصهيونية العمومية، والذي تم تبنيه سنة ١٩٠٧م يعني الصهيونية دون أي انتماءات سياسية، وكان الصهيونيون العموميون يحاربون الحزبية داخل الحركة الصهيونية بكل صورها، ولكن بعد ان شهدت المنظمة الصهيونية ولادة احزاب عديدة، قام الصهيونيون العموميين بتنظيم حزب سياسي خاص بهم سنة ١٩٣٤ بعد موجة الهجرة اليهودية الكبيرة من المانيا، حيث تم وضع الحجر الاساس لهذا الحزب في مدينة كراكوف ببولندا، وبعد عام من تشكيل هذا الحزب انقسم بسبب علاقة الحزب بالهستدروت حيث فضلت غالبية اعضاء الحزب البقاء في الهستدروت، وشكلت مجموعة (هيتاشدروف) في حين قامت الأقلية المعارضة بتشكيل حركة «بريت» وعرفت الاولى بالمجموعة (أ) والثانية بالمجموعة (ب) (١٣).

وعند تأسيسه سنة ١٩٤٦ في فلسطين كان يضم جناحين: جناحاً يسارياً يدعى الصهيونيون العموميون (أ)، ويتجه الى التعاون مع الحركة العمالية، وجناحاً يمينياً يدعى بالصهيونيين العموميين (ب)، ويتكون من الصناعيين والتجار وملاكي الأراضي وأصحاب المزارع، وكان يعارض سيطرة الحركة العمالية على المنظمة الصهيونية ونشاطها، وفي عام ١٩٤٨ انفصل الجناح اليساري ليشكل (حزب التقدميين) بينما احتفظ الجناح اليميني باسم (حزب الصهيونيين العموميين) (٥٥).

ويتمتع حزب الصهيونيين العموميين، كحزب ينادي بالنظام الرأسمالي الحر، بتأييد كبير في أوساط رجال الأعمال وأرباب الصناعة والمهنيين، كما ويرفع الحزب شعار المبادرة الخاصة، ويعتبر هذا الحزب حزب المؤسسات الخاصة، وهو يناهض سيطرة الهستدروت، ويرى بأن قوة الهستدروت الاقتصادية هي التي ترسم الحياة الاقتصادية الاسرائيلية، وهي بذلك تقتل روح الابداع الفردي، وتحرم المواطن الاسرائيلي من حرية التفكير، ويعتقد الحزب بأن تأميم المؤسسات الوطنية هو السبيل الانجع لايقاف سيطرة الهستدروت من ابتلاع الدولة (١٣).

٢- الحزب التقدمي:

أسس هذا الحزب عام ١٩٤٨م كحزب محافظ معتدل، وأغلبيته من المهاجرين الذين هاجروا من المانيا والنمسا والمجر، وينتمي اعضاءه الى الطبقة الوسطى، حيث وجد الحزب انتشاره بين المثقفين وارباب المهن (٥١).

ويعارض الحزب الاتجاهات الاشتراكية، وينادي بتشجيع المشاريع الخاصة، والنظام الرأسمالي (٥٨) ونظراً للتقارب الكبير بين الحزب التقدمي وحزب الصهيونيين العموميين فقد اندمجا معا سنة ١٩٦١. وشكلا ما يعرف بحزب الأحرار (٤٤).

٣- حزب الأحرار-الليبرالي-

تأسس هذا الحزب في اسرائيل عام ١٩٦١ بعد اندماج الحزب التقدمي الصهيوني وحزب الصهيونيين العموميين، وقد حصل هذا الحزب على ثقة اغنياء اليهود نظراً لان الحزب يعتبر امتداداً لحزب الصهيونيين العموميين، وحزب المنظمة الصهيونية، وقد لقي هذا الحزب أذناً صاغية من رجال الأعمال والصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن وأصحاب رؤوس الأموال، واعضاؤه يتمركزون في المدن الرئيسية (تل ابيب، القدس، حيفا)(٥١).

وبما أن الحزب الليبرالي حزب برجوازي فهو يعارض بشدة فكرة الإقتصاد الموجه، ويؤكد على أهمية الإقتصاد الحر المنبثق من الفلسفة الرأسمالية للاقتصاد، وحرية الفرد في المبادرة الخاصة (٥٠).

كما ويعتقد الحزب في ايدلوجيته المزيفة على حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل التاريخية، وهو يلتقي مع حركة حيروت بهذه الفكرة (٦١). كما ويلعب الحزب دوراً مهماً في جلب المساعدات لإسرائيل نظراً لموقع الحزب في المنظمة الصهيونية، فهو يسيطر على نشاطات فروع المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرته على منظمات ومراكز جباية الأموال مثل: النداء اليهودي الموحد، ومنظمة سندات تطوير اسرائيل (البوندس)، الصندوق القومي الموحد (٦٢).

٤- حركة حيروت -الحرية-

تعتبر هذه الحركة من الحركات التاريخية في اسرائيل، وتعود جذور هذه الحركة إلى المفكر الصهيوني الهنغاري «ماكس نورداو» الذي شكلت افكاره المرجعية الرئيسية لفلاديمير جابوتنسكي- روسي الأصل- والتي بنى عليها الأساس النظري والفكري لهذه الحركة(٤٤).

وانطلاقاً من مواقف جابوتنسكي السياسية، فقد ترك المنظمة الصهيونية عام ١٩٢٥م، وشكل «الاتحاد العام للصهيونيين التصحيحيين» الذي كان يهدف الى إحياء فكرة نورداو وهرتزل، كما شكل حركة بيتار العسكرية، ومنظمة ايتسل الارهابية، وقد اتخذت هاتان المنظمتان الارهاب كوسيلة لبناء الدولة اليهودية في فلسطين (٤٤).

وبعد ولادة الدولة واعلانها عام ١٩٤٨، فقد اندمجت حركتا الارغون الارهابية وحركة شتيرن، وشكلتا ما يعرف حزب حيروت وكانت معظم كوادر هذه الحزب من منظمة «ايتسل» العسكرية الارهابية، والتي حاربت اثناء الانتداب البريطاني من أجل قيام دولة اسرائيل (٤٥)، وخصوصاً جماعة «الارغون» التي ارتكبت مذمحة دير ياسين بحق الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨م.

وتضم هذه الحركة بين صفوفها الإصلاحيين الصهيونيين القداماء، وبعض المهاجرين الذين يعتقدون ويؤمنون بتوسع اسرائيل واحتلالها لبعض الاراضي العربية (٥٤).

٥- حركة لعام

تشكلت هذه الحركة عام ١٩٧٦م، باندماج الفئات التالية (٤٢-٤٧) (حزب رافي، القائمة الرسمية، المركز المستقل، حركة العمل من أجل أرض اسرائيل) (٤٢)، وقد قامت هذه الحركة على المبادئ التالية:-

- ١- شعب اسرائيل واحد وموحد بجميع جالياته.
- ٢- أرض اسرائيل هي الوطن التاريخي لهذا الشعب.
- ٣- تراث اسرائيل هو نمط الحياة المشترك للشعب في تقاليده وحلمه (٢٦).

وتلجأ عادة هذه الحركة إلى التكتل مع الليكود فبرنامجها عادة يميل إلى برنامج الليكود، ففي عام ١٩٨٢ جرت محاولة لدمج «لعام» مع الليكود بحيث

تضمن لعام ما نسبته ١١٪ من التمثيل في جميع مؤسسات الليكود، مقابل التنازل عن حقوقها الفئوية وأموالها، وتضم العاملون في حركة لعام إلى جهاز الليكود، لكن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، وبقيت لعام مستقلة في إطار الليكود (٢٦).

وتفوق هذه الحركة بتطرفها الشديد، وهي تؤمن باقامة دولة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل، وترى بأن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار (٦٠) وترفض قيام أي كيان فلسطيني مهما كانت الأسباب (٣٤).

أحزاب أقصى اليمين الإسرائيلي:

حزب هتحياء

ولد هذا الحزب أثناء مقابلة تلفزيونية عقدها «يوفال نئمان» في ٢١/٨/١٩٧٩م، وكان السبب الرئيسي لظهور هذا الحزب ردة الفعل العنيفة من اليمين الصهيوني المتطرف احتجاجاً على عقد إسرائيل اتفاقية سلام مع مصر العربية، بهدف تكتل الجهود للوقوف أمام موجة السلام، وكان الاعضاء المؤسسون لهذه الحركة قد عرفوا بمعارضتهم الشديدة لاتفاقية كامب ديفيد (٦٣)، وقد تشكلت هذه الحركة من المخلصين لمبادئ حركة حيروت، ورابطة المخلصين لأرض اسرائيل، ومجموعة عين فرد، (٤٤) وتمسكوا بمقولة: «أرض اسرائيل كاملة لاسرائيل» (٦٤).

وإثناء الحملة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة، فقد اندمجت حركة - تسومت- والتي أنشأها «رفائيل ايتان» مع حزب هتحياء يوم ١٨/٤/١٩٨٤م، وطرحا معاً برنامجاً سياسياً واحداً أكدوا فيه ضرورة الاستيطان، وتطبيق السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، واعتبار الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين على اعتبار أن معظم سكانه من الأصل الفلسطيني (٤٤).

ومن المعلوم أن معظم كوادر هذا الحزب من الشباب الصهيونيين المتطرفين، والذين يمتازون بقلّة الثقافة، وممن يعتقدون بالمبادئ الصهيونية المتطرفة (٤٤).

حزب موليدت

أسس هذا الحزب قبيل انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٨م، برئاسة رجبعام زئيفي، الذي كان ينتسب إلى المؤسسة العسكرية الصهيونية وتقاليد

حركة العمل الصهيونية (٦٣)، وينادي هذا الحزب بطرد أبناء الشعب العربي الفلسطينيين إلى الأردن باعتباره هو الوطن البديل لفلسطين، أو العراق الذي يشكو حسب اعتقاده - من قلة السكان (٦٤) ويعتبر حزب موليدت أكثر الأحزاب الصهيونية تطرفاً تجاه المواطنين الفلسطينيين لأنه يرفع شعار «الترانسفير» طرد الفلسطينيين العرب، وهذه الفكرة مستمدة من فكر الصهيونية الاشتراكية حسب رأي زئيفي، حيث أنه صرح في الاجتماع التأسيسي لحزبه قائلاً « أن الترانسفير فكرة متوفرة وجارفة، تعشش في قلوب يهود كثيرين.... وإذا كانت مقبولة بهذا المقدار فإن ابن غوريون كان كبير الفاشيين الإسرائيليين... انها ليست فكرتي، وقد اكتسبتها من أساتذتي في حركة العمل الصهيونية، ومن قادة الجيش في كل الأحيان (٦٣).

وقد كان خلاف موليدت مع شقيقه في الانتخابات (تسومت وهتيا) حول اصرار حزب موليدت رفع شعار الترانسفير في الحركة الانتخابية بينما أصر الحزبان الآخران على عدم رفع هذا الشعار في الحملة الانتخابية (٦٥).

حزب تسوميت:

يتزعم هذا الحزب عضو الكنيست الإسرائيلي رفائيل ايتان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً (٤٥)، وقد تأسس سنة ١٩٨٤م، واتحد مع هتيا؛ ليشتركا معاً في انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤م، وتعود أصول وجذور هذا الحزب إلى منظمة الهاغاناه، وحركة العمل الصهيونية الاشتراكية (٦٢).

ويرفع هذا الحزب شعار الإستيطان الكثيف والهجرة، وتبني الصهيونية كإيدولوجيا (٥٤)، ومما جاء في برنامج الحزب لانتخابات ١٩٨٤: «ستعمل حركة هتيا- تسوميت على زيادة الإستيطان في الضفة الغربية والجولان ووادي الأردن والجليل والنقب، والإستيطان له قيمة تربوية عليا واخلاقية وعسكرية واقتصادية (٦٥).

وفي نطاق الإستعداد لخوض الإنتخابات -الكنيست- لعام ١٩٩٢- خلافاً لأحزاب أقصى اليسار - والتي نجحت في توحيد صفوفها- لم تستطع أحزاب أقصى اليمين توحيد صفوفها؛ حيث فشلت جميع محاولات التوحيد بسبب خلافات شخصية نابغة من اختلافات القادة ورؤساء الأحزاب، وخلافات تتصل بشأن نسب

القوى المرغوب فيها في الهيئات القيادية المشتركة وقائمة المرشحين للكنيست، وهناك عامل رئيسي وهو قناعة الأحزاب الثلاثة بأن من الأفضل لها خوض الانتخابات منفردة، لكون جماهيرها الانتخابية تنتمي إلى شرائح اجتماعية متباينة (٦٦).

وقد عانت أحزاب أقصى اليمين الصهيوني من أزمات داخلية، ففعلت فعلها في البنية الداخلية للأحزاب نفسها، ومن أهم هذه الأزمات الإنشقاق الذي حدث في صفوف حزب تسوميت بين الدكتور «جونن سيجف» مع «رفائيل ايتان»، بعد أن طلب سيجف من ايتان اقالة «دورون شموثيلي» والذي كان يشغل مدير عام الحركة بحجة أنه لا يتقن الأمور المالية، فرفض ايتان هذا الطلب، فردّ عليه سيجف بالإنشقاق، وأسس حزباً جديداً تحت عنوان «يعود» أي اسرائيل المستقلة الديمقراطية (٦٧).

ومن المعلوم أن معسكر أحزاب أقصى اليمين الصهيوني المتطرف يستمد قوته وشعبيته من شرائح اجتماعية اشكنازية في الريف والمدينة، ولا تحظى هذه الأحزاب بتأييد كبير في الشرائح الاجتماعية الفقيرة واليهود الشرقيين التي تفضل التصويت لليكود والأحزاب الدينية، ومما يلاحظ أن حزب هتخيا يحظى بتأييد واسع في أوساط المستوطنين، لكون غوش امونيم- وهي حركة استيطانية تنتمي إلى هذا المعسكر- جزءاً من القوى التي تتشكل منها (٥٤)، أما تسوميت فيقف إلى جانبها اعضاء «عين فرد» الطرف المتعصب في حركة الموشافيم والحركة الكيبوتسية، لأنّ المجموعة المؤسسة لحركة تسوميت منحدره من هذه الكيبوتسات والموشاف(٦٨).

تشكيل الليكود:

جرت عدة محاولات بين الاحزاب اليمنية الصهيونية لاجاد تكتل فيما بينها؛ لمواجهة الأحزاب اليسارية، ففي عام ١٩٦٥ توصل حزب حيروت و ١٠ نواب من حزب الأحرار (من أصل ١٧ عضواً) في الكنيست إلى تحالف بينهما تحت اسم جبهة «جاحال» وهو الأحرف الأولى لكتلة حيروت والأحرار باللغة العبرية- لخوض انتخابات الكنيست السادس لعام ١٩٦٥ (٥٨)، بحيث يكون تكتل اليمين أقوى وأكثر تأثيراً.

وقبيل انتخابات الكنيست الثامن ١٩٧٣ استطاع اليمين الصهيوني- بعد انضمام احزاب صغيرة له- تشكيل كتل حزبي قوي عرف بأسم «الليكود» (٦٩)، ويضم الليكود الأحزاب والحركات التالية : (حيروت، المركز الحر ، جاحال، كتلة لاعام) وتم توقيع ميثاق هذا التكتل في ١٣/أيلول (٧٠)، وقد عزى كثير من المراقبين والمحليين السياسيين للشؤون الإسرائيلية نجاح اليمين الإسرائيلي في تشكيل كتل يميني إلى عاملين: أولهما الاعتبارات الانتخابية، وثانيهما الضغوط الشديدة التي مارسها الدوائر الصناعية ورؤساء الأموال وأرباب المهن، وجمهور المقربين من حركة جاحال، ونتيجة لهذا التقدم الذي انجزه اليمين الإسرائيلي، فقد استطاع الليكود من رفع تمثيله من ٣١ مقعداً الى ٣٩ مقعداً في انتخابات عام ١٩٧٣م.(٤٤).

ومنذ انتخابات ١٩٧٧م، وحتى يومنا هذا فقد ظل موقع الليكود يتأرجح بين الصعود إلى السلطة وتشكيل الحكومة، وبين تزعم المعارضة ضد حزب العمل الاسرائيلي، فمنذ ١٩٧٧-١٩٨٤ استطاع الليكود التمسك بالسلطة، وفي عام ١٩٨٤م دخل إلى جانب العمل الإسرائيلي في تشكيل حكومة ائتلافية، وهكذا عام ١٩٨٨، اما في انتخابات ١٩٩٢م فقد وقف في صف المعارضة؛ حيث تراجع حزب الليكود في انتخابات ١٩٩٢م بعد أن شهد العديد من الاختراقات والإنشاقات أهمها أزمة عام ١٩٩٢م، عندما كوّن أرئيل شارون وموداعي وديفيد ليفي تحالفاً ثلاثياً لمواجهة انفراد شامير بالسلطة داخل الليكود وداخل مجلس الوزراء، وانتهت باستقالة شارون من الحكومة (٧١).

واثر المزيد من الخلافات التي اجتاحت الليكود، أظهر الليكود بعض التغييرات في اسلوب وطريقة الحزب لاسيما تجاه التسوية السلمية مع العرب، بعد صعود النجم الليكودي الشاب «بنيامين نتنياهو»(٧٢).

أيديولوجية اليمين الصهيوني:

لا توجد ايديولوجية واضحة لدى اليمين الصهيوني، ولكن يمكننا القول بأن الحركات والأحزاب اليمينية الإسرائيلية، كانت منذ نشأتها الأولى تنادي بتثبيت دعائم الاستعمار الصهيوني في فلسطين عن طريق الهجرة الجماعية، وتشجيع الجهد الفردي لاقامة مجتمع صهيوني متماسك، وتدعو إلى حرية استثمار رؤوس

الأموال، وتشجع الإقتصاد الحر، وتعارض سياسة الإقتصاد الموجه، وحاولت منع اتساع ملكية الهستدروت، كما أنها تحرّم على العمال حقّ الإضراب (١١).

ولا غرابة أن نجد مثل هذه الأفكار تعيش في الوسط اليميني الاسرائيلي، فالأفراد والأعضاء في الأحزاب اليمينية هم برجوازيون قدموا إلى فلسطين من اوروبا الشرقية وبولندا (٥٤)، على الرغم من أن حزب حيروت يضم بين صفوفه كثيراً من العمال، ومن هنا نستطيع القول بأن اليمين الصهيوني عموماً وحيروت على وجه الخصوص لا يملك أيديولوجيا برجوازية رأسمالية حقيقية، بل ان تحوله نحو اليمين لا يمكن تفسيره إلا بالصراع مع الأحزاب اليسارية الإسرائيلية ذات الميول الإشتراكية (١٢).

وبكل تأكيد فإنّ التكتل اليميني الصهيوني تسوده مبادئ العنف، والتطرف، والأيمان بتحقيق الحلم الصهيوني في قيام دولة اسرائيل الكبرى (٤٩) ففي عام ١٩٢٥ وضعت حركة حيروت برنامجاً يستند الى ما يلي (٧٢).

- ١- اعتبار شرق الأردن وفلسطين المجال القومي للدولة العبرية اليهودية.
- ٢- التعامل بالعنف والقسوة مع العرب ولا يوجد لهم مكان في الدولة العبرية.
- ٣- الغاء جميع القيود وعدم وضعها امام الهجرة.
- ٤- الحد من نمو الاتحادات العمالية ومن تنامي قوتها الإقتصادية.
- ٥- المطالبة بخلق ملكيات فردية صغيرة للأراضي والغاء الملكية العامة للأراضي.

وكانت هذه الأفكار والنقاط محور الخلاف بين جناح وايزمان وجناح جابوتنسكي- الأب الحقيقي لليمين الصهيوني- والذين عرفوا بالتصحيحين؛ حيث استطاعوا أن يسقطوا جابوتنسكي، والذي تضمن اقامة الدولة العبرية في فلسطين منذ عام ١٩٢١م (٧٣).

١- الأحزاب اليسارية الصهيونية:

تعود جذور الحركة الحزبية العمالية في اسرائيل إلى التراث الأيديولوجي الإشتراكي الذي كان سائداً في وسط وشرق اوروبا في بدايات القرن العشرين، والمتمثلة في الغاء القوميات، واعطاء دور أكبر للطبقة العاملة (٤٥)، وتحقيق

الاشتراكية، وقد وجدت هذه الأفكار البيئة الروسية والبولندية أرضاً خصبة لمثل هذه الأفكار، ولذلك وجدنا كثيرين من اليهود قد ساهموا في تشجيع الثورة الإشتراكية للاستيلاء على السلطة، فقد اشترك ثوار يهود أمثال: مارتون ودان ورايك وزينو فايف، وتروتسكي وغيرهم في ثورة ١٩٠٥ ضد القيصر الروسي، وثورة ١٩١٧ في محاولة منهم لكسب التأييد الكبير والواسع الإنتشار للإشتراكية في تحقيق الحلم الصهيوني في اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين (٢٧).

إن الحركة العمالية اليهودية في اسرائيل تعتبر نفسها استمراراً للحركة الإشتراكية الدولية الحرة في اوربا، حيث جرى تكييفها وتعديلها؛ لتلائم مع الحاجات الخاصة لليهود في فلسطين، فعند تحليل الجماعة الإشتراكية، لا بد من ملاحظة تأثير أفكار (بايربوروكوف وحاييم ارلوسوروف ودافيد جوردون) الذين كانوا يصرون على اعطاء الحركة الصهيونية توجهاً ماركسياً (١٣)، فالتيارات اليسارية الصهيونية في روسيا واوربا حاولت أن توظف الثورة العمالية، وتجعلها أداة طيعة لخدمة الأهداف الصهيونية، فلينين يقول: «إنه بين السكان اليهود هناك طبقة عاملة، وهم يشكلون الأغلبية، انهم رفاقنا الذين يعانون مثلنا من الرأسمالية، ورفاقنا في الصراع للحصول على الاشتراكية» (٢٨).

ولا شك بأن القادة الصهيونيين في روسيا حاولوا أن يشكلوا وحدة بين البولتياريا والقومية اليهودية تحت ذريعة أن كليهما يعانيان من الإضطهاد القيصري، وقد كانت نسبة الثوار اليهود تفوق نسبتهم في السكان، وهذا يعود إلى أن اليهود كانوا يتمركزون في مناطق مدنية، فطبقة العمال اليهود الذين يعملون في النسيج كانت كبيرة، وقد أدى النظام الإمبراطوري الحاكم للأقلية اليهودية، الى خلق إهتمامات اجتماعية واقتصادية واضحة عند اليهود، والتي أخيراً أدت إلى ولادة أحزاب سياسية، فطيف الأجنحة اليسارية ظهر فعلياً في محاولة لتسكين حالة اليهود ككادحين، ودعوتهم إلى الصهيونية؛ للتخلص من هذا الألم والمعاناة التي لا نظير لها، فقد ظهر حزب البوند (Bund) - الأخوة- وهو حزب اجتماعي اقتصادي انحاز للثوار لتحسين أحوال اليهود، ولقد كان من نتيجة الانحياز الكبير لليهود وانعزالهم في مناطق محددة ظهور خلافات حادة مع لينين الذي أصرّ على أن ينظّم الكادحون ليس على أي أساس اقليمي (٢٧).

وقد ذهب كثير من المهتمين والدارسين للشؤون الحزبية في اسرائيل إلى أن جذور الأحزاب اليسارية يعود إلى عام (١٩٠٩) عندما قدمت إلى فلسطين الدفعة الثانية من مهاجري يهود أوروبا الشرقية وروسيا، وقد حملت هذه الدفعة من المهاجرين من حزبين اشتراكيين هما: حزب هابوعيل هاتسعير -العامل الشاب- وباعولي زيون -عمال صهيون- فكان الأول ينادي بمناصرة العمال والشؤون العمالية، ويدعو إلى بعث الأمة اليهودية عن طريق العمل في الزراعة، والعودة إلى الأرض، والسكن في الأرياف، أما الحزب الآخر فقد انصبت جهوده في التركيز على مبادئ الصراع الطبقي والثورية الماركسية، وفي عام ١٩١٩م قام حزب (بوعولي زيون) بقيادة ديفيد بن غوريون تأسيس حزب جديد دُعي حزب « احدوت هافوداه أي وحدة العمل (٥١)». وقد تعاون هذا الحزب الوليد مع حزب هابوعيل هاتسعير، لتأسيس الهستدروت «الاتحاد العام للعمال اليهود في ارض اسرائيل» عام ١٩٢٠م، والذي كان معنياً بالنشاط الاقتصادي والجمعيات التعاونية وحماية العمال اليهود في فلسطين؛ إذ كان يسيطر الهستدروت على تبادل العمالة، وتوفير الوظائف للعمال، كما يسيطر على «كويات هوليم» أي صندوق المرضى (٤٦).

حزب العمل - الماباي-

يعتبر حزب العمل اكبر الاحزاب الإسرائيلية وأقواها، وهو اشتراكي النزعة لكنه غير ماركسي، وولاؤه يأتي في المرتبة الأولى للعقيدة الصهيونية، وفي المرتبة الثانية يأتي للإشتراكية (٥١) ولقد استطاع الماباي من تنظيم عملية الإستيطان والنشاطات الإقتصادية في الكيبوتسات والمؤسسات التعاونية التي افرزها الهستدروت، وهو الحزب الذي تمكن من اقامة مؤسسات الدولة قبل اعلانها، فهو الذي وقعت على عاتقه بناء المؤسسات والهيكل العامة للدولة، كما ساهم بنصيب الأسد في الهجرة اليهودية إلى فلسطين.(٤٥).

تأسس حزب الماباي عام ١٩٢٩م بعد اندماج جماعتي (العامل الفتى) و (إتحاد العمل)، وله نفوذ كبير داخل الهستدروت والوكالة اليهودية ومؤسسات الدولة، وبسيطرته على الدائرة السياسية عام ١٩٢٣م للوكالة اليهودية، أصبح العامل الأساسي في حياة المجتمع اليهودي في فترة الانتداب البريطاني (١٦)، فقد أنشأ

خلال (١٩٣٦-١٩٣٩) منظمة الهاغانا السرية التي كانت نواة الجيش الاسرائيلي فيما بعد، كما أنشأ الفيلق اليهودي للمحاربة إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، كما أشرف بنفسه على عمليات الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين(١٣).

ويصف الدكتور سيلجمان هذا الحزب بأنه حركة تحرير قومية، فقد كان يشرف على كل الخدمات التي تقدم للمواطنين في اسرائيل، وقد كان يقوم بدور الدولة قبيل تشكيلها، فهو الذي سيطر على الجيش، وأوجد منظمة «نحال» الطلائعية لمنع تغلغل الفدائيين الفلسطينيين إلى الأراضي العربية الفلسطينية، وبسبب قوة الحزب في الوكالة اليهودية والهستدروت وفي المجلس الوطني وادارة البلاد والسيطرة على أهم الوازات، استطاع الحزب تثبيت الشؤون السياسية في البلاد وجعلها دائماً في حالة استقرار وتوازن.(٤٥).

ولا بد هنا من التأكيد أن الاتجاه اليساري الماركسي داخل الماباي قد انسحب من الحزب عام ١٩٤٨م، وشكلوا حزباً جديداً أطلق عليه اسم حزب «العمل الموحد»، الذي اندمج مع الحارس الفتى وشكلا معاً حزب المابام الإشتراكي (١٦).

وفي عام ١٩٦٥ تحالف حزب الماباي مع احدوت هاعفودا وحزب «رافي»، والذي انشق عن حزب الماباي بزعامة ابن غوريون وشمعون بيرز وموشيه ديان (٦٩)، ولكن هذا الانشقاق لم يدم طويلاً حيث عاد رافي إلى الماباي بعد أن اخفق رافي في بناء ذاته، بسبب البيروقراطية، ونقص الموارد، وتهلّل كوادره واثّر هذه العودة شكلت الأحزاب الثلاثة حزب العمل الجديد، وقد وقعت الأحزاب الثلاثة المشكلة لنواة هذا الحزب ميثاقاً تضمن النقاط التالية (٧٤).

- ١- تجميع الشعب اليهودي في فلسطين، واقامة تجمع عمالي حر في اسرائيل.
- ٢- خدمة الدولة والشعب وجمهور العاملين.
- ٣- السعي من أجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والطلائعية بموجب روح تراث الشعب اليهودي، ونبوءة الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل.
- ٤- المحافظة على مبادئ حرية الفكر والتعبير والمناقشة ووحدة العمل والتنفيذ وقبول سيادة المجموع والحسم الديمقراطي.

- ٥- السعي من أجل ضم جميع الأحزاب العمالية والجماعات والأفراد الذين يأخذون على عاتقهم قبول مبادئ الحزب.
- ٦- السلام الحقيقي والدائم بين اسرائيل وجاراتها، ودعم أمن اسرائيل ودعم مكانتها في العالم واستيعاب المهاجرين (٧٥).

حزب المابام

ولد حزب المابام «مفليجت هابوعاليم هاميوشيدت» أي - حزب العمال الموحد- نتيجة دمج ثلاثة أحزاب صهيونية يسارية في حزب واحد اطلق عليه اسم حزب المابام (١٧) وكان الدافع الرئيسي لهذا الاندماج التقارب الكبير الذي حدث بين حركة «هابوعيل هاتسعير»- العامل الفتى- ذات الميول الاشتراكية بزعامة (حاييم ارلوزوروف)، وبين حزب الماباي، فتكونت داخل حزب الماباي حركة تعارض هذا الاندماج؛ بسبب هذه الخطوة اليمينية الإصلاحية، وكان معظم هؤلاء المعارضين من الشباب الذين قدموا من الأتحاد السوفياتي الذين كانوا ينتمون إلى «حركة الشبيبة الصهيونية» ذات الميول الماركسية، وحركة عمال صهيون التي يعتبر معظم اعضائها من البولونيين، وعمال البناء في تل أبيب (٧٦).

يعتبر حزب المابام حزب كيبوتسات بصورة أساسية، وفي الفترة من عام (١٩٥١-١٩٥٥) عانى الحزب كثيراً من الإنقسامات والإنشاقات، حيث انتقل من موقع الحزب الثالث إلى الحزب السادس في الكنيست، كما أنه لم يكتف نفسه مع موجات المهاجرين الذين كانوا أساساً يجهلون الأفكار الإشتراكية، فأخذت شعبيته تقل وتراجع إلى الوراء. (٧٧).

ويرى حزب المابام بأن المجتمع الذي يبحث عنه هو مجتمع اشتراكي «طبقي» يتحد فيه السكان العرب واليهود تحت القيادة العامة للمزارعين، وبالرغم من أنه حزب ماركسي إلا أنه يعتمد أساساً على العمال الزراعيين في المستعمرات الإسرائيلية، لا على البوليتياريا (٥٥)، ويجمع الحزب بين مبادئ الصهيونية والإشتراكية التي ورثها عن حركة الحارس الفتى التي انشئت في فينا عام ١٩١٣م، كحركة شبابية يهودية، تدعو إلى خلق مجتمع اشتراكي اسرائيلي يقوم على الإقتصاد الموجه، لا يكون فيه مجال واسع للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، ومما أود أن اشير إليه أن حزب المابام الاسرائيلي يصنف الآن ضمن قائمة ميرتس اليسارية(٧٧).

حزب الأحرار المستقلين

يتميز هذا الحزب بالعمر الزمني الطويل الذي يمتاز به بين الأحزاب الإسرائيلية، فجزوره التنظيمية تعود إلى الصهيونية العمومية، فأعضاء وكوادر هذا الحزب تنتمي إلى طبقة العمال التي رفضت الإنصهار داخل الحركة العمالية الصهيونية، أو داخل الحركة الدينية داخل المنظمة الصهيونية، وقد ظل هؤلاء الأعضاء دون تنظيم حتى عام ١٩٢٩؛ حيث قاموا بتأسيس «الاتحاد العمالي للصهيونيين العموميين»، وعقدوا مؤتمرهم التأسيسي عام ١٩٣١م، إلا أن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح، ففشل اثر انشقاق داخلي، فانقسم الاتحاد إلى مجموعتين، مجموعة (أ) ومجموعة (ب)، اما المجموعة الأولى فكانت حزباً سياسياً عام ١٩٤٨ عُرف باسم - الحزب التقدمي- والمجموعة الاخرى (ب) شكلت حزباً سياسياً خاصاً بها سُمي بـ « حزب الصهيونيين العموميين»، وفي عام ١٩٦١ عاد الحزبان واندماجا معاً، وشكلا « الحزب الليبرالي » (- الأحرار-)، والذي عاد وانشق عام ١٩٦٥م، اثر تصويت اغلبية الصهيونيين العموميين (ب) من أجل التحالف مع حيروت في نطاق اتفاقية «جاهل»، فخرج أعضاء الحزب التقدمي وشكلوا حزباً جديداً اطلق عليه اسم «حزب الأحرار المستقلين» (٤٤).

ويشير "Joseph Badi" بأن التركيبة الاجتماعية لهذا الحزب معظمها من الألمان الذين هاجروا إلى فلسطين (١٢)، ومن أشهر رموز هذا الحزب بيريز بيرنشتاين، اوسكار، جرين باوم، وبنحاس روزن الذي تولى حقيبة العدل في أول حكومة اسرائيلية، كما شارك الحزب في الحكومة الثانية بوزارتي التجارة والصناعة والعدل (٤٤).

تجمع المعراخ

ظلت الحركة العمالية الإسرائيلية بمختلف احزابها وحركاتها السياسية تتوق إلى الاندماج في حزب واحد، وكان اسحاق بن أهرون أحد زعماء حزب احدوت هاعفودا السباق في الدعوة إلى الوحدة، وذلك في مقال نشرته صحيفة (دافار) الاسرائيلية في يناير من عام ١٩٦٣م، وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً واستحساناً من اعضاء الماباي واحدوت هاعفودا، واستطاعا أن يصلا معاً في ١٩/ مايو/ ١٩٦٥ إلى تشكيل تحالف انتخابي يتقدم بموجبه الحزبان بقائمة مشتركة

للمرشحين في انتخابات الكنيست والهستدروت والبلديات والحركة الصهيونية العالمية، وبذلا الحزبان معاً جهداً مضمناً لتمويل التحالف الانتخابي بينهما إلى وحدة حزبية على مختلف المستويات، وبعد انشقاق حزب رافي عام ١٩٦٥، تعقدت عوامل الدمج والتحالف بين الأحزاب العمالية، فعملية دمج الأحزاب على مختلف المستويات، والخلافات الشخصية بين زعماء الأحزاب، وطبيعة الشكل الذي يجب أن ينظم الحزب الموحد على أساسه، كانت الأقدر والأقوى على نفس أي محاولة للوحدة، ولكن بعد اصرار عنيف ومحاولات كبيرة ومباحثات مطولة استغرقت عاماً، تمكنت احزاب (الماباي، واحدوت هاعفودا ورافي) بالإضافة الى كتلة (من هيسود) من الاندماج في حزب عمالي موحد دعي «حزب العمل الاسرائيلي» عام ١٩٦٨، والواقع أن قيام هذا الحزب قد سهل عملية التوحيد فانظم حزب المابام عام ١٩٦٩، وبذلك فقد اصبحت الحركة العمالية الصهيونية بحلول عام ١٩٦٩ وحدة موحدة واوجد في اسرائيل حزباً قوياً يسيطر على نصف مقاعد الكنيست تقريباً (٥١).

ومن هذه الزاوية فقد كان تكتل الأحزاب اليسارية بمثابة دعوة خاصة إلى الأحزاب اليمينية لتوحيد صفوفها؛ لمواجهة الحركة العمالية الصهيونية، وقد تم ذلك في عام ١٩٧٣م، لكن بقاء تكتل الأحزاب اليسارية تحت مظلة واحدة بقي أمراً صعباً، فقد كانت حرب ١٩٧٣ ضد العرب، وهزيمة انتخابات ١٩٧٧م وتنحية ديان بسبب الرشاوي والفساد، وانتحار وزير الإسكان (عوفير)، واستقالة اسحاق رابين، وتوجت بموافقة حزب العمل في المشاركة مع الليكود في حكومة ائتلافية عام ١٩٨٤ إلى انسحاب المابام من تجمع المعراخ، بسبب رفضه الشديد لمبدأ مشاركة العمل مع الليكود في الحكومة الوطنية على اعتبار أن هناك فارقاً بين الطريق الفكري والسياسي لحركة العمل مع الليكود، وتخلي العمل عن النضال التاريخي المشترك لحركة العمل لتجسيد الصهيونية الإشتراكية (٤٤).

أحزاب أقصى اليسار الإسرائيلي:

كتلة ميرتس - حيوية-

ويضم هذا التكل أحزاب راتس وشنيوى والمابام، وقد خاض هذا التكتل انتخابات الكنيست الاسرائيلي الثالث عشر ضمن قائمة واحدة، وهي تقف إلى

جانب العمل الاسرائيلي في سياسته الرامية في الوصول الى سلام وفق تصور العمل مع الفلسطينيين والعرب، وهي تحاول جاهدة لإضعاف دور تجمع الليكود (٧٨).

ففي انتخابات ١٩٩٢ حصلت هذه الكتلة على ١٢ مقعداً (٧٩).

حزب راتس- حركة حقوق المواطن-

يرجع كثير من الباحثين في الشؤون الحزبية الإسرائيلية، أن السبب الرئيسي لظهور حزب راتس على الساحة الإسرائيلية هو حذف لجنة التعيينات في حزب العمل اسم «تشولاميت ألوني» من قائمة المرشحين لانتخابات الكنيست الصهيوني في الثامنة (٤٤)، والبعض الآخر يرى أن هناك سبباً آخرأ يتمثل في خرق السلطات الإسرائيلية الحاكمة المبادئ الواردة في وثيقة الإستقلال، والتي تصون وتكلاً حقوق وانسانية المواطن الإسرائيلي (٢٦).

وكانت المفاجأة الكبرى للمراقبين السياسيين حين استطاعت هذه الحركة الفتية من حصد ثلاثة مقاعد في أول انتخابات تشترك فيها في الكنيست، ومن أهم اولويات هذه الحركة صون حرية الفرد في المجتمع والدولة على اعتبار أن أسس حرية الفرد هو حرية الرأي والدين والمعتقد (٤٤).

حزب شينوى - المركز-

ظهرت هذه الحركة وبرزت على الساحة الحزبية الإسرائيلية بمبادرة عدد من أساتذة الجامعات أبرزهم أمنون روبنشتاين عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب، وعدد من رجال المهن الحرة، ويفسر المراقبون السياسيون سبب تشكيل هذا الحزب، احتجاج كثير من المواطنين الاسرائيلين لسياسة الحكومة الاسرائيلية، والتي أدت إلى نتائج سيئة في حرب اكتوبر ١٩٧٣ (٤٤).

ويُعتقدُ أن هذه الحركة قد انشقت عن الحركة الديمقراطية للتغيير، والتي كانت قبل قيام «داش» تنظيماً مستقلاً، لكنها انشقت عنه بعد زيارة الرئيس المصري للقدس (٢٦) وفي البداية فقد وضع زعيم الحركة روبنشتاين عن اهداف هذه الحركة بأنها ليست حزباً سياسياً، ولكنها تهدف التأثير في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي (٨٠).

ومع أن هذا الحزب من الجناح اليساري، ويدعم حركة السلام، إلا أننا وجدناه قد أيدت الحكومة الاسرائيلية لغزو لبنان، وبنفس الوقت عارض ضم هضبة الجولان؛ لان من شأن هذا أن يعيق العملية السلمية، كما أنه حريص على الأمن الإسرائيلي، ففي برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٤م أكد في المحافظة على سلامة الجليل وأمن مواطنيه (٢٦).

وقد تحالف شينوي «التغيير» مع حزب راتس، والمابام في انتخابات الكنيست لعام ١٩٩٢م تحت شعار «اسرائيل الديمقراطية»، واستطاعت شينوي من الحصول على مقعدين. (٧٨).

حزب ياحد:

على أرضية الخلاف الذي ظهر بين وايزمان وحيروت عام ١٩٨٠- الحزب السياسي الذي كان ينتمي إليه- قدم عايزر وايزمان إستقالته من الحزب، واستقال من وزارة الدفاع، تلك الحقيبة التي كان يشغلها عام ١٩٨٠ في حكومة بيغن الثانية، على إثر تصويته ضد الحكومة اثناء طرحها للثقة أمام البرلمان (٤٤).

ولقد جاءت تسمية هذه الحركة بهذا الإسم «ياحد» بعد اختيار من رفاقه في الحزب فهو يقول : «لقد كانت الأسماء تتناثر مثل (عوز، حشر، تكلفاه) ولكن في نهاية الأمر قررت أن اتخذ اسم «ياحد»، لأن ما فعلته في حياتي كان بصحبة الرجال» (٤٤).

وقد اشترك الحزب في انتخابات الكنيست الحادية عشرة ١٩٨٤ لأول مرة، وتمكن من الحصول على ثلاثة مقاعد، وكان لهذا الفوز الذي حققه الحزب أن منع الليكود من تشكيل حكومة لوحده وفي الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٢م حصل الحزب على ثلاثة مقاعد.

أكد الحزب في برامجه السياسية والانتخابية على أهمية الطرح الحمائمي، والذي يدعو إلى السلام مع جارات اسرائيل، ويعتبر أن قطار السلام قد بدأ منذ عام ١٩٧٨م في اتفاقية كامب ديفيد، ويرى وايزمان أن السلام الثابت يتحقق عن طريق الدمج بين الدول المجاورة في شبكة أمنية اقليمية مشتركة، وفي شبكة اقتصادية مشتركة على شكل سوق واحدة مشتركة على غرار السوق الاوروبية

المشتركة، وهاتان الشبكتان ستتيحان لتنمية العلاقات الدبلوماسية وزرع الثقة السياسية (٤٤).

الحزب الديمقراطي العربي:

ظلّ العرب في فلسطين يتطلعون لاجاد تكتل سياسي يمثلهم في الكنيست الإسرائيلي، ولقد تحدث ابن غوريون في مؤتمر حزب الماباي سنة ١٩٣٤م، عن اقامة دولة فدرالية تجمع بين كنبونات، ليس لإعتبارات سياسية تكتيكية- كما يزعم ابن غوريون- وانما نابع من العمل السياسي للصهيونية (٨١)، ولقد لجأت الصهيونية إلى ابراز هذه المساواة كمنافرة سياسية تسهل عليها اقامة البيت القومي الصهيوني في فلسطين، ففي سنة ١٩٨٤ قررت لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الإسرائيلي الحادي عشر بأغلبية الأصوات شطب اسم «القائمة التقدمية للسلام» (٨٢).

وخلال حقبة الدولة الصهيونية في فلسطين منذ اعلان الدولة ١٩٤٨م لم يستطع العرب أن ينظّموا أنفسهم في حزب سياسي، لكسب الأصوات العربية، ولهذا فقد عقد العرب يوم ١٨/٤/١٩٨٤م في الناصرة اجتماعاً وحضره (١٢٠) شخصاً، وقرروا العمل على خوض الانتخابات في قائمة عربية مستقلة، وقد ضم الاجتماع «الجركة التقدمية في الناصرة» برئاسة كامل الظاهر، وحركة ابناء البلد، وحركة أنصار في أم الفحم، بالاضافة إلى عدد من رؤساء المجالس المحلية، إلا أنه نشأ خلاف بين هذه الأطراف حول مشاركة عناصر يهودية في القائمة، لا سيما مشاركة حركة الترانيغا اليهودية اليسارية، والتي أنشأها اوري افنيري بعد أن انفصل عن حركة شيلي في اعقاب حرب لبنان (٤٤).

ايدولوجية الأحزاب العمالية:

يُرجحُ كثير من الباحثين في الشؤون الحزبية اليسارية الصهيونية، أن البنى الفكرية والايديولوجية للأحزاب اليسارية تعود إلى أفكار «بوركورف» الذي حاول أن يُعطي الحركة الصهيونية اتجاهاً ماركسياً، وأفكار «ارولوزورف» الذي كان ينادي بالاشتراكية غير الماركسة، وفكر «جوردون» الذي بنى نظرياته على دين العمل، ولهذا فقد تشكلت أرضية الأحزاب اليسارية الصهيونية، ومعها بذور الإشتراكية (٨٣).

إنَّ المهد الحقيقي للأحزاب الإشتراكية الصهيونية روسيا وبولندا وأوربا الشرقية، وقد نشأت في مجتمعات اشتراكية تجمعها مفاهيم «الإقتصاد الموجه» والتأميم المحدود، والمشاريع الجماعية، وتشجيع عملية الإستيطان في فلسطين (٨٤)، ومما يدل على ذلك ما جاء في برنامج حزب المابام، «إنَّ الحزب هو حزب صهيوني اشتراكي يساري يهدف إلى جمع شمل اليهود في فلسطين، وغرس روح الإشتراكية في نفوسهم (٧٧).

وقد عملت هذه الأحزاب على انشاء وطن قومي لليهود من خلال الطبقة العاملة التي كانت مهمتها تشجيع الإستيطان الزراعي والتنمية الإقتصادية، فعلى اكتافها بنيت «الكيبوتسات» الاستيطانية، وهي التي حملت بذور ايدولوجيات الثورة الإشتراكية، والثورة الجماعية التي تجسدت في الشعب اليهودي (٧٥).

فحزب الماباي ظل المسيطر على المؤسسات السياسية والإقتصادية في اسرائيل، فهو الذي يتحكم بالهستدروت والمنظمة الصهيونية، والوكالة اليهودية (٨٥)، حتى أصبح يقال في اسرائيل بأن هذا الحزب هو حزب الدولة، فهو يسيطر على ٥٠٪ من أصوات الهستدروت (٨٦).

أمَّا حزب المابام فقد رفع شعار الصراع الطبقي، والدمج بين الإشتراكية والصهيونية، وأقامة نظام جماعي اقتصادي؛ حيث يسعى لاقامة مجتمع صهيوني اشتراكي دون اغفال المشروع الصهيوني (١٧) ومن خلال اعتماده على المستوطنات الزراعية ذات نظام الملكية الجماعية- «الكيبوتز»، فإنه يعتمد على قاعدته على العمال الزراعيين في هذه المستوطنات، ولهذا فهو ينادي بتطبيق الإشتراكية على المجتمع الاسرائيلي، ويرى بأن هذا المطلب يتحقق عن طريق الصراع الطبقي، والتي استمدها من أفكار بيرريورخوف والذي يدعي بأن هناك صراعاً بين الذين يديرون قوى الإنتاج، وبين العمال الذين يناضلون في سبيل تحسين اوضاعهم، ويرى بأن الطبقة العاملة من اليهود أقلية في كل بلد، ولهذا فهي مرغمة على منافسة العمال غير اليهود، ولا حلّ لهذه المعضلة إلا بتجميع الطبقة العاملة اليهودية في بلد واحد، لتنمية طاقاتها بغير مزاحمة، وهذه مخالفة واضحة لأبسط قواعد الإشتراكية والماركسية التي يدعي حزب المابام بأنه يحملها (٦٩).

وأريد أن أؤكد بأن هذه الأحزاب الصهيونية العمالية بمختلف الوانها تدعى الإشتراكية، لكنها في سياساتها العامة تخالف الإشتراكية، فحزب العمل الذي يعتبر امتداداً لحزب الماباي أقرب إلى الأحزاب الصهيونية الأخرى في سياساتها الخارجية، فهو يدعم علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويشجع الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل، ويتبع داخلياً سياسة الاقتصاد المفتوح الحر أكثر من اتباعه سياسة الاقتصاد المغلق، ولذلك فهو حزب انتهازي يحاول التوفيق بين اليمين واليسار حسبما تقتضيه مصلحته لا وفق ايولوجيته الإشتراكية (٥٦).

الحزب الشيوعي الاسرائيلي:

ويعتبر هذا الحزب امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام ١٩١٩م، ولقد برز هذا الحزب مع وصول أفواج اليهود المهاجرين الذين كانوا يحملون الأفكار الإشتراكية (٨٧)، وقد برزت نواة هذا الحزب بشكل جلي في اوائل العشرينات (٢٤)، وكان يشجع المقاومة العربية ضد الإستعمار البريطاني، حيث تعاون الحزب مع مفتي القدس، ومع الشعب العربي الفلسطيني في أحداث ١٩٣٦-١٩٣٩م، كما أنه لم يتعاون مع الصهيونية في بناء الدولة إلا بعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، بعد أن أيده الروس، واعترفهم الفوري بالدولة العبرية في فلسطين (٤٥).

وفي مؤتمر الحزب الخامس عام ١٩٢٣ اعتبر القومية العربية إحدى الحركات المناوئة للإستعمار، فأخذ ينقي صفوفه من الأوهام الصهيونية، وانظم عام ١٩٢٤م إلى الأممية الشيوعية «الكومنترن» (٨٧)، لكن الحزب أخذ يبدي تحولاً عن خطه الشيوعي، فأخذت العناصر الصهيونية تفعل فعلها في صفوفه، كما يفعل السوس فعلة في الأضراس، الأمر الذي أحدث امتعاضاً داخل الاممية الشيوعية منه، مما أدى إلى قطع الكومنترن علاقاته به عام ١٩٢٧م (٨٨).

إن وضع الصهيونية خلق مشاكل كثيرة للحزب الشيوعي، فقد كان يدعو إلى إقامة دولة إسرائيل، وحماية العمال فيها، مما أدى إلى أن انفصلت العناصر العربية عن الحزب، وشكلت حزباً عربياً خالصاً عام ١٩٤٣م أطلق عليه اسم: عصابة التحرر الوطني، في حين استمرت العناصر اليهودية تعمل تحت اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني» (٣١)، وهكذا وجد الحزب الشيوعي الفلسطيني نفسه

منشقا إلى قسمين، أحدهما عربي الهوى، ويتزعمه توفيق طوبى وأميل حبيبي ومئير قلز «يهودي» وثانيهما يتزعمه شموئيل مكونيس وموشي سنيه، والسيدة استير فلاسنكة وهي عضوة في الكنيست الإسرائيلي (٥١).

ولم يدم الإنشقاق طويلاً بل استطاعا الوصول إلى الاندماج بعد سعي حثيث من الطرفين لاعادة اللحمة، فبعد إعلان الدولة توصل الطرفان إلى العمل تحت تنظيم واحد يحمل اسم «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (٨٧)، وبالرغم من هذا الاندماج إلا أن العناصر الصهيونية أخذت تحارب بالمدّ العربي داخل الحزب حتى تجعله يهودياً وصيهونياً خالصاً يتمشى والفكرة الصهيونية، لذا أخذت العناصر الصهيونية التي تدعو لتأييد بناء الدولة بعد تشكيلها تسيطر على الحزب، فاضطر العرب أن ياتلفوا في حزب جديد، فأنشقوا عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وشكلوا حزباً جديداً أطلق عليه أسم «الحزب الشيوعي الجديد»- راکاح- في حين ظل العنصر اليهودي منظماً في الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي اطلق عليه اسم «ماكي» الذي أبدى تعصباً واضحاً للفكرة الصهيونية، وأخذ يهمل الأفكار الماركسية- واللينية، ويشجع العدوان الصهيوني على العرب عام ١٩٦٧؛ حيث اعتبر هذه الحرب حرباً دفاعية (٣١).

وأريد أن أنوه أن الحزب الشيوعي الفلسطيني «راكاح» ظلّ محافظاً على وحدته وتماسكه حتى عام ١٩٩٠م، حيث استقال «اميل حبيبي» الأمين العام للحزب، والذي ظلّ يترأس الحزب طيلة فترة ثلاثين عاماً- بسبب تأييد غالبية الحزب للانقلاب السوفياتي بقيادة غورباتشوف (٨٩).

الايديولوجية والمبادئ

شجع الحزب فكرة الصراع الطبقي والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان يهدف إلى اقامة نظام اشتراكي في اسرائيل، واعطاء المواطنين حقوقهم التامة وحماية العمال، (٤٥) ومع أن هذا الحزب يناصر قضايا العمال بشدة إلا أنه ليس له أي تأثير ملحوظ عليهم، سوى بعض القرى والأرياف التي له فيها بعض المناصرين- ويعودُ السبب إلى أن الحزب لم يجد انتشاراً حقيقياً في طبقة المثقفين والفنانين وأرباب المهن والعمال (١٣)، وإنما اقتصر نفوذه على الناصرة وتل ابيب وحيفا ويافا. (٨٧).

يتبنى الحزب سياسة محاربة الامبريالية والفكر الرأسمالي، ويرى بأن هناك صراعاً بين الحركة الشيوعية التقدمية، وبين القوى الرجعية- سواء كانت اسرائيلية ام عربية- داخل المجتمع الإسرائيلي، ويسم هذا الصراع بأنه صراع طبقي، ويستمد هذه الفكرة من الفكر الماركسي (٨٧).

ويرى الحزب الشيوعي الإسرائيلي بشقيه أن الأيديولوجية الصهيونية أيديولوجية رجعية لا منطق لها، لأنها تفترض مسبقاً استحالة عيش الانسان اليهودي مع الشعوب الأخرى، وهو يناصر نظرة لينين في رؤيته للمشكلة اليهودية، والتي تقتضي دمج العنصر اليهودي مع العناصر الأخرى، وبهذا تنتهي المشكلة اليهودية، وتنتهي معها معاناة الانسان اليهودي (١٣).

علي أننا اذا سلمنا بهذا القول، فكيف نفسر وجود كثير من الصهيونيين الذين يحتضنهم الحزب الشيوعي الاسرائيلي أمثال الدكتور موشي سنيه وغيره، وكيف ننظر إلى رؤية هذا الحزب والتي تؤكد حق اليهود في إقامة دولتهم في فلسطين، وتشجيع الحزب للعدوان الاسرائيلي على العرب في حرب ١٩٦٧. وغيرها من المواقع العسكرية الأخرى.

ويكاد الحزب الشيوعي- حداث- الذي تأسس سنة ١٩٧٧ من «القائمة الشيوعية الجديدة» (راكاح)، ومن منظمة «الفهود السود»، ومن «اليسار الديمقراطي الاسرائيلي» (شاسي)، ومن لجنة «المبادرة الدرزية» (٩٠) تحت اسم «القائمة التقدمية للسلام والمساواة» (حداش)، وهو ينفرد بين الأحزاب الاسرائيلية في تأييده لاقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، وحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم، ومناصرة الحركة الوطنية الفلسطينية باعتبارها عملاً مشروعاً (٩١).

الأحزاب الدينية:

نشأة الأحزاب الدينية

لم تكن الأحزاب الدينية أحزاباً سياسية، فقد نشأت على شكل حركات دينية، تستهدف الوقوف أمام المد العلماني بعد أن شهدت أوروبا ولادة أفكار جديدة تدعو إلى التحرر والتنوير والخروج من تقوقع الدين، وحرصاً من المتدينين

اليهود على الديانة اليهودية، أخذت تتشكل وتتبلور حركات دينية لهذا الغرض، ففي عام ١٩٠١ استطاع الجناح المتدين داخل الحركة الصهيونية من تشكيل حركة مزراحي، والتي ضمت عناصر كثيرة من اليهود الارثوذكس

ويمكننا القول أن الحركات الدينية اليهودية، أخذت تتصدى للأفكار العلمانية والتي انتشرت بين صفوف اليهود لاسيما اليهود الروس واليهود البولنديين، ولهذا ارتأى أحبار اليهود والمفكرون المتدينون أمثال الحاخام صموئيل موهيليفر (١٨٢٤-١٨٩٨) وميخائيل بينس (١٨٤٢-١٩١٢) من دمج الارثوذكسية الدينية مع دعوى القومية اليهودية الحديثة؛ لابرار الطابع الديني للقومية اليهودية (٨٢).

الأحزاب الدينية الصهيونية الارثوذكسية

حزب همزراحي وحزب العامل مزراحي

ترتكز النظرية الدينية الصهيونية على أقوال «ربي موسى بن ميمون» الفيلسوف اليهودي الذي ظهر في العصور الوسطى، وزار القدس عام ١٢٢٧، والذي يدعى بأن سكان القدس كانوا فقط من اليهود، فقرر انذاك الدعوة للإستيطان اليهودي في فلسطين، ولا يعتبر ربي موسى الشخصية الدينية اليهودية الصهيونية التي اعتمد عليها في نبوءتها، بل هناك العديد من الشخصيات أمثال ربي يسرائيل بعل شيم طوف مؤسس الحركة الحسيدية في بولندا في القرن الثامن عشر، والحاخام تسفي هيرش كاليشر الذي دعا إلى استيطان فلسطين وبنائها، وهو من كبار رجال التصوف اليهودي، ومن مؤسسي حركة «محبى صهيون»، وهكذا ظلت الدعوة الدينية الصهيونية تعمل حتى نظمت على شكل حركات وأحزاب، فحركة مزراحي انشئت بناء على اقتراح من الحاخام ابراهام سلوتسكي أحد الذين شجعوا وعملوا مع هيرتسل لابرار الفكرة الصهيونية، أما اسحاق راينس- مؤسس حزب مزراحي- والذي كان عالماً في التلمود- كان العنصر المحرك لمؤتمر فينا سنة (١٩٠٢) (١١).

وقد نشأ حزب مزراحي في الفترة التي ظهرت فيها الحركة الصهيونية، حيث برز كحركة مستقلة داخل الحركة- عام ١٩٠٨، واصبح حزباً سياسياً في فلسطين عام ١٩١٨، ويعتبر هذا الحزب الصهيونية مفهوماً سياسياً (٩٢).

وعندما ساد الصدام في مؤتمر فينا بين الصهيونيين العلمانيين والصهيونيين الدينيين حول توجيه الأعمال الثقافية، والأهداف الروحانية للصهيونية، تم الإتفاق على تشكيل لجنتين للثقافة والتعليم إحداهما علمانية والثانية دينية، وتقرر أن يقوم حزب المزارحي بجمع الأموال اللازمة من أجل اقامة «يشفيا» أي (معهد تلمودي عال)، ومدرسة في تل ابيب، ومعهداً للمدرسين في القدس، وقد كان لمزارحي في تلك الفترة جماعة دينية صغيرة تؤمن بالعقائد الدينية والقومية، وبالرغبة في العمل كجماعة ضد الكتلة الديمقراطية، كتلة حايم وايزمان والتي كان لها نشاط واضح في المجالات الاستيطانية والثقافية والتعليمية في فلسطين.(١٤).

أما بالنسبة لحزب العامل المزارحي، فهو الجناح الإشتراكي لحزب مزارحي وقد تأسس في القدس عام ١٩٢٣م على يد اليهود المتشدد من الطبقة الوسطى، عندما كانوا يبحثون عن الدمج بين الاشتراكية والدين، وقد قام الحزب بتطوير برنامج علماني للتنمية الزراعية في المستوطنات، ونشاطات ثقافية ذات طابع اشتراكي واعضاؤه من المدن والمستوطنات الزراعية والجماعية في الأرياف (٤٥)، وقد سعى هذا الحزب إلى تنظيم وتوحيد صفوف العمال المتدينين الذين رفعوا شعار التوراة والعمل، وأكد الحزب على أنه حزب صهيوني قومي الى جانب كونه حزباً دينياً .

أما عن الظروف والملابسات التي أدت الى نشوء هذا الحزب، فهي تعود إلى أنه في أعقاب الحرب العالمية الاولى، أخذت تتوافد على فلسطين مجموعات من يهود اوربا الشرقية ضمن ما يسمى بالهجرة الثالثة (١٩١٩-١٩٢٣)، وكان بين هؤلاء الشباب الوافدين شبان ينتمون إلى منظمة مزارحي، ولاسيما حركة الشبيبة التابعة لها: « هاتسعين المزارحي» أي الفتى المزارحي، وكان هؤلاء المهاجرون متأثرين بالتيارات الإشتراكية في اوربا الشرقية، فرفعوا شعار «التحقيق الذاتي» «ههجشاما هعتسميت» للصهيونية بوساطة «التوراة والعمل»، كمحاولة للدمج بين الفكر الديني القومي، والفكر الإشتراكي وفي عام ١٩٢٢م أعلن عن تأسيس منظمة هابوعيل همزراحي أي العامل المزارحي التي أخذت تشدد على أهمية الدين والقومية، وفي البداية لم يكن الهدف انشاء حزب سياسي لكن سوء نهج منظمة المزارحي ساعد قادة العامل المزارحي على انشاء

حزب سياسي، فأخذوا يميلون إلى الإستقلالية عن المزارحي حتى انها انضمت إلى الهستدروت في نهاية العشرينات (١١).

وبعد المؤتمر الذي عقد عام ١٩٢٦ في مدينة انتغارفن، زاد الخلاف ما بين المزارحي والعامل المزارحي، حيث عارض المزارحي سيطرة اليسار على المنظمة الصهيونية، واخذ العامل المزارحي يدافع بشدة عن الإشتراكية زاعمين أن الإشتراكية ليست بالضرورة أن تكون مادية والحادية. وفي فترة الانتداب البريطاني في فلسطين تعاظمت أهمية العامل المزارحي حيث اصبحت من أهم الوكالات الدينية العاملة في فلسطين بسبب نشاطها الإستيطاني وتشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين (١١).

الحزب الديني القومي المفدال:-

تشكل حزب المفدال الديني عام ١٩٥٦م باتحاد حزبين دينيين هما حزب مزارحي وحزب هابوثيل همزراحي- الجناح العمالي لحزب همزراحي- ويؤمن هذا الحزب بفكرة القومية الدينية واسطورة الأرض الموجودة استناداً إلى الحق الإلهي والتاريخي، ويهدف إلى انشاء دولة يهودية تسودها نصوص وروح الشريعة اليهودية (١٤)، وكان حزب المفدال يركز على خلق حركة دينية تقف في وجه التيار الديني المعادي للصهيونية، وبأن العودة إلى فلسطين واجب ديني (٤٤).

ويرى هاني العبدالله أن المفدال الإسرائيلي لا يتنازل عن فكرة اسرائيل اليهودية، فهو حزب متعصب للدين اليهودي، ولهذا فهو يدعم الفرد اليهودي للإرتباط بالقيم اليهودية وتأمين تعليم الشباب اليهودي للدين اليهودي (٦٢).

وهذا الحزب يركز على مبادئ ثلاثة مهمة لا يمكن التنازل عنها وهي:-

١- التوراة

٢- الشعب.

٣- الأرض.

وأنصار هذا الحزب يعتقدون بأن اليهود سيعودون إلى ارضهم الكاملة، وبأن مملكة التوراة التي وعدوا بها على ألسنة الأنبياء ستقوم من النيل إلى الفرات، وبأن الشعب اليهودي شعب مختار ومتميز ويختلف عن بقية الأجناس. (٢٦).

ويوجد الآن داخل حزب المفدال ثلاثة اجنحة رئيسية، فالعامل المزارحي يمثل أقصى التطرف اليساري، ثم كتلة الوسط التي تمثل نحو ٤٥٪ من الحزب، ثم كتلة المزارعين، وكتلة السفارديم وهي قريبة إلى اليمين المتطرف (١١).

ومن أهم الإنتكاسات التي تعرض لها حزب المفدال انتخابات عام ١٩٧٣؛ حيث لم يفز الا بـ (١٠) مقاعد، ثم انشقاق هارون ابو حصيد عام ١٩٨١ عن الحزب؛ حيث انخفضت قوة المفدال البرلمانية، اذ حصل على ٦ مقاعد، وبالرغم من ذلك ظل حزبا له تأثيره، حيث بقي كشريك ائتلافي يتهافت عليه الحزبان الكبيران المعراخ والليكوود (١١)، وعشية انتخابات ١٩٨٤م، وظهور بعض الانشقاقات داخل صفوف المفدال أخذ الحزب بالتراجع؛ اذ حصل في انتخابات ١٩٨٤م على اربعة مقاعد، وفي عام ١٩٨٨ حصل على خمسة مقاعد بعد أن قام بتغيير قيادته، واعتلاء زعامته يوسف يورج وزفولون هامر (١١).

ومع اشتراك الحزب في انتخابات الكنيست الثالث عشر، وطرحه برنامجاً اكثر تطرفاً (٩٣)، بزعامه زفولون ادى إلى حرمان حزب المفدال من الدخول في حكومة العمل (٩٤).

حزب موراشا

بعد الإنشقاق الذي حدث في صفوف حزب المفدال الديني، نجح حاييم دروكمان في تشكيل حزب جديد من المنشقين ومن «متساد» أي المعسكر الديني الصهيوني، ومن «اوروث»، وهو الجناح الذي يقوده «حانان بن بورات»، أحد قادة غوش امونيم المتطرفة، بالاضافة إلى حزب بوغالي اغودات يسرائيل بعد أن فشل فشلاً ذريعاً في انتخابات ١٩٨١م، وقد أطلق على هذا الحزب الوليد حزب «موراشا» (٤٢).

وبما أن حزب موراشا قد ضم بين صفوفه كثيراً من المتطرفين المتدينين، فلا عجب أن يكون احد الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة سواء على الصعيد السياسي أو الديني، حتى أن مواقف هذا الحزب تقترب كثيراً من مواقف الليكوود بشكل عام، ومن حزب حيروت على وجه الخصوص، بل اكثر تطرفاً (١١).

وباتفاق الكتل التي شكلت حزب «موراشا» والذي تم في اعقاب فشل المفاوضات بين كتلتي «لمغنيه وهستعاريم» وكتلة «متسادة» (٩٥)، لتشكيل كتلة موحدة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الحادي عشر، فقد قامت الاحزاب الدينية الصهيونية باطلاق الإنتقادات العنيفة لحزب موراشا على أنه قام بشرذمة التكتل الديني داخل الأحزاب الدينية الصهيونية، في سبيل حزب جديد يضم بين جوانحه الخارجين من الصف الديني (٩٦).

الأحزاب الدينية السفاردية

حزب شاس

ظهر هذا الحزب على الساحة الحزبية الإسرائيلية بعد حركة تمردية قام بها أعضاء حزب اغودات يسرائيل؛ وأدت هذه الحركة إلى قيام وولادة حزب جديد أطلق على اسمه «اتحاد السفارديم حراس التوراة» -شاس-، وكان مبعث هذه الحركة الأسى والمعاناة التي يعامل بها حزب اغودات يسرائيل المتدينين الشرقيين (١١)، وظهر شاس كقائمة طائفية في انتخابات ١٩٨٤ بعد اشتراكه مع حركة جاي في الانتخابات العامة لدورة الكنيست الحادية عشرة، وخاضت هذه الانتخابات تحت قائمة حملت اسم شاس وفي هذه الانتخابات حصد الحزب اربعة مقاعد، وفي انتخابات ١٩٨٨ حصل على ستة مقاعد، وقد تمكن حزب «شاس» من ضرب جذوره في المجتمع الاسرائيلي، عن طريق تأسيس شبكة «همعيان» (المنبع) عام ١٩٨٥م، وهو الأمر الذي جعله الحزب الوحيد الذي يتصل بناخبيه يومياً بصورة مباشرة عن طريق اربعمائة فرع في مختلف انحاء البلاد ، يُقدم نشاطات وخدمات اجتماعية وتربوية ودينية لنحو مائة الف نسمة يومياً، ويعمل في هذه الشبكة مئات الحاخامات الذين استطاعوا إقناع مئات العائلات خصوصاً في مدن التنمية- بالتوبة والعودة إلى الدين، كما يوفر الحزب رياض اطفال مجانيه، وشبكة تعليمية متكاملة لتعليم الذكور واخرى للاناث، وتعتبر حركة شاس أن «همعيان» هو جزء من رسالة «شاس» الإجتماعية نحو «السفارديم» وأنها انشئت لوضع نهاية للتمييز الطائفي في اسرائيل، وهي تنفي أن يكون هدفها هو التأثير على الطلاب لتحويلهم من علمانيين الى متدينين، وتدعي أن هدفها هو حماية الأطفال من فعل الاشياء الملوثة والفاسدة (١١).

وعلى الصعيد الإجتماعي يطالب بتشريعات دينية متعددة، من بينها المطالب التي تقدم بها لحزب «الليكود» كشرط للدخول معه في الائتلاف الحكومي بعد انتخابات عام ١٩٨٨م ومن بينها: (٩٧)

- ١- تشديد الرقابة على الطعام الملل.
- ٢- القضاء على مظاهر الانحلال في المجتمع.
- ٣- اقامة فرع خاص في وزارة التربية والتعليم لادارة شبكة التعليم التابعة لشاس وتحويلها.
- ٤- الغاء تجنيد الفتيات في الجيش...الخ.

وتعتبر حركة شاس أقل الحركات تطرفاً، فهي لا تعارض الحل السياسي والسلمي، ولا ترفض التنازلات الاقليمية على اعتبار أن حياة اليهودي تعتبر أكثر اهمية من الأرض (٩٤)، لكنه يدعو إلى تمسك الشعب الاسرائيلي بالاحتياجات الروحية، وزعيم الحزب الروحي هو الحاخام اليهودي «غوفاديا يوسف رئيس مجلس كبار علماء التوراة» السفاردي.(١١).

الأحزاب الدينية الأشكنازية:

حزب اغودات يسرائيل

تأسس هذا الحزب في المانيا سنة ١٩١٢، وهو من الأحزاب الصهيونية المتشددة بل الاكثر عدوانية، (١٢)، وكان سبب ظهور هذا الحزب الخلاف الذي وقع داخل المنظمة الصهيونية بين المتدينين والعلمانيين، فهذا الحزب الصهيوني الأكثر معارضة للعلمانية، ودعوة لاعتبار فلسطين مركزاً روحياً ودينياً لليهود، لهذا وجدناه يشجع بشدة الإستيطان الديني في فلسطين، وبناء المدارس الإرتوذكسية السلفية، ويدعو إلى التشدد في تطبيق التوراة باعتبارها القانون الشامل في البلاد (٨٢).

كان الحزب يهدف إلى تطوير المصالح اليهودية في فلسطين على أساس ديني، فيرى بأن غضب الله سيحل على اليهود اذا تعاونوا مع عناصر غير يهودية، وهذا الأمر سيمنع مجيء المسيح لحل المشكلة اليهودية (٨٢)، ولهذا فقد وجدنا الحزب منذ تأسيس الدولة العبرية الصهيونية في فلسطين يحتفظ بمدارس

خاصة، ولم ينشط ببناء المستوطنات الزراعية، وعارض كتابة دستور مكتوب للدولة، بحجة أن الله وحده صاحب السلطة على اليهود، وأن قانون الرب هو قانون مقدس، فمن الحماسة والغباء والخطأ صياغة دستور وضعي (٤٥).

وهنا يمكن الإشارة إلى أن هذا الحزب قد نشط في تكوين علاقة رسمية مع حكومة الانتداب البريطاني، وقام بتعيين وفد لدى عصابة الأمم المتحدة لعرض مطالب اليهود بشأن الإنتداب على فلسطين، وطالب بتهويد فلسطين، كما قام بتجميع جهوده مع جهود المنظمات الصهيونية التي لها اهتمامات تاريخية في فلسطين؛ لبناء الوطن القومي في فلسطين (٩٨).

حزب عمال اجودات اسرائيل:

وهو الجناح العمالي لحزب اجودات اسرائيل، اسس في بولندا عام ١٩٢٢م، كمنظمة عمالية في اطار حركة اغودات اسرائيل (١١).

وكان الهدف من انشاء هذا الحزب الوقوف في وجه ومواجهة الشعور المناهض للدين بين العمال، والدفاع عن اليهود المتشردين في المجال الصناعي، وهو يركز على العلاقات الانسانية، وعلى قدر اقل من الاهتمام بين الانسان وربّه، وقد انشأ مستوطنة سنة ١٩٢٤ خاصة به، وساهم هذا الجزء مساهمة فاعلة في تشجيع الهجرة غير المشروعة، وارسال العمال إلى المعسكرات ومخيمات اللاجئين في اوروبا، والنضال ضمن صفوف الهاجانا (٤٥)، كما أن هذا الحزب تبني سياسة مواجهة جميع التنظيمات غير الدينية لاسيما الاشتراكية (٨٢).

ومن المعلوم أن هذا الحزب قد دخل في صدام مع الأم حركة اغودات اسرائيل، بسبب مطالبته بتحسين اوضاع وشروط عمل العمال اليهود، وفي عام ١٩٢٣ انشئ هذا التنظيم في فلسطين المحتلة، وقد زاد من كوادره بعد هجرة اليهود الألمان عام ١٩٣٦م، وفي عام ١٩٤٦ انشأ «الاتحاد العالمي لبوعالي اغودات اسرائيل»، وقد تحولت هذه الحركة الى حزب سياسي عام ١٩٤٦ (٦٢).

وبالنسبة لتمثيل عمال اجودات اسرائيل في الكنيست، فإن هذا الحزب حصل في انتخابات عام ١٩٨٤م، على مقعدين، وعلى مقعد واحد عام ١٩٨٨ ضمن القائمة الموحدة مع حزب اجودات اسرائيل تحت اسم «اجودات اسرائيل الموحدة» في حين لم يحصل الحزب في انتخابات عام ١٩٩٢ على أي مقعد (١١).

وعلى الرغم من أن هذا الحزب يدعي بأنه غير صهيوني، إلا أنه يتمثل بعلاقات وطيدة مع المؤسسات الصهيونية، فهو يؤيد الاستيطان اليهودي في فلسطين، ويعارض اتفاقيات كامب ديفيد، وسياسات الحكومات الإسرائيلية تجاه عرب فلسطين، كما أنه يرفض فكرة انتظار المسيح عليه السلام، ويكفيها مع مبادئه فأعلن أن المسيح سوف يأتي إذا استحق اليهود الخلاص في الأماكن المقدسة، وعلى اليهود العمل على اثبات انهم يستحقون ذلك (١١).

حزب ديجل هتوراه (علم التوراة)

وقد ظهر هذا الحزب عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر عام ١٩٨٨م بزعامة الحاخام افراهام رافيتس، وقد استطاع هذا الحزب لأول مره أن يحصل مقعدين ويتمتع هذا الحزب ببرنامج سياسي مرن: « اننا نحدد موقعنا تجاه كل القضايا الحيوية في الموضوعات السياسية والإقتصادية وفق رأي التوراة والتي يحددها كبار رجال التوراة في هذا الجيل وعلى رأسهم الحاخام اليعيزر شاخ» (١١)، ويؤكد هذا الحزب على أهمية الأرض الإسرائيلية للشعب الاسرائيلي، وانها ملك لليهود أجمعين (٩٤).

مبادئ الأحزاب الدينية وايدولوجيتها:

تندرج جميع الأحزاب الإسرائيلية الدينية في قائمة واحدة، وتجمعها سمات واحدة تنبع من فكرة أن التوراة يجب أن تكون القانون الاساسي لدستور الدولة، وأن القوانين الصادرة من الهيئات التشريعية ليست إلا إضافات لتكملة العناصر الناقصة، وبتجانس وانتلاف مع التوراة والتقاليد الدينية، فالتراث الديني هو الذي يسمح للدولة اليهودية بالشرعية السياسية بمعنى تحقيق الأمل اليهودي، ومن هنا تنبع مفاهيم «الشرعية» ويتحدد نطاق الحركة المدني (٨٨).

وتنبع أهمية اهتمام كثير من الاسرائيلين بالدين، لانه هو العامل الوحيد القادر على توحيد الاسرائيليين في قالب واحد؛ هذا اذا ما علمنا بأن الاسرائيليين لا تجمعهم عادات واحدة ولا لغة واحدة (فمارتن بوبر) سخرَ ابحاثه في علم الاجتماع والفلسفة لبيان أهمية الدين في خدمة الاهداف الصهيونية فهو ينظر الى العلاقة بين اسرائيل والتوراة بمثابة حوار ديني دائم بين الانسان والله في حين يعتبر المفكر مورنس هيس أن الدين اليهودي هو المبرر الأول لولادة القومية اليهودية (٩٩).

ومما تجدر الإشارة اليه ان الصهيونية الدينية قد انطلقت من فكرة العودة الى ارض الميعاد ومعارضة فكرة الاعتماد على فكرة «المسيح المنتظر» كي يقودهم ويقيم لهم مملكة اسرائيل في فلسطين (٤٢).

بالرغم من أن هذه الاحزاب الدينية جميعها متفقة على مبادئ عامة الا انه يوجد فيما بينها فورقات واختلافات، ولقد واجهت اسرائيل عدداً من المشاكل الناتجة عن العلاقة بين الدين والدولة (١٢)؛ حيث يعتبر حزب اجودات اسرائيل اكثر الاحزاب تعصباً ودعوة لتطبيق الحياة الدينية، وهو يستنكر على المرأة الحقوق المدنية، ويعارض أن تكون اسرائيل دولة علمانية، لان هذا من شأنه أن يهدم حياة التقوى للشعب الاسرائيلي، ولقد جاء في احد أقوال اقطاب حزب اغودات اسرائيل بعد قيام الحكومة الاولى لدولة اسرائيل: «إننا نعلن صراحة أننا لا نعترف بحكم الكفرة، ولا نقبل سلطتهم، ولا نخضع لحكمهم» (١١).

ولقد تفرع عن اجودات اسرائيل جناح عمالي، وقد كان يدعو هذا الحزب الى الحد من التغفل العلماني، والدفاع عن حقوق العمال اليهود والمتدينين وترى هذه الحركة أن كل انجاز يتم بإرادة الرب يكون عن طريق الجهد الانساني في حين كانت حركة اجودات اسرائيل ترى أن كل ما يتم من انجازه هو من صنع الارادة الالهية

وأما عن حزب مزراحي، فإن هذا الحزب يدعي انتهاج سياسة ليبرالية، والوقوف في وجه التطرف، وهو يؤيد المنشآت الخاصة والحرية الاقتصادية، ويعارض الاشتراكية الجماعية، ويطالب بتقوية الطبقة الوسطى من أصحاب العمل (٤٢)، كما أن هذا الحزب يعارض سيطرة الهستدروت على شؤون الدولة، وتقوم افكار هذا الحزب على تفسيره للتعاليم الدينية اليهودية (٤٥).

ويكون معلوماً لدينا أن قيام دولة اسرائيل اعطى دفعة قوية للصهيونية الدينية، وتعززت دعواها في جعل اسرائيل هي النقطة المركزية في حياة اليهود، وبالرغم من انها جاءت دولة علمانية الا إن دعاة الصهيونية الدينية تكيفوا مع الوضع القائم، ودليلنا على ذلك موقفهم القائل: «نحن لم نتوقع قيام دولة يهودية ذات طابع علماني، لكنها على أية حال، وفي وضعها القائم، تمثل من وجهة نظرنا هدية معجزة من الله، على الرغم من بعض النواقص التي تتصف بها وينبغي أن

نفهم جيداً أن وظيفتنا التاريخية تتمثل في المشاركة في بناء الدولة ودفعها نحو مستويات روحية أعلى (١٠٠).

أما بالنسبة لحزب هابوعيل مزراحي فقد اتخذ خطأ اشتراكياً دينياً، فهو يحافظ على صلته بالحزب الأم لاغراض دينية وتربوية. لكنه يشجع الاستيطان الزراعي والنشاطات النقابية دون التغيير التام بالمبادئ الاشتراكية (٢).

فبينما يتخذ حزب مزراحي طابعاً ليبرالياً دينياً لنفسه، فهو يرفع شعار «عش ودع غيرك يعيش» ولهذا وجدناه يشترك مع الماباي في تشكيل الحكومات الإئتلافية فهو يعرف بعدم تشدده في أن تكون التوراة دستور الدولة، فإن حزب عمال مزراحي يرفع شعار (التوراة والعمل) ويدعو الى لم شمل اليهود جميعهم في اسرائيل (١٢١).

ولا أظن أن حزب المفدال الديني يختلف عن بقية الأحزاب الدينية، فقد دعم الحركة الصهيونية، ونادى بتربية المواطن اليهودي على روح التوراة، ويدعم حركة الهجرة والاستيطان اليهودي، وترسيخ المستوطنات القائمة ودعمها وإنشاء مستوطنات جديدة (٤٤)، ولهذا فإن هذا الحزب يركز على أن تكون اسرائيل يهودية في طابعها وثقافتها وروحها من خلال المحافظة على الفرد كمسألة لا تمس طابع الدولة اليهودية، وتأمين تعليم ديني لليهود (٦٢). ويؤمن انصار حزب المفدال بأن اليهود سيعودون الى ارضهم اسرائيل، وان هذا الرد جاء على السنة انبيائهم، ويعتقدون بأن مملكة التوراة ستقوم في ارض اسرائيل من النيل الى الفرات وهذه الحدود تضم شرق الاردن وفلسطين (٢٦) والعراق وشبه جزيرة الغرب وسوريا ولبنان وسيناء.

احزاب حديثة التكوين

إن وضع الأحزاب الاسرائيلية سيء، وهناك من يسرع في تأبينها، وينبع هذا التصعد من التراجع الحقيقي في الثقة التي يوليها الجمهور الاسرائيلي للمؤسسات السياسية، بسبب سيطرة الأحزاب الاسرائيلية على مؤسسات الدولة، لا سيما وان هذه الأحزاب أخذت تحركها المصلحة، وهذا بدوره يخلق مؤسسات ضعيفة هزيلة تستغلها الأحزاب منابر لتحقيق اغراضها واهدافها (١٢٢).

ولعل السمة التي تبرز بوضوح على الأحزاب الاسرائيلية كثرة الأحزاب التي تولد من رحم أحزاب أخرى، ففي عام ١٩٨٨ برز من داخل الأحزاب الدينية حزب «يعماد» -القوة والسلام- والذي يشاع عنه بأنه حزب السلام الديني؛ إذ أنه أقل الأحزاب تطرفاً، ويعتبر هذا الحزب أقرب الأحزاب الى العمل (٥).

ومما يجدر ذكره أن المهاجرين السوفيات الجدد استطاعوا أن يشكلوا حزباً سياسياً خاصاً بهم أطلق عليه اسم «الحركة القومية الديمقراطية والهجرة- داع» وقد أعلن عن تأسيس هذا الحزب في اواسط شباط ١٩٩٢م برئاسة المهندس «يولي كورشورومنسكي» مهندس الاتصالات الذي هاجر من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ الى اسرائيل، ويعمل حالياً رئيساً لأحد اقسام الوكالة اليهودية، ومن أشهر عناصر الحزب الدكتور مارك نشفتس، والدكتور يعقوب شولتز، بورس إلكون، اميليا شليزتفر (١٠٣)، ويلاحظ على الشريحة التأسيسية لهذا الحزب بأنها رفيعة المستوى (١٠٤).

وقد صرح كورشورومنسكي أن الحزب حزب ليبرالي براغماتي، وتبين أن عامل الاسكان والاستيعاب كان السببان الرئيسيان لتشكيل هذا الحزب، ففي مقابلة صحفية مع كورشورومنسكي أبان عن المعاناة التي يعاني منها المهاجرون السوفيات بسبب عدم وجود مأوى لهم: «لماذا نخوض معركة الانتخابات؟ بسبب المعاناة من الاستيعاب، لا يوجد عمل، ومعظم سلة الاستيعاب تذهب للسكن، ان وزارة الاسكان تبنى في أماكن لا يوجد عمل فيها، ووزارة العمل تقوم بمبادرات قليلة لتشغيل المهاجرين (١٠٣).

والى جانب هذه الأحزاب يوجد بعض الأحزاب الصغيرة التي ظهرت في انتخابات الكنيست الاسرائيلي الثالث عشر، ومن بين هذه الأحزاب حزب «هاتكفاه»- أي الأمل- ويرأسه «تشارلي بيتون» وهو حزب ديني يهتم بالمطالب الدينية، وحزب «يرابير» ويتزعمه «أبا جيفان» وحزب «كاهانا حاي» ويرأسه «بنيامين كاهانا» (١٠٥).

المبحث الرابع: خصائص الأحزاب الاسرائيلية

١- العدد الكبير للأحزاب

يتميز النظام السياسي الاسرائيلي بأنه نظام يعتمد على التعددية السياسية، وتحتل هذه القيمة أهمية خاصة في الحياة السياسية في اسرائيل، وتعود هذه الأهمية الى المكانة الخاصة التي احتلتها الأحزاب في الفترة التي سبقت اعلان الدولة، فهي التي كانت تقوم مكان الدولة، وتقوم بنفس الوظائف التي أصبحت الدولة تقوم بها بعد اعلانها عام ١٩٤٨م ويذكر كثير من الباحثين في الشؤون الاسرائيلية الى ان ظاهرة تعدد الاحزاب في اسرائيل تعود الى فترة ولادة المنظمة الصهيونية عام ١٨٩٧م، حيث لقيت هذه الأحزاب دعماً مالياً من الحركة الصهيونية، حتى تتمكن -الأحزاب- من احتواء جميع اليهود في اطار الصهيونية الدولية (٣١).

لم تكن هذه الظاهرة حديثة العهد، ففي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين كان هناك أكثر من اثني عشر حزبا تتنافس فيما بينها على المقاعد البرلمانية القليلة في المجتمع اليهودي في فترة «البيشوف»، وهذا التعدد يعود الى ما يلي (٤٧):

- ١- نزعة كل فريق مهاجر الى التكتل مع أبناء وطنه القديم.
- ٢- الاختلاف اللغوي والثقافي بين المهاجرين.
- ٣- تعدد المذاهب الفكرية والسياسية والعقائدية.
- ٤- الاختلاف في وجهات النظر حول العديد من القضايا الدينية والسياسية: النشاط الفردي الحر، الفصل بين الكنيست والدولة، الهجرة... الخ.

ولقد ساعد النظام الانتخابي في اسرائيل على تعدد الاحزاب ذلك أن أي حزب في اسرائيل يحصل على ١,٥٪ من اصوات المقتربين يضمن نجاحه وبقاءه، وتعود جذور هذا النظام الى المؤتمرات الصهيونية العالمية، وانتخابات الجمعية التأسيسية لمجتمع اليهود في فلسطين «البيشوف»، وانتخابات الهستدروت، وحسب هذا النظام فإن الحزب ينظر الى مثل هذا الشرط بأنه شرط سهل يمكن للحزب أن يحققه (٤٦)، وعليه فإن الأحزاب قد انتشرت بشكل كبير في المجتمع

الاسرائيلي، وأصبحت تسيطر على الحياة السياسية الاسرائيلية، حتى أخذ البعض يطلق على اسرائيل صفة «مجتمع الجماعات» (٥٦).

٢- مخالفتها لمهام الاحزاب السياسية

تلعب الأحزاب الاسرائيلية دوراً غير طبيعي في النظام الحزبي السائد. فلهذه الاحزاب مؤسساتها المالية. ومنشأتها الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بعضها له منظمات عسكرية، وتقوم بنشاطات شتى الى جانب نشاطها السياسي، فهي تتولى عملية الاستيطان الزراعي، وتنظيم الجمعيات التعاونية، وتشرف على عملية الضمان الصحي، ولها نشاطات ثقافية وتعليمية، وترعى انشاء النوادي الرياضية والملاهي، وتشكيل منظمات للشبيبة الاسرائيلي (٥).

ويؤكد «اوري افنيري» في وصفه للأحزاب الاسرائيلية بأنها هي التي كونت الدولة، وحلت محل الدولة بنشاطاتها المختلفة، وهو مخالف لطبيعة الأحزاب السياسية فيقول: «إن الدولة في الأقطار الأخرى بها أحزاب، ولكن الأحزاب في اسرائيل لها دولة» (١٠٦) فهي نشأت قبل قيام الدولة، والدولة هي محصلة الأحزاب، يضاف الى ذلك نشأتها الخارجية، لذا فهي غريبة عن الحقائق الفلسطينية (٤٥).

٣- ظاهرة الانشقاق والوحدة

إذا كانت الاحزاب الاسرائيلية تتصف بكثرة عددها، إلا أنها تتسم بكثرة الانشقاقات والوحدة فيما بينها، ويعود ذلك الى أن هذه الأحزاب ليس لها أيديولوجية وفلسفة واضحة، وانما تحركها مصالحها الآنية، واتفاق أو اختلاف زعاماتها، وتاريخ الاحزاب الاسرائيلية مليء بالشواهد التي تؤكد هذا القول، فحزب الماباي- العمل- انشئ باندماج جماعتي «العامل الفتى» و «اتحاد العمل» (١٥)، ثم انشقت جماعة العامل الفتى عن حزب الماباي، واندمجت مع الحارس الفني مكونة حزب المابام (١٤) وعندما اندمجت الاحزاب العمالية معاً عام ١٩٦٩ شكلت تجمع المعراج، لكن حزب المابام انسحب عام ١٩٨٤ احتجاجاً على موافقة حزب العمل الدخول الى جانب الليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية (٤٥).

هذا على صعيد الأحزاب العمالية، أما الأحزاب اليمينية الصهيونية، فهي لا تختلف عن العمالية في هذه الصفة، ففي عام ١٩٧٧ انشق المركز الحر عن تكتل

الليكود بعد أن كونت الأحزاب اليمينية عام ١٩٧٣ جبهة قوية أطلق على اسمها تجمع الليكود (٧)، ولعل أحدث الانشقاقات والتصدعات لتجمع الليكود انشقاق ديفيد ليفي عام ١٩٩٥م في محاولة منه لتشكيل حزب جديد، ليخوض غمار معركة انتخابات الكنيست الصهيوني عام ١٩٩٦م.

ويرجع الباحث (Joseph badi) المختص في الشؤون الاسرائيلية كثرة الانشقاقات والاندماجات التي تعترى الأحزاب الاسرائيلية تعود لأسباب شخصية محضة وليست لأسباب ايديولوجية أو عقائدية (١٣).

٤- تشكيل الحكومات الائتلافية

تبعاً للنظام الانتخابي السائد في اسرائيل، والذي يقوم على التمثيل النسبي، تجد الاحزاب الاسرائيلية نفسها- لا سيما الكبيرة منها- أمام مأزق واضح لتشكيل حكومة، إذ يتعذر أن يقوم حزب سياسي بعينه بتشكيل حكومة لانه حسب النظام الانتخابي لا يستطيع حزب اسرائيلي أن يحصل على الأغلبية أو الاكثرية ولهذا من الصعوبة بمكان تجاهل الأحزاب الصغيرة، ذلك أن الاحزاب الكبيرة تحتاجها للدخول معها في ائتلاف حكومي (٣١).

إن تكوين الوزارات الائتلافية يدعو الى إحداث الازمات السياسية، فيكون بمقدور الأحزاب الصغيرة في كثير من الأحيان اسقاط الحكومة بخروجها من الائتلاف (٢٩)، والمثال الحي على ذلك الأزمة الوزارية التي افتعلها حزبا هتحياء وموليدت اليميني- في فترة حكومة شامير ١٩٩٠- بعد أن قررت حكومة شامير الشروع في الدخول في العملية السلمية مع العرب في مؤتمر مدريد، فانسحبت حركة هتحياء وموليدت من حكومة شامير، فرحبان زئيفي زعيم حزب موليدت قال: «على هذه الحكومة أن ترحل جراء خطئتين: اولهما التقصير في معالجة موضوع الانتفاضة، وثانيهما طرح مشروع الحكم الذاتي، ولذا يجب اسقاطها والتوجه فوراً الى انتخابات جديدة» (١٠٧).

٥- اعتمادها على عنصر الهجرة.

تعتبر الهجرة رافداً مهماً للأحزاب الاسرائيلية تمدها بالاستمرارية والبقاء، ومما شجع الاحزاب الاسرائيلية على الاهتمام في هذا الأمر الدعم المالي، وتحمل

اعباء المهاجرين، والذي توليه الوكالة اليهودية، فهي التي تتولى عملية بناء المستوطنات، وتقوم ببناء المساكن لهم (٤٦).

لقد ساهمت موجات الهجرة في دعم الحياة الحزبية في اسرائيل، خاصة اذا ما علمنا أن الاحزاب الاسرائيلية لها فروع في كثير من دول أمريكا الشمالية واللاتينية ودول اوربا، ففي الفترة الممتدة من عام (١٩٤٨-١٩٥١) استوعبت اسرائيل أكثر من ٧٠٠ الف مهاجر ومستوطن يهودي، واستمرت موجات الهجرة الصهيونية الى الارض العربية في فلسطين والجولان، لدعم الأمن الاسرائيلي، وزيادة الاستيطان، والتوسع، وذلك تنفيذاً لخطة «رجنيل آدموني» (١٠٨).

ومما تجدر الإشارة إليه ان المجتمع الاسرائيلي بعد عمليات الهجرة المختلفة قد انقسم إلى طوائف مختلفة، وتيارات ومذاهب سياسية متباينة، فهناك اليهود الاشكناز- ومواليد فلسطين «الصابرا» وهذه الطوائف تجد أن هناك اختلافاً في الثقافة والمذهب السياسي والمعتقد فيما بينها (١٠٩).

٥- دولة بدون دستور.

يعود مبعث فكرة الدستور قبل اعلان دولة اسرائيل، ففي عام ١٩٤٧م قام المجلس القومي لليهود في فلسطين «قاد لثومي» باختيار لجنة لدراسة موضوع وضع مشروع الدستور، ثم عهدت إلى الأستاذ اليهودي «ليو كوهين» المدرس بالجامعة العبرية لوضع مشروع دستور (١١٠)، وبالرغم من أن المشروع لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية، إلا أن كثيراً من المبادئ التي وردت في مشروع الدستور اعتبرت أساساً مهماً ورئيسياً للأحكام الدستورية في اسرائيل، كاعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية في البلاد، والدولة ذات شكل جمهوري، والأخذ بالنظام البرلماني يكون فيه رئيس الجمهورية ضعيف، وينتخب بواسطة الكنيست، وإلى جانبه حكومة قوية، وبرلمان قوي (١١١).

وقف ابن غوريون والحكومة والأحزاب الدينية من وضع دستور لاسرائيل موقفاً معارضاً، في حين كانت أحزاب حيروت والمابام والصهيونيون العموميون والشيوخيون ممن يؤيدون وضع دستور بأقرب فرصة (١١٢)، وقد عارضت الأحزاب الدينية مشروع الدستور المقترح معارضة شديدة؛ لأنه لم يتخذ من التوراة المرجع الأساس للتشريع اليهودي، كما أعلنت الأحزاب اليسارية معارضتها للمشروع،

بحجة أنه نص على قيام محاكم ذات صبغة دينية للنظر في القضايا المتعلقة بالأحوال المدنية(١١٣).

ويلاحظ على المشروع الذي تقدمت به اللجنة الأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الأنظمة الغربية، وله صبغة اشتراكية تتجلى في الحث على حق العمل، وحق الأضراب، وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الصحي والإجتماعي، كما اقتبس من التقاليد والمبادئ الدينية اليهودية كاتخاذ يوم السبت والأيام ذات الصبغة الدينية لدى اليهود أيام راحة وعطل رسمية، ويتميز المشروع بالنص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة، أي أنها دولة لكل يهود العالم (٤٧).

ولا شك أن عظم التأثير الحزبي وزيادة تأثير الأحزاب الإسرائيلية وكثرة خلافاتها ومنازعاتها الدينية وغير الدينية، ساهمت في جعل إسرائيل دولة حزبية، وما مشكلة وضع دستور مدون ومكتوب لإسرائيل إلا انعكاساً واضحاً للخلافات التنظيمية والحزبية التي يتميز بها المجتمع الإسرائيلي، ويمكننا القول أن هذه التباينات والإختلافات هي التي ابقت نظام الحكم في إسرائيل بدون دستور، وصيغته بالنظام التعددي والحزبي، ويعود هذا التباين إلى الحركة الصهيونية التي قامت باستغلال الدين اليهودي والإشتراكية- ووظفتها في خدمة الأهداف الصهيونية(١١٤).

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الإسرائيلية

المبحث الاول: ماهية السياسة الخارجية

تعرف موسوعة «الانسكلوبيديا أو نيفرساليس» السياسة الخارجية بأنها: «مجملة المبادئ والأهداف الأساسية والاتجاهات العامة التي تحدد سلوك الدولة خارج حدودها (١١٤)، ويرى هولستي بأن السياسة الخارجية هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات (١١٤).

ويعرف بيرجستراسر السياسة الخارجية في كتابه السياسة الدولية بأنها: «مجموعة الأفعال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لانظمة دول (كتل)، أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل» (١١٥).

إن عملية صنع السياسة الخارجية تعني عملية التخطيط العام للسياسة الخارجية بما تشمله من دراسة الأوضاع الداخلية والقرارات المحتملة، واختيار الأدوات المنفذة ودراسة المواقف والامكانيات خلال فترة ممتدة وغير مرتبطة بحالة معينة (٥٢).

وهناك ترابط واضح بين القرار السياسي وصنع السياسة الخارجية حيث تشكل السياسة الخارجية اطاراً عاماً يشمل التخطيط والحركة ويكون القرار السياسي احد ادوات السياسة الخارجية، ونهاية المكان في الموقف المحدد أو الحالة المعنية (٥٢).

العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية

١- العامل الجغرافي

لا شك في أن هذا العامل له علاقة وثيقة بسياسة الدولة فامتداد رقعة الدولة يجعلها اكثر قوة وأشد بأساً من الدول الأخرى ذات الاقاليم الصغيرة، لما

يتضمنه ذلك من توافر العمق الاستراتيجي والذي يشكل بعداً مهماً من أبعاد الامن القومي، ولهذا فإن الدولة تسعى نحو زيادة مساحتها حتى تحمي أمنها وسيادتها القومية (١١٦).

وقد احتل هذا العامل أهمية خاصة في سياسات الدول الخارجية وبرز بشكل جلي في السياسة الخارجية الاسرائيلية، فاسرائيل تمتاز بضالة مساحتها الجغرافية، وتفقد كثيراً من مواردها الطبيعية، وتحيط بها دول لا ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية، وهذا الأمر جعلها تتحمل أعباء أمنية لا سيما في المجال العسكري، للدفاع عن حدود الدولة (١١٤)، لذا فهي لا تتورع في الهجوم العسكري على أي دولة عربية تشك في انها تملك سلاحاً قادر على ايدائها، وخير مثال على ذلك ما قامت به في حرب ١٩٦٧، وضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، وغزو لبنان، وما احتلالها لهضبة الجولان الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التي تشرف على الاردن وسوريا ولبنان (١١٧).

وانطلاقاً من الأهمية الخاصة التي توليها للأمن القومي، بسبب افتقارها للعمق الاستراتيجي أخذت تشجع الهجرة اليهودية الى فلسطين بشتى الطرق والسبل، وبناء المستوطنات والمستعمرات، ودعم المهاجرين واستيعابهم لا سيما بعد أن أخذت اسرائيل تتعرض لعمليات التسلل من قبل مجهولين، الامر الذي يولد عند المواطن الاسرائيلي الخوف والفرع (١١٨).

٢- العامل البشري

بنت اسرائيل قاعدتها البشرية على أساس الهجرة والتوسع وقد ازدادت الهجرة الى فلسطين المحتلة بعد قيام الدولة العبرية في فلسطين عام ١٩٤٨ بشكل ملحوظ، حيث كان عدد المهاجرين يقارب مائتي الف نسمة سنوياً، ولقد عبر ابن غوريون عن الأهمية الحقيقية للهجرة بقوله: «إن اسرائيل لا يمكن ان تضمن أمنها بدون هجرة» (١١٩).

وتعلق اسرائيل آمالاً كبيرة على الهجرة باعتبارها المصدر الرئيسي لزيادة عدد السكان، وصهر العنصر العربي في بوتقة المجتمع الصهيوني، وهي تسعى لتهجير يهود العالم كلهم اليها، ولهذه الغاية فقد اصدرت عام (١٩٥٠) «قانون العودة» الذي ينص على ضمان حق الهجرة لكل مواطن يهودي الى اسرائيل، على

أنه يجوز لوزير الداخلية الاسرائيلي أن يمنع أي مهاجر من دخول اسرائيل اذا تأكد له بصورة قاطعة أن هذا المهاجر يعمل ضد مصلحة الشعب اليهودي، وتجسيدا لهذه الغاية فقد اصدرت الحكومة الاسرائيلية في نيسان من عام ١٩٥٢، «قانون الجنسية» والذي بموجبه يمنح المهاجر اليهودي الجنسية الاسرائيلية (٥١).

وقد لقيت هذه الفكرة استحساناً وتأييداً وتشجيعاً من الأحزاب الاسرائيلية، فحزب العمل الذي كان في سدة الحكم عام ١٩٧٠ سن قانوناً خاصاً يقضي بالتخفيف من وضع الضرائب للأسر الاسرائيلية الكبيرة، شريطة أن يكون أحد افراد العائلة يعمل في الجيش الاسرائيلي في حين شجع الليكود على زيادة النسل ومنح مخصصات للعائلات الاسرائيلية الكبيرة. (١٢٠).

وفي المقابل عملت اسرائيل على تهجير الشعب العربي الفلسطيني من ارضه، وفرضت سياسة الأمر الواقع في الاراضي العربية المحتلة، فقامت بعمليات طرد وابعاد جماعي للفلسطينيين، ومنعت زيارة الاقارب، فمن عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٩ منعت اسرائيل (١٤٥) الف فلسطيني حضروا الى الاردن من العودة الى الضفة الغربية، و (٣٥) الفاً حضروا الى الاردن بعد الانتفاضة، كما انها أخذت تضيق الخناق على الشعب العربي الفلسطيني، واجباره على الهجرة تارة من خلال السجن والتعذيب، وتارة بتدمير البنية الاقتصادية (١٢١).

٣- العامل الاجتماعي

ترتبط العوامل الاجتماعية بالقيم والأفكار السائدة في المجتمع، وهذه العوامل المرتبطة بتغير العنصر البشري اثرت تأثيراً واضحاً في السياسة الخارجية الاسرائيلية، فسيطرة الايديولوجية الصهيونية والقيم الدينية ساهمت في توجيه سياسة اسرائيل الخارجية تجاه العنصر العربي (٥٢).

ومما تجدر الاشارة اليه أن السياسة الاسرائيليين يراعون نفسية الانسان الاسرائيلي، والتي زرع فيها الصهيونيون عقدة العظمة والشعور بالتفوق، والخوف وعدم الثقة بالآخرين نتيجة الابداء والاضطهاد الذي لحق باليهود في اوروبا، وهذا ما عبر عنه «ناحوم غولدمان»: «كنا نميل دائماً الى المبالغة في ردود افعالنا، وفي الايمان بقيم مطلقة، فهذه نفسية شعب يؤمن بأنه شعب الله المختار. هذ النفسية هي التي ولدت الأفكار الاساسية لتاريخ فلسفتنا .. أن هذا

التشاؤم والقلق السائد لدى معظم الاسرائيليين ويهود العالم جاء نتيجة تحطم نماذج ومفاهيم وأوهام وهم التفوق المستمر على العرب» (٥٢) فشعور الانسان اليهودي بعقده الاضطهاد الجماعي ولد عنده الشعور بأن اسرائيل واليهود في معسكر والعالم بأسره في معسكر الخصم، وهذا بدوره اعطى المواطن اليهودي ميلاً نحو اتباع سياسة الحقد والعنف لاشباع غريزته العدوانية، ومما يدل على هذا القول قول بيجن: «بالدم والعرق سوف ينشأ جيل متكبر وكريم وقوي ... أنا أحارب اذن أنا موجود» (١٢٢).

ولقد برز هذا في سياسة اسرائيل تجاه العرب بشكل بارز سواء في ظل حكومة المعراخ، او في ظل فترة الليكود، ولكنها كانت واضحة في حكومات الليكود اكثر منها في المعراخ، حيث وضعت المفاهيم الدينية والأيدولوجية الصهيونية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية لخدمة اهداف اسرائيل الخارجية، وقد ادت هذه التصورات الى صبغ صانعي القرارات السياسية الاسرائيلية بالتعصب، واعتماد الرؤية الصهيونية الأساس لمواقف اسرائيل في مجال السياسة الخارجية (٤٤).

٤- العامل الاقتصادي

يشكل هذا العامل أحد الأسس المعتمدة في رسم السياسة الخارجية، بل انه يشكل احد المقومات الرئيسية لنظرية الأمن الاسرائيلي، وأحد أبعاد الحركة الخارجية للسياسة الاسرائيلية، فاسرائيل تضع في سلم اولوياتها الخارجية التفوق الاقتصادي في المنطقة (٥٢) وما الحروب العدوانية التوسعية التي خاضتها اسرائيل ضد العرب الا وكانت تضع نصب اعينها رفق الاقتصاد الاسرائيلي بالقوة والمتانة، عن طريق زيادة المصادر، وفتح اسواق جديدة فكثير من الدارسين للأوضاع العسكرية والاقتصادية لاسرائيل يرون أن حرب ١٩٦٧ كانت حرباً لأغراض اقتصادية، فبعد العدوان الذي شنته اسرائيل على الشعب العربي استطاعت أن تحتل ارضاً عربية جديدة، كما انها وضعت يدها على مصادر المياه في الضفة العربية والجولان وجنوب لبنان، ومما ادى الى ذلك ان حققت اسرائيل مراميها الاقتصادية التي تبتغيها (١٢٣).

وبالرغم من ان اسرائيل استطاعت ان تحقق اغراضاً اقتصادية كبيرة في حروبها ضد العرب، إلا انها منيت بخسائر سياسة واقتصادية وعسكرية لم تكن تتصورها في حرب لبنان عام ١٩٨٤، إذ ارتفع التضخم من ٣٠٪ قبل عام ١٩٨٤

الى ٤٠٪ عام ١٩٨٤، فأدى هذا التضخم الى انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، وادخال بعض الاصلاحات على الاقتصاد الاسرائيلي برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من ١٥٪ الى ١٧٪، مع عدم السماح للوزراء والموظفين الحكوميين السفر الى خارج البلاد الا بتصريح خاص، وخضعت الميزانية العسكرية بنسبة ١٥٪ (١٢٤).

وانطلاقاً من حرص اسرائيل على أهمية التفوق الاقتصادي فقد خلصت الى أن استخدام الاداة العسكرية لا يحقق الانجازات الاقتصادية التي تهدف اليها لا سيما بعد زيادة الانفاق العربي على السلاح، الامر الذي انهك الاقتصاد الاسرائيلي الذي من شأنه أن يزيد نسبة الانفاق على الدفاع نتيجة الانفاق العربي، لهذا اخذت اسرائيل تبحث عن الحل السلمي للقضية الفلسطينية، للتخلص من هذه الاعباء الاقتصادية (١٢٥).

ونظراً لأهمية العامل الاقتصادي، والذي برز كخليفة للعامل الأمني بعد انقضاء عهد السبعينات ارتأى بعض القادة الاسرائيليين بأن على اسرائيل أن تواكب التطورات الدولية، لهذا فقد طرح شيمون بيرز عام ١٩٨٦ مشروعاً على غرار مشروع «مارشال»؛ لانعاش منطقة الشرق الاوسط، والنهوض باقتصادياتها، وأعد دراسة للواقع الاجتماعي والاقتصادي لدول حوض البحر الابيض المتوسط، وخرج الى أنه في ظل زيادة البطالة التي تزداد يوماً بعد يوم في أقطار المنطقة، وزيادة الكساد الاقتصادي، وتراجع الإيرادات النفطية سيتعرض الاقتصاد العربي والاقتصاد الاسرائيلي الى مشاكل لا نهاية لها، فإذا أرادت هذه الدول ان تتجاوز هذه المخاطر، فعليها أن تتبنى مشروعاً اقتصادياً يقوم على اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة، وأن تتعاون دول المنطقة معاً، وتخصيص من (٢٠-٣٠) مليار كمساعدة لهذه الدول نظراً لاقتصادياتها المختلفة وانشاء صندوق يتولى الاشراف على التطور الاقتصادي والذي سيتمشى مع خطوات السلام، لان السلام الذي سيؤمن الامن والاستقرار السياسي ضروري لبناء اقتصاد مشترك. (١٢٦).

ومن هنا نجد ان اسرائيل اخذت ترسم في سياستها الخارجية لتفعيل دور السلام بعد أن اصبح العامل الاقتصادي سمة النظام الدولي الجديد، ولهذا فقد ذهبت الى مؤتمر مدريد بخطة ثابتة وتوصلت الى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة مع المملكة الاردنية الهاشمية منهيبة بذلك عصور الكراهية

وجدران الحقد، ولقد تضمن الاتفاق والمعاهدة اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المجدية للطرفين مثل اقامة سدود وخزانات مياه كبيرة على طول نهر الاردن، ومشاريع اسماك مشتركة. (١٢٧).

٥- العامل الامني والعسكري

سعت القيادات العسكرية في اسرائيل الى تأكيد اهمية الأداة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية الاسرائيلية، وقد نمت اسرائيل جيشها بالاسلحة الحديثة والتكنولوجيا بحجة أنها دولة محاطة بالأعداء، ولهذا فإن الجيش في اسرائيل يحتل مرتبة خاصة من حيث أنه يسيطر على كل القضايا المهمة فيها هو عاموس بولطر يقول: «إذا ما استثنينا الجيش السوفياتي يمكننا القول ان الجيش الاسرائيلي هو المنظمة العسكرية الوحيدة في العالم التي تسيطر سيطرة كاملة على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية» (١٢٨).

ويعتبر ابن غوريون واضع اللبنة الاولى في صرح الأمن القومي وكان أول من تنبه الى استراتيجيات الهجوم، بحيث تقوم القوات الاسرائيلية برمي قواتها الى منطقة الخصم، لنقل المعركة الى ارضه، والتركيز على جبهة واحدة لانهاكها، حتى تستطيع اسرائيل تعويض النقص في الكم والعمق الاستراتيجي الهزيل (٤٢)، فالامن القومي لا يتحقق الا بجيش قوي، ولهذا فقد عبرت عن هذه المكانية الخاصة للجيش غولدا مائير بقولها: «ان دبابة لنا أعظم من مائة قرار تصدره الامم المتحدة لصالحنا» (١٢٩).

وفي ظل التسوية السلمية ظلت اسرائيل تركز على بناء قواتها العسكرية لانها عنوان امنها واستقرارها فموردخاي يقول: «ان الحفاظ على السلام يتطلب ايضاً الحفاظ على اسرائيل قوية فاسرائيل ترى ان الضمان الوحيد لروع الآخرين هو أن تكون قوية» ويؤكد موردخاي بأن قوة اسرائيل العسكرية ضرورية في وقت السلام كما هي في وقت الحرب ولا سيما بعد تنامي قوة الأصوليين الاسلاميين في منطقة الشرق الاوسط في دول عديدة مثل ايران والعراق والجزائر وتونس وليبيا والمغرب، وهذا التيار يكنّ عداً شديداً لاسرائيل، وموردخاي يبني سياسة ردع الخصم قبل أن يقوى وهو من الذين يؤمنون بفكرة ابن غوريون والتي تنص على أن السلام مع العرب لا يبني الا في ظل التفوق العسكري الاسرائيلي (١٣٠).

نظرية الردع

لم تتخل اسرائيل عن استراتيجية الردع في أية مرحلة من مراحل تطور نظريتها الأمنية، وتعتبر حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ١٩٦٨-١٩٧٠ نموذجاً بارزاً لهذه الاستراتيجية، ولكن اسرائيل طورت سلاحها بحيث أخذت تعتمد على الخيار النووي كأحد مرتكزات نظرية الامن الاسرائيلي، وتستخدم اسرائيل هذا الخيار رادعاً للعرب ففي الثمانينات طرح مشروع تطوير وسائل الردع الاسرائيلية عن طريق سياسة نووية مكشوفة، أي تطوير وسائل الردع الاسرائيلية ضد العرب مع الاعتراف بامتلاك اسرائيل لقدرات نووية تمكنها من تكبيد العرب خسائر كبيرة إذا ما هاجمها (١٣١).

وتجدر الاشارة هنا إلى أن اسرائيل من اهم الأساليب التي اتبعتها في تحقيق قوة الردع محاولة الإرتباط بالولايات المتحدة الامريكية وتفويت الفرصة على العرب في اقامة العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة الامريكية. كما اتبعت سياسة المبادرة والسرعة في انجاز الهدف لمنع كشف ضالة مواردها البشرية والاقتصادية، وهذا الاعتبار دفع اسرائيل نحو تبني سياسة عسكرية هجومية تلعب القوات الجوية دوراً رئيسياً نظراً لحاجة هذه القوات الى العدد القليل من الأفراد (١٣٢).

وتؤكد مصادر عديدة أن اسرائيل قد حصلت عام ١٩٩٢م على اسلحة المانية بمقدار ٦٠٠ مليون دولار، غالبيتها اجهزة وقطع غيار للكشف عن وجود اسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية، ودخلت في مناقصة مع رئيس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٢ لشراء صواريخ ارض/جو، كما أنها طورت صاروخ «حيثس» المضاد للصواريخ بالتعاون مع الولايات الامريكية (١٣٣).

ويتبنى كثير من الساسة والمفكرين الاسرائيليين منهم «شلومو اهارونسون» المدرس في الجامعة العبرية و«ديفيد برودط» بأهمية امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، اذ يشكل رادعاً لدى الآخرين، ويخفف من العبء الاقتصادي المتعلق بالأمن ذلك أن السلاح النووي اقل كلفة اقتصادية من الاحتفاظ بقوات تقليدية (١٣٤) كما أنه دافع لتعزيز السلام الذي تريده اسرائيل، ففي ظل الحفاظ على فجوة كبيرة بين اسرائيل وجيرانها فيما يتعلق بالقوة العسكرية،

تستطيع اسرائيل ان تزيد من نسبة المهاجرين اليها وبدون معارضة عربية، أو معارضة مهشمة وهزيلة ثم ان القدرات والامكانيات الاقتصادية الكامنة لاسرائيل ستزيد من قوتها الاقتصادية والسياسية بفضل الاستقرار السياسي، وبالتالي خلق تبعية اقتصادية عربية الى الاقتصاد الاسرائيلي، وهذا بدوره يشكل قوة كامنة رادعة للدول العربية (١٣٠). وبالتالي تكون العلاقة على شكل العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الموحدة واليابان مع دول العالم الاخرى.

وباختصار يمكننا القول ان اسرائيل تسعى الى أن تبقى متفوقة عسكريا على العرب من خلال امتلاكها للسلاح النووي والسلاح الحديث، واقتصادياً من خلال السيطرة على ثروات وخيرات الامة العربية (١٣٥).

ادوات السياسة الخارجية الاسرائيلية

١- الاداة العسكرية

تعتبر اسرائيل الاداة العسكرية أحد المحاور والأدوات الرئيسية لتنفيذ سياستها الخارجية، لان هذه القوة تضمن الحفاظ على مصالح اسرائيل الاقتصادية والسياسية، ففي برنامج المعراخ لانتخابات الكنيست التاسع ١٩٨٤م شدد على اهمية تفوق الجيش الاسرائيلي واستحواذه لاسلحة حديثة باعتباره صمام الأمان للكيان الصهيوني: «ان حكومة برئاسة المعراخ ستبذل كل ما في وسعها من أجل المحافظة على تفوق الجيش الاسرائيلي وقوته الرادعة لمواجهة كل تهديد عسكري محتمل، وسيواصل هذا الجيش عمله للدفاع عن الدولة ومواطنيها، لا سيما بعد سباق التسليح في المنطقة (١٣٦)، ومما جاء في برنامج الليكود الانتخابي في التحضير لانتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢: «إن مصدر قوة الجيش الاسرائيلي هو عزيمة جنوده وقادته.. ستواصل الحكومة برئاسة الليكود على حشد جميع القدرات العلمية والتكنولوجية، وقدرة الانتاج الصناعي، وتخصيص الموارد المادية الممكنة لتطوير وانتاج نظم الاسلحة اللازمة لردع العدوان وحماية الدولة (١٣٧).

ويتبنى كثير من القادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين فكرة بناء جيش اسرائيلي قوي، يكون قادراً على رد العدوان والقيام بهجوم ناجح، حتى يتمكن من القيام بعدوانه على الدولة العربية المحاذية للحدود الاسرائيلية وغيرها، وقد تمثل هذا فعلاً في العدوان على الأردن وسوريا ولبنان، وكان آخرها اجتياح لبنان الذي ارتكبت اسرائيل بحق شعبه والشعب الفلسطيني أبشع الجرائم، ففي ١٩٧٧/١١/٩ شنت اسرائيل هجوماً برياً وبحرياً وجوياً على منطقة الجنوب اللبناني شمل مدينة صور وصيدا والنبطية والخيام ورأس الناقور وثلاثة عشرة بلدة ومخيماً أسفر عن اصابة المئات وتدمير مئات المنازل (٦٨).

ولم يعرف العالم الحديث ابشع وافضع من الجرائم الاسرائيلية التي ارتكبتها اسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني في مخيم صبرا وشاتيلا ففي ليلة ١٧/١٨/ايلول من عام ١٩٨٢ والساعة تقترب من الثانية عشرة والنصف ليلاً، قامت القوات الاسرائيلية بعملية انزال في بيروت، وقد استطاعت القوات الاسرائيلية بقيادة ايتان وبمساعدة الميلشيات المسيحية من السيطرة على بيروت ومدخل المخيمات الفلسطينية، وبعدها بدأت القوات الغازية المعتدية بالاشتراك مع قوات كميل شمعون وقوات الرائد سعد حداد بتنفيذ جريمتها النكراء، حيث وصل عدد الشهداء الى اكثر من ٣٥٠٠ شهيداً في حوالي اربعين ساعة مستخدمة فيها اسرائيل جميع صنوف الاسلحة (٦٨).

وتهدف اسرائيل من وراء تفوقها العسكري الى تحقيق اهدافها المختلفة العديدة، ولذلك فهي تحاول جاهدة لعدم التوصل الى «توازن القوى والرعب» مع العرب، وحجتها في ذلك أن اسرائيل بلد صغير الحجم ويعيش في محيط من البلدان المعادية وبسبب حالة العداء المستمرة، فإن مثل هذا الوضع -التوازن- يحد من قدرة اسرائيل في الدفاع عن نفسها، وبالتالي ينظر الاسرائيليون بحذر شديد لمثل هذا التوازن، لان من شأنه ان تكون نتائجه مأساوية على اسرائيل، ففي مثل هذه الحالة ستكون هي مقيدة اليدين، وهدفاً سهلاً لأعمال فدائية ولهذا فإن اسرائيل عندما تيقنت بأن العراق أخذ يبني مفاعلاً نووياً، قامت بقصف هذا المفاعل في عام ١٩٨١، وهذا ما عبر عنه ارئيل شارون بقوله: «علينا تدمير المفاعل النووي العراقي بكل ما أوتينا من قوة نار، انها مسألة حيوية بالنسبة الى اسرائيل» (١٣٨).

وفي ظل العملية السلمية ظل التركيز على بناء القوة العسكرية الاسرائيلية باعتبارها القوة التي ستدعم المسيرة السلمية، فالدكتور الاسرائيلي يثير عفرون يرى بأن امتلاك اسرائيل جيشاً قوياً يملك القوة النووية سيجبر العرب على اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع اسرائيل ذلك أن العرب سيستنتجون بأنه لا يوجد اي احتمال للانتصار على اسرائيل، وحينئذ سيبحثون عن طرق دبلوماسية للتسوية معها، واقامة علاقات اقتصادية وسياسية وتقوم على التعاون المشترك، (١٣٩) ومما يدل على ذلك ايضاً عبر عنه بيرز وزير الخارجية الاسرائيلية بتصريحه بعد توقيع اسرائيل اتفاق اوسلو مع الفلسطينيين: « لا يجوز تقليص قوة الجيش الاسرائيلي والاستخفاف باستمراريتها في الوقت الذي نعمل فيه من أجل السلام علينا أن نحافظ على قوتنا العسكرية » (١٤٠).

الاداة الدبلوماسية

سعت اسرائيل منذ اعلان الدولة عام ١٩٤٨ لبناء علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول لضعاف حائط الكراهية العربية، وهذا هو المعبر عنه في حديث حايم هرتسوغ مندوب اسرائيل لدى الامم المتحدة سابقاً: « ان دولاً كثيرة من دول عدم الانحياز ومن دول العالم الثالث، قد تقوّم الاجحاف باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وستخرج اسرائيل من عزلتها في اجزاء مختلفة من العالم، ثم ان المقاطعة الاقتصادية العربية سوف تضعف » (١٤١).

وفي هذا الاطار كثفت الدبلوماسية الاسرائيلية من جهودها لكسب اكبر عدد من الاصدقاء، وظهرت هذه الدبلوماسية في الثمانينات، فلقد بدأت اسرائيل باتصالات سرية مع الاتحاد السوفياتي؛ حيث قام رئيس المؤتمر اليهودي العالمي « ادجار برونغمان » بزيارة سرية الى الاتحاد السوفياتي، واتفق الطرفان على تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وفتح الاتحاد السوفياتي باب الهجرة على مصراعيه، ودفع الولايات المتحدة الامريكية لبيع كميات كبيرة من القمح الامريكي الى الاتحاد السوفياتي سابقاً- (١٤٢) ثم عززت اسرائيل اتصالاتها مع الاتحاد السوفياتي باقامة علاقات دبلوماسية وتوثيق العلاقات مع الكتلة الشرقية، لا سيما بعد زيارة بنيامين نتنياهو لبودباست عام ١٩٨٩م، وزيارة بيرز لبولندا عام ١٩٨٩ (١٤٢).

وعلى صعيد العلاقات مع الصين، فقد استطاعت اسرائيل عن طريق قنصلها في هونج كونج من بناء علاقات اقتصادية وسياسية قوية معها، وتصلت هذه العلاقة بزيارة رؤوبين الى الصين عام ١٩٨٨م والذي اصبح سفيراً لاسرائيل لدى الصين (١٤٣).

ولم تشهد الدبلوماسية الاسرائيلية نجاحاً حقيقياً في الخروج من عزلتها الا بعد العملية السلمية (١٤٤)، فلقد تمكنت اسرائيل بعد أن اتبعت سياسة الخطوة خطوة في مفاوضاتها مع العرب، واتباع سياسة الحل المنفرد مع الاطراف العربية بدءاً بالاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي من اقامة علاقات دبلوماسية مع دول عديدة من العالم (١٤٥).

الدعاية والحرب النفسية

عرف تيرنس كالتر وآخرون في كتابهم الدعاية: «بأنها محاولة عمدية بواسطة فرد أو جماعة معينة لتشكيل مواقف الجماعات الأخرى أو السيطرة عليها أو تغييرها باستخدام وسائل الإتصال، ويهدف التأثير في ردود أفعال هذه الجماعات في أي موقف معين على النمو الذي يرغب فيه موجه الدعاية» (١٤٦).

ولما كانت الدعاية تتضمن فكرة الاغراء، فانها تعتمد على انتقاء بعض جوانب الحقيقة والتفسيرات الجزئية، ولذا فإن مضمون الدعاية نادراً ما يكون حقيقياً، ولكنه ليس افتراءً أو كذباً أو تشويهاً للحقيقة بصورة مطلقة، ولكنه تعظيم الاغراء، وقد يستخدم صانع الدعاية الأكاذيب والمعلومات الملفقة بصورة عمدية للوصول الى هذه الغاية، وقد استخدمت اسرائيل مثل هذه الأكاذيب في الحرب الاسرائيلية اللبنانية الفلسطينية، ففي اليوم الثالث من بدء الحرب أعلنت ان الجنوب اللبناني بكامله وقع تحت قبضتها، وأن القواعد العسكرية اللبنانية والفلسطينية والمخيمات أصبحت تحت رحمة قواتها العسكرية (١٤٧).

وتدرك اسرائيل أهمية الدعاية وتأثيرها على نفسية المواطن الاسرائيلي، لذا تلجأ دائماً الى الرد السريع والحاسم، حتى يبقى المواطن الاسرائيلي يشعر بالطمأنينة فبعد اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، ردت اسرائيل بعنف وبشكل سريع بقصف القوات الفلسطينية في بيروت، وقصف الأحياء المدنية في بيروت، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الاسرائيلي بيجن بعد أن رفض اقتراح ايتان تأجيل القصف يوماً واحداً: «كلا يجب الرد فوراً لكي يكون الرد متصلاً

بالاغتيال قدر الامكان» (١٤٨)، كما انها رفضت الانحناء لضغوط مختطفي الرياضيين الاسرائيليين حتى اغتيالهم دون ان تبدي أي مرونة معهم (١٤٧) وعندما بلغت الخسائر في لبنان ما يفوق التصورات الاسرائيلية: استخدمت الاسلحة المحرمة دولياً كالقنابل العنقودية والفسفورية للقاء الرعب والخوف في نفوس اللبنانيين والفلسطينيين، وحتى تضمن سلامة المواطن الاسرائيلي ورفع معنوياته (٤٨).

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي تحرص اسرائيل فيه على طمأنينة وأمن المواطن الاسرائيلي، إلا ان الانتفاضة العربية الفلسطينية استطاعت أن تغير من هذه المعادلة، حتى أن هذا الأمر خلق انقساماً واضحاً داخل المجتمع الاسرائيلي لا سيما بين حزبي العمل والليكود، فبينما أخذ العمل يركز على تطويق الانتفاضة من خلال الدخول في عملية السلام مع الفلسطينيين بحيث يتولى الفلسطينيون السيطرة على المناطق الفلسطينية المزدحمة بالسكان، دعا الليكود وأحزاب اليمين الصهيوني المتطرف الى القضاء على الانتفاضة، وشدت على التعامل مع المنتفضين بقسوة بالغة بحجة تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق العربية المحتلة (١٤٩).

وحرصاً من اسرائيل على البناء النفسي للانسان الاسرائيلي، فإنها تستخدم أخطر انواع الدعاية والحرب النفسية ضد خصومها، فهي تستخدم دعاية العنف والارهاب وتتوعد كل من حاول تدمير المصالح الاسرائيلية، ففي نوفمبر من عام ١٩٧٤ اتخذ المؤتمر العام لليونسكو ثلاثة قرارات تدين السياسة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فردت اسرائيل في صحيفة هارتس: «هناك الكثير مما يمكن فعله بوساطة مجموعات صهيونية متعددة للانتفاع من الردود الغاضبة على قرارات المنظمة الدولية-اليونسكو- بأنها مجيرة على اتخاذ قرارات معاكسة، ان السكوت على قرارات اليونسكو قد يضيف جديداً الى الشكاوي في اسرائيل- القائلة ان العالم كله يقف ضدنا، أن المراحل التالية بعد اليونسكو قد تقود الى أن نأخذ اوضاع جنوب افريقيا وتايوان وكمبوديا في المؤسسات الدولية، إن هناك من لا يخيفهم هذه الاحتمالات انما هناك البديل، فبدلاً من رفع الأيدي بالتسليم، إن بوسعنا أن نلوي ذراع اليونسكو» (١٥٠).

ومن الاشكال الدعائية التي تستخدمها اسرائيل أيضاً تهويل ومبالغة قوة الخصم وبأنه معتد ويشكل خطراً على السلام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط،

ويهدد السلم الدولي، كما حصل عندما صورت دخول القوات السورية الى لبنان بأنه يهدد اسرائيل (١٥١)، وكما حدث في ازمة الخليج عندما وصفت العراق بأنه يملك اسلحة بيولوجية وجرثومية وكيمياوية تهدد منطقة الشرق الاوسط، وبأن النظام العراقي نظام ديكتاتوري هدفه التوسع والاحتلال على حساب جيرانه، وبأنه سينقل داء الاسلحة النووية والكيمياوية الى منطقة الشرق الاوسط، وهذا من شأنه أن يجعل من هذه المنطقة بؤرة صراع دائم، على الرغم من أن مرامي اسرائيل الحقيقية كانت تهدف الى تدمير القوة العسكرية العراقية وهذا ما عبر عنه رئيس الاركان الاسرائيلي في ١٩٩١/٥/٢٥ بقوله: «ان الهدف من الحرب ليس مجرد اخراج الجيش العراقي من الكويت، بل يتضمن تدمير القوة العسكرية العراقية» (١٥٢).

صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية

يعتبر صنع السياسة الخارجية عملية معقدة وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع كثير من المتغيرات الداخلية والخارجية، وارتباطها الكبير بالاجهزة والمؤسسات الداخلية والعوامل الشخصية، ويواجه دارسو السياسة الخارجية مشاكل وعقبات مختلفة كونهم يتعاملون مع السلوك الانساني، ومع قوى متطورة ومتجددة، ولقد حاول كثير من فقهاء السياسة وضع نظريات لدراسة السياسة الخارجية بحيث يمكن التنبؤ بالسلوك الخارجي، ومن هذه النظريات نظرية صنع القرار، والتي يجد الباحث ضرورة ملحة لدراسة هذه النظرية وتطبيقها على القرار الاسرائيلي.

نظرية صنع القرار

بدأ الاهتمام بدراسة عملية صنع القرار السياسي الخارجي في اوائل الخمسينات، ويعود الفضل في ذلك إلى سنايدر عندما قدّم دراسة حول هذا الموضوع في عام ١٩٥٤، وكان يهدف من هذه الدراسة إلى تفسير ظاهرة السياسة الخارجية من خلال منهجية العلوم السلوكية، وقد انطلق سنايدر في دراسته من افتراضات اهمها: ان السياسة الخارجية محصلة لقرارات اشخاص يتولون مناصب هامة في الدولة، وان عملية اتخاذ القرار تعتبر احد المتغيرات الناجمة دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية (٥٢).

ومن الدارسين لهذه الظاهرة الباحث البريطاني جوزيف فرانكيل والذي يرى ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار، ذلك أن القرار بعد صدوره سينفصل عن صانعه ويصبح صاحبه محكوماً بالبيئة الموضوعية، ومن الدراسات الأخرى أيضاً دراسة العالم مودلسكي والذي قام بتجميع متغيرات صنع القرار تحت مفهومي المصلحة والقوة وقام بمحاولة بحث العوامل المحددة لأهداف وسلوك متخذي القرار.

ويقصد باتخاذ القرارات التوصل إلى صيغة معقولة من قبل عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تهدف إلى تحقيق اهداف، او تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.

إطار صنع القرار

يتناول هذا الإطار دراسة كافة المتغيرات التنظيمية والمؤسسية التي تؤثر في القرارات الخارجية الإسرائيلية، فالقرار السياسي الاسرائيلي يأخذ شكل الاجبار او الاغراء والتطوع من جانب السلطة الحاكمة والقرار ينبع من طبيعة الجهاز الحاكم والقوى المسيطرة عليه، وعلاقات التفاعل بينها وبين المؤسسات الأخرى. كما تفرض طبيعة القرارات نوعاً من التأثير المتبادل على شكل التنظيم والقوى السياسية التي اتخذتها فشكل السلطة السياسية والتفاعلات الداخلية بين اجهزة اتخاذ القرار تساهم في توجيه القرار ولكنها تتأثر به في الوقت نفسه، وخاصة بعد تفاعلها في حركتها مع القوى الضاغطة والمعارضة في المجتمع، ولقد انعكست هذه الظاهرة على القرارات السياسية الاسرائيلية في مجال السياسة الخارجية بحيث فرض مرونة في الحركة تسمح بمزيد من البدائل

وهنا نود الاشارة إلى صانعي القرار السياسي الاسرائيلي بتسليط الضوء على شريحة من الفاعلين السياسيين وهم صناع القرار سواء كانوا مؤسسات أو اشخاص يصنعون القرارات، وهذا يتطلب منا دراسة التركيبة والخلفية الاجتماعية لصانعي القرارات على اعتبار أن هذه الخصائص بمثابة مفاتيح تساعدنا فهم سلوكهم، ودراسة عمل صناع القرار السياسي ضمن متغيرات الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات الحزبية والمذهبية، وهذا يدعونا إلى معرفة اختيار القيادات السياسية وكيف تتولى الهيئة الناخبة اختيار القاعدة السياسيين، ففي اسرائيل تتمتع الهيئة الناخبة بحركة ومرونة قوية ومؤثرة تشمل قطاع السكان بأكمله.

المبحث الثاني: العوامل الخاصة بنشاط الاحزاب

عامل الشخصية:

إن المتبع لطبيعة القيادة الاسرائيلية يلاحظ أن اتخاذ القرارات السياسية في معظم مراحل تطور المجتمع الاسرائيلي تكشف عن وجود بعض الشخصيات النافذة في الحكم والتي تحتكر السلطة في مجموعات صغيرة تختفي وراء الاحزاب والمؤسسات الدستورية، واستطاعت هذه النخبة فرض ارادتها ووجهة نظرها على الحكم في اسرائيل، حيث كانت توجيهات هذه الاقلية واوامرها صارمة وشديدة (٥٢).

فتاريخ القيادة الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨م يظهر كيف استطاع ابن غوريون الوصول الى السلطة والاستئثار بها بمفرده، وإذا كانت فترات متقطعة شهدت نوعاً من الجماعية في القيادة لكنها عكست احتكار السلطة من قبل مجموعة مصغرة منعزلة تحوصلت على نفسها لتشكل اقلية مغلقة لا ترتبط بعلاقات وثيقة مع بقية افراد الصفوة والمجتمع مع وجود علاقات شخصية بين أفراد هذه المجموعة ومعرفة مباشرة من خلال العمل المشترك السابق، واستمرت هذه المجموعة التحكم في القرارات الرئيسية في المجتمع رغم التغيرات المختلفة التي اصابته الحكم في اسرائيل (١٥٢).

وقد نتج عن هذه الظاهرة عدة مظاهر أهمها: (٥٢)

- ١- تكرار استلام العديد من الشخصيات لمناصب هامة واستقرارهم في هذه المناصب رغم الانهيار المتواصل للحكومات، ومثال ذلك شمعون بيرز، اسحاق رابين ... الخ.
- ٢- قدرة هذه الشخصيات استغلال المناصب وتحويلها لخدمة مصالحهم الحزبية والشخصية واغراض انتخابية.
- ٣- غدت الحكومة والكنيست العوبة بيد فئة قليلة من التنفيذيين الذين يمثلون القيادات الحزبية الرئيسية، وغدا الكنيست مؤسسة منعزلة الى حد ما عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المتطورة في المجتمع.
- ٤- عكست الحياة الحزبية اهمية الاشخاص في رئاسة الاحزاب ودورهم في الحياة السياسية بحيث اصبحت الاحزاب تعبر عن فكر مراكز القوى

وصارت الاحزاب نموذجاً للأحزاب الشخصية، فظهرت الحياة السياسية في اسرائيل عدم الانسجام بين قوة الاحزاب والاشخاص في الحكم فهناك اشخاص ينتمون لأحزاب سياسية ضعيفة أو صغيرة، ولكنهم يملكون قوة حقيقية تفوق قوة احزابهم، مثال ذلك قوة قيادات حزب رافي الصغير وحزب جيشر بزعامة ديفيد ليفي، وكذلك فإن دخول بعض الشخصيات القوية للأحزاب يعطيها أهمية وقوة متميزة فدخول بيرز ورابين العمل أضفى أهمية مرموقة للعمل، ودخول شارون وشامير حزب الليكود كانا بمثابة جذب للحزب ودعم له.

إن نظام التعددية السياسية أدى الى خلق التحيز الحزبي وجعل السيطرة في الحزب بأيدي عدد قليل من القادة (٤٥). ونتيجة لتمرکز السلطة الحزبية في ايدي فئة قليلة من الاشخاص الذين يتربعون على رأس الهرم في الحزب حول هذا الحماس والولاء لشخصيات وقادة الاحزاب الذين اصبحوا بمثابة مراكز قوى داخل النظام السياسي الاسرائيلي (٤)

كما أن وجود مثل هذا العدد الكبير من الاحزاب وعدم قدرة أي منها على تشكيل أغلبية في الكنيست ظهرت نخبة قوية تمثل نخبة حاكمة على الدولة والحياة السياسية (٤)، ومثال ذلك شخصية يتسحاق رابين الذي كان يتمتع بشخصية كارزمية، تتجاوز شعبيته الاطار الحزبي، نظراً الى مواقفه السياسية التي تتقاطع كثيراً مع الوان الطيف السياسي (٧٥) وشخصية بيرز التي ظلت تحتل مكانة مهمة في نفوس الاسرائيليين، وكذلك شخصية يتسحاق شامير وارئيل شارون وبنيامين نتنياهو الشخصية الشابة والذي فاز بمنصب رئيس الوزراء بعد انتخابات ١٩٩٦، حيث حصد ١.٥.١.٠٢٣ صوتاً (١٥٤).

القيادات الحزبية ١٩٨٤ - ١٩٩٤

اسحاق رابين

رئيس الوزراء السابق ١٩٩٢-١٩٩٥م وهو من القيادات العسكرية والحزبية، فهو زعيم حزب العمل الاسرائيلي، وقد لقيت هذه الشخصية اعجاباً وشعبية لدى الاسرائيليين، كما أنها تمتعت بصورة صقورية جذابة في نظر الاسرائيليين.

وتتلخص اسباب قوة رابين فيما يلي (٥٢)

- ١- أنه ينتمي الى جيل الصابرا فهو احد الذين عاشوا حياة الكيبوتز وعلى الرغم أنه جاء بمعية مجموعة من القيادات الجديدة لكنه ظلّ ولاءه لمبادئ الجيل الكلاسيكي المؤسس.
- ٢- خلفيته العسكرية نتيجة خدمته العسكرية الطويلة، وأهمها رئيس هيئة الاركان ١٩٦٧ والتي اكسبته شعبية وهالة لدى المواطن الاسرائيلي.
- ٣- المناصب السياسية التي تقلدها أهمها ١٩٧٤-١٩٧٧ والفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، بالاضافة الى الخبرة الطويلة اثناء تقلده منصب سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة الامريكية.

شمعون بيرز

تسلق شمعون بيرز السلم السياسي وهو في الثلاثين من عمره، حيث عينه ابن غوريون مساعداً له في وزارة الدفاع، (١٥٥) وهو إحدى القيادات الاسرائيلية الطموحة التي استطاعت أن تبني نفسها، واصبحت تشكل إحدى الشخصيات السياسية الهامة، وكان يوصف بأنه احد الصقور ثم ما لبث أن تحول الى الحمام لا سيما في مجال السياسة الخارجية، وقد ظهر هذا جلياً في دعوته الدائمة الى التسوية السياسية مع العرب خاصة في الفترة التي شغل فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولكن تجب الاشارة الى أن التسوية السلمية التي كان يرفعها العمل بزعامه بيرز ظلت أسيرة المفهوم الاسرائيلي.

ولعل أهم الصفات التي جعلت من شخصية بيرز شخصية فعالة في المحيط الاسرائيلي:

- ١- ارتباطه الوثيق بفكرة الصهيونية منذ صغره، فقد تتلمذ على يد ابن غوريون ومديراً لمكتبه.
- ٢- توليه لمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزيراً للخارجية، ووزيراً للدفاع، ووزيراً للاعلام، كما أنه أصبح زعيماً لحزب العمل لأكثر من مرة.
- ٣- يمتاز بقدرات تنظيمية واسعة من خلال خدمته الطويلة في الجهاز البيروقراطي للمؤسسة العسكرية وامتاز بالواقعية والرؤيا المستقبلية، و

تمتع ببعض الصفات الكارزمية من حيث علاقاته بال جماهير والانتماء للشعب ككل والفخر بالانتماء لحياة الكيبوتزات والمستوطنات (٥٢).

٤- الاحترام الذي حظي به من المجتمع الدولي بعد التسوية السياسية مع الفلسطينيين والمملكة الاردنية الهاشمية، ودعوته الجادة للسلام مع سوريا و لبنان.

اسحاق شامير

تعتبر شخصية شامير من القيادات الاسرائيلية العسكرية والمتشددة فهو أحد الذين شكّلوا «منظمة ليحي» والتي خططت العديد من العمليات الارهابية وهو من اقطاب الليكود، ومن اسباب قوته خدمته أيام شبابه في منظمة اتسل، وخدمته في مجال الاستخبارات من سنة ١٩٥٦-١٩٦٧، بالاضافة الى علاقته الوطيدة مع بيقن، حيث عينه وزيراً للخارجية، ثم اصبح رئيساً لوزراء اسرائيل في ظل الحكومة الوطنية ١٩٨٤م، واعيد انتخابه مرة أخرى عام ١٩٨٨- وعام ١٩٩٠.

ارئيل شارون

تمتاز شخصية شارون بالتطرف الايدولوجي، ومواقفه المتشددة من القضايا الامنية، فقد عمل قائداً للعمليات الخاصة ضد الدول العربية ومنفذاً لسياسة الردع التي وضعها كل من ابن غوريون وموشي ديان، وتعود قوته الى خدمته الطويلة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وقد نال شهرة كبيرة نتيجة دوره في قيادة القوة الاسرائيلية التي دخلت غرب القناة في الدفرسوار في حرب اكتوبر ١٩٧٣ (٥٢)، وقد ظهر بعد هذه الحرب كأحد القيادات الاسرائيلية التي لم تتحمل مسؤولية خسارة الحرب حتى اضطر اسحاق رابين الى تعيينه مستشاراً له (٤) وقد ساعد انضمامه الى الليكود في تدعيم موقفه.

بنيامين نتنياهو

ولد في فلسطين عام ١٩٤٩م، خدم في الجيش الاسرائيلي، وانهى الخدمة برتبة رقيب، درس في الولايات المتحدة الامريكية وحصل على شهادة الدكتوراه من المعهد التكنولوجي لجامعة ماتشوستس في الولايات المتحدة، وقد تخصص في

الهندسة المدنية، وقد شغل اول مدير لمعهد يوناثان المتخصص بمكافحة الارهاب، ثم عمل مفوضاً في السفارة الاسرائيلية في واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٤م، ومن ثم سفيراً لاسرائيل لدى الامم المتحدة من عام ١٩٨٤-١٩٨٨ وقد فاز عضواً في الكنيست الاسرائيلي الثاني عشر وشغل منصب نائب وزير الخارجية وقد خلف شامير في قيادة الليكود، واصبح رئيساً لوزراء اسرائيل بعد فوزه على منافسه بيرس في انتخابات ١٩٩٦م بالاقتراع المباشر.

- القيم الايديولوجية والدينية

قامت الدولة الصهيونية في فلسطين على القيم الايديولوجية والدينية، فالصهيونية حركة سياسية تعتمد الاساس الديني في الترويج لأفكارها، وقد استمدت مقوماتها الاساسية من الديانة اليهودية، وقد امتدت لتشكل الاساس الذي تنبع منه السياسة الخارجية، وعلى هذه السياسة أن تترجم الأهداف الصهيونية الى واقع عملي (١٥٦).

ولقد اسهمت سيطرة القيم الدينية والايديولوجية الصهيونية تأييد الاحزاب الدينية وتناميها، وضمنت القيادات الدينية هالتها داخل المجتمع الاسرائيلي، ومن المفاجئات التي ظهرت في انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٨ هو تنامي قوة الاحزاب الدينية وكذلك في انتخابات ١٩٩٢، ١٩٩٦م، حيث حصرت هذه الاحزاب ١٨ مقعداً مقارنة مع ١٣ مقعداً في انتخابات ١٩٨٤م (١٠٣)

وتقوم الايديولوجية الصهيونية على دعوة جميع يهود العالم العودة الى الأرض المقدسة في فلسطين استجابة لأمر إلهي يفرض عليهم اداء وظيفة حضارية في قيادة الانسانية المعذبة الى الكمال الروحي كما يدعون، والصهيونية بهذا التحديد ترتبط بفلسطين بحدود تاريخية تسميها أرض اسرائيل، (٨٦)، فهذه الأرض تشكل من وجهة النظر الاسرائيلية القاعدة التي يجب أن تقوم فوقها الدولة اليهودية، وترى اسرائيل بأن بناء الدولة على هذا الجزء لا يضم الاقسماً صغيراً من أرض اسرائيل التاريخية، وقد ابانت اسرائيل عن هذا باعتبار أن الدولة اليهودية في فلسطين ما هي الا نقطة انطلاق نحو التوسع، لهذا اصبحت الصهيونية الايديولوجية المعلنة لاسرائيل، وتجد هذه الايديولوجية انعكاساً في السياسة الخارجية الاسرائيلية ازاء الأرض العربية، حيث التوسع والاعتداء

المتكرر على الأرض العربية، وبناء المستعمرات والتشجيع على الهجرة اليهودية من مختلف الاتجاهات والقيادات الحزبية (١٥٧)

ويفسر الدكتور حامد ربيع التناقض الذي يثيره البعض، والناجم عن القول بأن الحزب في التقاليد الصهيونية هو أداة لتحقيق الولاء للمفهوم الصهيوني وبين ظاهرة التعدد الحزبي، فيقول: (قد يبدو لأول وهلة أن هذا التصور كان يفترض عدم التعدد الحزبي، ولكن الواقع أن هذا غير صحيح، فالحركة الصهيونية عندما انتقلت من مرحلة التصور «الفكري» إلى المعاملة الحركية وما يعنيه ذلك من نقل المفاهيم من مرحلة التجريد إلى مرحلة التطبيق الواقعي كان لا بد وأن تتنوع التصورات رغم الترابط والتماسك حول مفاهيم أساسية) ويرى الدكتور حامد بأن الحزب في إسرائيل أداة للترابط الخارجي فهو يمتد من جماعات في المهجر بحيث يحقق نوعاً من المساندة ويخلق أداة ثابتة من أدوات الاتصال بين إسرائيل وجميع اليهود في العالم (٨٨)

الاختلافات العرقية

يرتبط الأصل العرقي والسلالي في إسرائيل بموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد مرت هذه الهجرات بمراحل متعددة، وكانت كل موجة تمثل فئة معينة ذات خلفيات اجتماعية وعرقية وايدولوجية، فالموجات الثلاث الأولى جاءت من شرق أوروبا وشكلت قياداتها السياسية القيادات القوية في المجتمع الإسرائيلي، أما الموجة الرابعة والخامسة فقد جاءت من وسط أوروبا وشكلت مراكز القوى في المجال الاقتصادي، وقد كانت هذه الموجات الخمس تشكل فئة اليهود الاشكنازيم وهم المهاجرون من ذوي الأصول الأوروبية والغربية. (٥٢)

أما اليهود الشرقيون والذين جاءوا من أفريقيا وآسيا والذين يطلق عليهم اسم اليهود السفارديم، فقد حرموا من المناصب، وظلوا بعيدين عن مراكز القوى، رغم أنهم باتوا يشكلون أكثر من ٤٠٪ من السكان (٢٩)

وإلى جانب هذه الهجرات ظهرت هجرة اليهود السوفيات والتي غالبيتها من المهنيين والمهندسين، ليشكلوا نخبة مهنية، فثمة نحو ٣٠٪-٤٠٪ من هؤلاء المهاجرين علماء واكاديميين في اختصاصات مختلفة، ونحو ٢٥٪ منهم اصحاب مهن تقنية (١٥٦).

ونتيجة لهذه الهجرات فقد خلصنا إلى القول بأن كل موجة كانت تفرز قيادات حزبية وعسكرية ومهنية، وهناك علاقة وطيدة وارتباط واضح بين السلوك السياسي والأصل السلالي للجماعات وتأثير القيم الاجتماعية والعرقية على هذه القيادات.

النظام الانتخابي

يعود تاريخ النظام الانتخابي الذي يجري حالياً في إسرائيل إلى الطريقة النسبية التي كان يتم العمل بها في المؤسسات الصهيونية في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني وخارجها، وفي هذه الفترة كانت الأحزاب بمثابة أجهزة اجتماعية وسياسية واقتصادية، وبواسطة هذه الأحزاب كان يتم تخصيص جزء من المصادر الموجودة بيد المؤسسات الصهيونية والتوزيع يستند إلى حجم كل حزب وقوته، أي أن كل حزب كان يحصل على حصته من هذه المصادر حسب قوته النسبية في الانتخابات. (٢٧)

وبعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين تم تبني هذه الطريقة التي تعتمد على التمثيل النسبي، وهذا ما نص عليه البند الرابع من القانون الأساسي للكنيست: «أن الكنيست تنتخب مرة كل أربع سنوات في انتخابات عامة، قطرية مباشرة، سرية ونسبية»، وكل قائمة يجب أن تحصل على ٨,٥٪، ومن الأصوات حتى تستطيع أن تمثل في الكنيست، والتي يبلغ عدد المقاعد فيها ١٢٠ مقعداً، أن إقامة كتلة أو قائمة حزبية أمراً ميسوراً، ذلك أن هذه القائمة بحاجة إلى أن تجمع ١٥٠٠ توقيعاً بالإضافة إلى ضمانات نقدية بمبلغ ٢٣٢٠٠ شيكلاً، وقائمة المرشحين تمثل من خلال أحرف، والناخب عليه أن يختار واحداً من الأوراق التي تحمل رموز القوائم ويضعها في مغلف حيث يدخل في صندوق الاقتراع. (٧٩)

إن لهذه الطريقة أثر على الحياة الحزبية في إسرائيل، فهي تساعد على تشكيل الأحزاب المختلفة، وكذلك تؤثر على طبيعة الحكومة إذ أنه حسب هذا النظام يتعذر تشكيل حكومة بأغلبية مطلقة، بل يكون شكل الحكومة ائتلافياً مكونة من مجموعة من الأحزاب، ويجعل الأحزاب الكبيرة متعلقة بالأحزاب الصغيرة، وهذا يعني أن الأحزاب كبيرها وصغيرها تحصل على قوة داخل البرلمان، بل يجعل الأحزاب الصغيرة تبتز الأحزاب الكبيرة كما حصل في أعقاب انتخابات ١٩٨٨م،

المبحث الثالث: الهياكل الرسمية لصناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية

يتخذ القرار السياسي بشكل أو بآخر في مؤسسات رسمية يرتكز عليها النظام السياسي، ليشير إلى تفاعل القوى السياسية في تلك المؤسسات من خلال تقابل القيادات العليا، ولهذا يقتضي البحث منا التعرف على الهياكل الرسمية التي يمكن أن تتم فيها عملية صنع القرار، والتعرف على القوى السياسية المتحركة في هذه الهياكل.

مجلس الوزراء.

يعتبر رئيس الوزراء في إسرائيل أقوى شخصية في البلاد، فهو زعيم أكبر كتلة في الكنيست، ويملك حق اختيار وزير الخارجية والدفاع، ويحتفظ لنفسه ببعض السلطات في الشؤون الخارجية، ويقوم بعملية التنسيق بين الوزراء، ويتمتع بنفوذ كبير إذا اتسم بشخصية كارزمية حيث يصبح مركز السلطة ومحورها الأساسي. (١٥٧)

ويتمتع مجلس الوزراء في إسرائيل بسلطات واسعة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية منها الحق في إعلان الحرب أو عقد الصلح وتوقيع المعاهدات وتعيين المندوبين و في ظل الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء ستزداد صلاحياته على حساب الكنيست بحيث سيصبح هو مركز الثقل في النظام السياسي الإسرائيلي الذي لن يصبح معتمداً على الكنيست حتى فيما يتعلق بإعلانه الحرب أو السلام أو تعيين السفراء وهذا بدوره سيخلق ديكتاتورية الجهاز التنفيذي برئاسة رئيس الوزراء الذي ستتركز السلطات بيده وهذا يظهر بشكل جلي بسيطرة نتنياهو على مجلس الوزراء الحالي.

وتكمن قوة الوزراء في صنع السياسة الخارجية في الانتماء للجنة الوزارية للأمن والخارجية، والشخصية الكارزمية التي يتمتع بها كثير من الوزراء.

وزارة الخارجية

وهي الإدارة الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، والمحور الذي تتحرك باتجاهه مختلف مؤسسات الدولة في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالشؤون الخارجية ولقد ظهرت وزارة الخارجية الإسرائيلية كامتداد طبيعي للمكتب السياسي للوكالة اليهودية. (٤٤)

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الإسرائيلية تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على تعيين أكبر من كوادرها في وزارة الخارجية.

ومن أهم الأعمال التي تقوم بها وزارة الخارجية:- (١٥٥)

١- تحليل المعلومات وتقديم التوصيات اللازمة:- فتقوم بجمع المعلومات وتزويدها للحكومة والجيش، وفي بعض الأحيان تقوم بتحليل هذه المعلومات وتقديم الأقتراحات اللازمة.

٢- مهام ذات طابع تجسسي واستخباري: وتشمل إعطاء افراد الموساد جوازات سفر، ونقل الأسلحة إلى المكان الذي يريدونه، والتغطية على عمليات الأغتياي والأعتداء والتخريب، وتسهيل إختطاف بعض الأفراد، ومثال ذلك التغطية على بعض النازيين الذين تريد إسرائيل الحيلولة دون تواطؤ صهاينة معهم في اضطهاد اليهود ومن هؤلاء ايخمان ١٩٦٠، ويقوم الدبلوماسيون بمهام تجسسية وخير مثال على ذلك عندما القي القبض عام ١٩٦٤ على السكرتير الثاني للسفارة الإسرائيلية وهو يتجول على شاطئ الأسود بينما كانت توزع زوجته المناشير على المصطافين الذين ازدحم بهم الشاطئ.

وزير الدفاع

يتولى وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية واجبات جسيمة أهمها حماية أمن الدولة من الأخطار الخارجية والداخلية، ونظراً لأهمية المسائل الأمنية يملك قوة التدخل والإشراف على الأعمال العسكرية والشؤون الأمنية، وفي ضوء وظائفه المتعددة يبدو واضحاً أن وزير الدفاع يمارس مسؤولية القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويؤكد التطبيق العملي أن قراراته لا تخضع إلى مصادقة مجلس الوزراء أو موافقة الكنيست، وكل ما عليه أن يطلع لجنة الشؤون الخارجية والأمنية في الكنيست وباسرع وقت ممكن، وعلى الرغم من ان الكنيست تستطيع التحفظ على قرارات وزير الدفاع إلا أن هذه التحفظات تكون شكلية. (١٥٥)

إن حساسية المواطن الإسرائيلي حيال المسائل الأمنية اقتضت اعطاء وزير الدفاع هذا القدر الكبير من المسؤولية، وأن يصبح تبعاً لذلك على قدر كبير من النفوذ والتأثير ومن هنا يعد بمثابة رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ولأهميته

يتمتع بقدر كبير من الإعتبار والتأييد الشعبي والحزبي، ولذلك فهو المسؤول الأول عن أي فشل عسكري في إسرائيل، وهذا ما يفسر استقالة رئيسة الوزراء الإسرائيلي غولدا مائير ووزير الدفاع موشي ديان بعد النتائج الغير مرضية لحرب ١٩٧٣. (١٥٥)

إن المتتبع للشخصيات والقيادات الإسرائيلية التي تناوبت على وزارة الدفاع يلاحظ بأن هذه القيادات قيادات كارزمية تمثل قمة القيادة الإسرائيلية حتى اصبح هذا المنصب مطمعاً يشغل بال الأحزاب وأكبر القيادات وأكثرها فعالية.

وتتحد صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية بالعلاقة الوثيقة بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (٥٣)، ذلك أن تفكك الحكومة ينعكس سلبياً على السياسة الخارجية، ولهذا فإن الحزب الحاكم في إسرائيل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة شخصية وزير الدفاع (٦٢)

لجنة الشؤون الخارجية والامن في الكنيست

تهتم هذه اللجنة في بحث ومعالجة القضايا المتصلة بالشؤون الخارجية وقضايا الأمن والدفاع، ويعود الجمع بين هذين المجالين إلى ارتباط السياسة الخارجية بقضايا الدفاع والأمن، وتقوم هذه اللجنة بمراقبة الحكومة من خلال المعلومات التي تحصل عليها من رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الأمر الذي يمكنها من الوقوف في وجه الحكومة، غير أن دورها في هذا المجال ليس فعالاً، لأن رقابتها تأتي تابعة لأعمال الحكومة مما يفقدها كثيراً من المبادرة والقدرة على التوجيه، كما أن تلك الرقابة تتأثر بما يقدم إلى اللجنة من معلومات، ففي فترة الليكود مثلاً سار إتجاه الحكومة نحو إخفاء المعلومات عنها، وقد اتهم شمعون بيرز الحكومة بهذه السلبية عندما كان في المعارضة. (١٥٨)

تعتبر هذه اللجنة إحدى وسائل صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية من منطلق أن الذين يصلون الى هذه اللجنة من القيادات الحزبية القوية والمؤثرة مثل بيرس ومنتنياهو... على أنني لا أريد الدخول في دور هذه اللجنة وتأثير الكنيست على القرار السياسي الإسرائيلي وذلك لأن هذه الدراسة بحاجة إلى بحث منفصل لا يتسع هنا إلى بيانه (١٥٩).

رئيس هيئة الأركان

وهو رأس الهرم العسكري في إسرائيل، وهو الرئيس الفني لمجلس الحرب الذي يرأسه وزير الدفاع، وأعضاء القيادة العليا هم مستشاروه، ويمثل هو حلقة الوصل بين وزير الدفاع والقيادة العليا، ولذلك فإن لإقتراحاته فعالية كبيرة في مجال الشؤون الأمنية والخارجية؛ حيث إنه يشترك في عدد كبير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية كمستشار فني، كما أنه على رأس هيئة الأركان مسؤول عن صياغة المذهب الأمني للجيش الإسرائيلي، وبما أن الناحية الأمنية حاسمة في سياسة الحكومة فإن تعيينه لا يخلو من الإعتبارات السياسية. (١٥٧)

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يشغلها رئيس هيئة الأركان في إسرائيل فإن الأحزاب تلقي بكل ثقلها للتأثير داخل الحكومة الإسرائيلية لتعيين شخصية قوية ومؤثرة قادرة على ترجمة مفردات النظرية الأمنية إلى واقع ملموس. (٥٢)

رئيس الاستخبارات

يلعب رئيس الإستخبارات دوراً مهماً في صناعة القرارات الإسرائيلية، وتعتبر تقاريره التي يقدمها أحد التقارير المعتبره في تقرير سياسة الحكومة، وقد اعتمد القادة السياسيون على هذا الجهاز في تكوين تقديراتهم للموقف، ويلخص حليم هرتسوغ هذا الدور بقوله: «إن مسؤولية الإستخبارات مرتبطة إرتباطاً وثيقاً مع عملية التفكير لدى المستويات العليا في الحكم». (١٥٥)

يقع على هذا الجهاز عملية جمع المعلومات ففي عام ١٩٦٧ غطت تقارير الإستخبارات الإسرائيلية تحركات القوات المصرية في سيناء، كما قدم هذا الجهاز معلومات دقيقة عن المنظمات الفلسطينية في لبنان قبل عملية الغزو ١٩٨٢ (١٦٠)

دور العسكريين في السياسة الخارجية الإسرائيلية

تتمتع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتأثير بالغ في تحديد السياسة الخارجية الإسرائيلية، واصبحت أحد متغيرات القرار السياسي وبرز دورها بشكل كبير في الشؤون الأمنية والسياسة الخارجية، فالعسكريون الإسرائيليون

سواء كانوا داخل المؤسسة العسكرية أو خارجها بعد تسريحهم يمارسون دوراً فاعلاً في صنع السياسة الخارجية، فالتسريح المبكر من الجيش الإسرائيلي؛ والذي يحدد فترة زمنية معينة للبقاء في المراكز القيادية العليا قد يحد من تمركز القيادات العسكرية في الجيش ومحاولاتها تكوين مراكز قوى داخل المؤسسة العسكرية، إلا أن هذا الأمر لم يمنع هذه القيادات بعد أن تترك مناصبها من إستمرار قيامها بوظائف مدنية مهمة، ويحاولوا مد نفوذ المؤسسة العسكرية داخل المؤسسات السياسية التي يعملون فيها، كما أن المواطن الإسرائيلي لديه ثقة عالية بالقيادات العسكرية أكثر من ثقته بالقيادات السياسية، حيث أخذت الأحزاب تتبارى وتتنافس فيما بينها لإجتذاب هذه القيادات حتى تكسب التأييد الشعبي لها في الإنتخابات.(٥٢)

وتساهم الجنرالات العسكرية بشكل مؤثر وقوي في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومثال ذلك موشيه ديان، اسحاق رابين، وحاييم باليف، وأرائيل شارون، وموردخاي، وكهلاني، وباراك...، وكثيراً ما كان يطلب من بعض القادة العودة للممارسة العسكرية في لحظات معينة لممارسة ادوار عسكرية، مثلما قام ديان أحد ضباط الاحتياط سنة ١٩٦٧ بتفقد الجهة الجنوبية بعد تقديمه طلباً لاشكول رئيس الوزراء بزيارة هذه الجبهة، كذلك الجنرال امنون شاحك رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الطرف الفلسطيني كان رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية في الجيش، وإن تأثير يهود باراك رئيس هيئة الأركان على رابين وبيرس يفوق تأثير كل وزراء الحكومة مجتمعين.(١٦١)

ومن الأدلة الجازمة التي تؤكد دور العسكريين في مجال السياسة الخارجية:-

- ١- سياسة الإنتقام التي وضعتها المؤسسة العسكرية سنة ١٩٥٠ والتي طبقتها الحكومة الإسرائيلية في سلسلة من الإعتداءات المتكررة ضد الدولة العربية.
- ٢- شكل العسكريون جماعة ضغط قوية سنة ١٩٨٢ لإجبار إسرائيل على غزو لبنان وتوجيه الضربة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، فارئيل شاورن اعطى نفسه مهام عسكرية أوسع مما تم إقراره في مجلس الوزراء.

- ٣- التصريحات التي كان يدلي بها كبار الشخصيات العسكرية لإسرائيلية كرفائيل ايتان وموردخاي وباراك بعد الحملة العسكرية الشرسة على الجنوب اللبناني وقانا وبيروت ١٩٩٦م.
- ٤- الزيارات المتكررة العلنية والسرية التي يقوم بها العسكريون الإسرائيليون إلى الدول الآسيوية والدول الإفريقية والغربية كالصين والمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والتي ترتبط ببرامج مساعدات عسكرية وتقديم معونات عسكرية مما كان لها الأثر الفعال في مجال السياسة الخارجية.
- ٥- الصلة الوثيقة بين الأحزاب الإسرائيلية والشخصيات العسكرية المؤثرة والقوية، فمثلاً في حرب لبنان ١٩٨٢ قام بيجن بتعيين رفائيل ايتان الشخصية المقيمة والذي كان يرفع شعار العرب كالصراير المسممة في زجاجة مقفلة، وكذلك عندما أتى رابين بيهود باراك إلى قيادة الجيش الشخصية التي كان تاريخها مليء بالجرائم البشعة ضد الشعب العربي الفلسطيني.

دور الهستدروت

تأسس الهستدروت عام ١٩٢٠، وكان الهدف منه تنظيم العمال اليهود من أجل إيجاد مؤسسة تنظيمية تسعى لتأمين الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين، وقد رفع الهستدروت منذ البداية شعار عبرية العمل، وقد كان مسؤولاً عن عملية الهجرة والإستييطان اليهودي في فلسطين، وقام بإنشاء المشاريع اللازمة لاستيعاب الأيدي العاملة اليهودية القادمة إلى فلسطين حتى وصف الهستدروت بأنه يمثل الدولة اليهودية في حركتها الفعلية (٥٢)

ويشرف الهستدروت على تقديم الخدمة المباشرة للفرد الإسرائيلي من خلال شتى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتحكم فيها وقد اصبح بمثابة أحد مراكز القوى المؤثرة في النظام السياسي الإسرائيلي نظراً لعلاقته الوطيدة مع الأحزاب الإسرائيلية، فكل حزب يحاول التوغل في هياكله، فأغلب الشخصيات الإسرائيلية القيادية تمرست العمل السياسي بداخله، وخير مثال على ذلك ابن غوريون الذي شغل منصب السكرتير العام (١٥٥) وكان ابن غوريون يرغب في السيطرة على فروع الهستدروت لجلب اليهود إلى فلسطين.

ونظراً لاهمية الهستدروت في الحياة السياسية، فقد قرر الليكود الإسرائيلي الدخول فيه بعد فشلهم الذريع في تشكيل تنظيم عمالي كبديل للهستدروت، على إعتبار أن الهستدروت أحد مراكز القوى في إسرائيل.

نشاط الأحزاب داخل الهستدروت

يمثل الهستدروت تحالفاً اقتصادياً وسياسياً بين جميع الأحزاب الإسرائيلية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للصهيونية والمتمثلة في دعم الدولة الصهيونية في فلسطين من خلال تدعيم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي، وجلب اليهود من شتى بقاع العالم إلى فلسطين، وبالرغم من أن الهستدروت كانت من نتاج الأحزاب العمالية واليسارية التي كرسست جهودها في إقامة المستعمرات الزراعية والمنظمات الإجتماعية والنقابات للمهاجرين، لكن سرعان ما انضمت إليه الأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية، واصبح التنافس بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية داخل الهستدروت من أجل النفوذ السياسي داخله وقد بلغ هذا التنافس اشده بين حزبي العمل والليكود وعندما أخذ الليكود يحاول الحد من سيطرة العمل على النواحي الاقتصادية في الدولة، وعندما فشل اليمين الإسرائيلي في خلق مؤسسة اقتصادية خاصة به على غرار الهستدروت القى بكل ثقله داخل الهستدروت في محاولة منه للحد من سيطرة حزب العمل وميرتس عليه، وهذا ما حدا بإسحاق شامير إلى القول عام ١٩٩١ بأن الإنتخابات التي سيشهدها الهستدروت سيكون لها علاقة وثيقة مع انتخابات الكنيست الإسرائيلي.(١١٠)

المبحث الرابع: أدوات الأحزاب السياسية

تعددت الأدوات التي تستخدمها الأحزاب الإسرائيلية في التعبير عن توجهاتها وسياساتها، وتظهر هذه الأدوات بشكل واضح وجلي في فترة الإنتخابات البرلمانية، ومن أهم هذه الأدوات:-

اعتماد الأحزاب الإسرائيلية على الشخصيات الكارزمية:

تكون هذه الشخصيات من القيادات الحزبية التي لها هالة شعبية بين صفوف الإسرائيليين، كشخصية رابين، وإيتان، وشامير، وبيرس، وغيرهم، ويعترف معظم الدارسين للحياة السياسية في إسرائيل بأن هذه القيادات تلعب دوراً مهماً في توجيه القرارات الرئيسية، وتشكل مركز القوة الأساسي في الحياة السياسية، ومن هذا المنطلق حرصت الأحزاب الإسرائيلية على أن تضم بين صفوفها مثل هذه الشخصيات، فحزب العمل مثلاً استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً في انتخابات الكنيست ١٩٩٢ نظراً لشعبية رابين التي ملكت قلوب الإسرائيليين، وهذا بدوره ساهم في سحب جزء كبير من مصوتي الليكود إلى حزب العمل، كما أن كثيراً من المترددين بين العمل والليكود صوتوا إلى جانب العمل بفضل شخصية رابين. (٧٩)

ففي الاستقصاء الذي اجراه معهد (داحف) الإسرائيلي حول عضو الكنيست الأكثر شعبية في إسرائيل، وكانت العينة تشمل ٥٠٠٠ شخصاً احتل اسحاق رابين المركز الأول وبنيامين بيغن المركز الثاني، ونتنياهو هو المركز الثالث. (١٦٢)

الدعاية الإعلامية

تعتبر وسائل الإعلام من أكثر الأساليب تأثيراً على المواطن، وتحاول الأحزاب الإسرائيلية استقطاب الاصوات عن طريق الدعاية، فحزب العمل الذي فشل في انتخابات ١٩٨١، استطاع أن يتقدم على الليكود في انتخابات ١٩٨٤، بعد فشل إسرائيل في لبنان حيث كان العمل يلقي باللوم على الليكود لانه توسع في الاجتياح إلى ما وراء ٤٠كم، وهذا يتضح في قول بيرس: «لو قبلتم ذلك لتحققت سلامة الجليل، واعادة الجيش إلى الوطن، ولتوفر الأمن للدولة خلال حقبة زمنية غير طويلة». (٤٢)

ففي انتخابات ١٩٨٤ استغل المعراخ اخطاء الليكود فرفع شعار الإصلاح الإقتصادي فتحول الناخب الإسرائيلي عن الليكود ليؤازر العمل نظراً لمئات القتلى والجرحى التي وقعت في صفوف الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى النفقات الباهضة التي أرهقت الأقتصاد الإسرائيلي (١٦٣)، في حين كان الليكود يرفع شعار الأمن وبتهم العمل بتجاهل الأمن الإسرائيلي كما كان يتهمه باللاوطنية

وزعزعة الصف الوطني، والاستعداد لتقديم تنازلات للعرب، واتهامه للعمل بأن الحكومة التي يرأسها تمارس سياسة ضبط النفس إزاء الفلسطينيين، وتبنيه لصيغة الحل الوسط الإقليمي، والذي يركز على التنازل عن أراضٍ محتلة مقابل السلام فيما يرفع الليكود شعار الأمن للمواطن الإسرائيلي والسلام مقابل السلام. (١٧٢)

أما بالنسبة للأحزاب الدينية فقد أظهرت برامجها الانتخابية أكثر تطرفاً من قبل، وذلك لإحساسها بأن الناخب الإسرائيلي أخذ يشعر بحاجته الشديدة إلى الأمن (١٦٤)، وهذا ما يفسر تنامي قوة الأحزاب الدينية داخل إسرائيل في انتخابات ١٩٨٨، وانتخابات ١٩٩٢، وانتخابات ١٩٩٦.

وفي انتخابات ١٩٩٢م كان حزب العمل يبرز الجانب الصقري في دعايته الانتخابية في الشارع الإسرائيلي، ويظهر أيديولوجيته الصهيونية، في حين كان يبرز الحمايم في الشارع العربي، ويروجون بأن مصلحة الناخبين العرب التصويت بجانب العمل، وكذلك الحال بالنسبة لحزب ميرتس الذي كان يرفع شعار المزيد من الاهتمام بالمناطق العربية إقتصادياً وتكنولوجياً. (١٦٢)

دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

تتنافس الأحزاب الإسرائيلية فيما بينها بشأن جلب يهود العالم وتجميعهم في فلسطين، فحزب الليكود من جانبه كان يرغب المهاجرين الجدد على الأستيطان في الضفة الغربية باغرائهم عن طريق تقديم مزايا مادية لهم مثل تقديم اسكان بشروط ميسرة ٨٠٪ منها على شكل منح، وتنظيم رحلات لنحو ١٠٠ ألف مهاجر جديد لزيارة المستوطنات لإطلاعهم على مستوى المعيشة العالية التي يتمتع بها المستوطنون (١٦٥) بينما كان العمل يرفع شعار الليكود لم يستطع تأمين مستوى معيشة يتناسب والمهاجرين الجدد، وهذا ولد احباطاً لدى المهاجرين وأخذوا ينحازون في اصواتهم إلى العمل، ففي انتخابات ١٩٩٢ صوت ٥٨,١٣٪ من القادمين الجدد لصالح حزب العمل (٧٩)، لكن هذا لم يستمر حيث صوت المهاجرون الروس لصالح نتنياهو في إنتخابات ١٩٩٦.

تركيز الأحزاب الدينية على تجنيد طلاب المدارس الدينية لصالحها في الانتخابات، والإتصال مع خريجي المدارس الدينية الثانوية والمعاهد البيضاء وأصحاب

الثقافة الأكاديمية، وغالبية هؤلاء كانوا يخدمون في الجيش ومؤسسات الدولة والمهن الحرة، وهذا أعطى الأحزاب الدينية قوة وتأثيراً (١٦٦).

بالمقابل فإن حزب ميرتس كان يجند الطلاب العلمانيين في المدارس والمعاهد الإسرائيلية لخدمة أهدافه الصهيونية، فقد حصل على ٢٩٪ في انتخابات ١٩٩٢م من اصوات التلاميذ العلمانيين. (١٦٢)

الدعم المالي من الخارج:

الانتخابات الإسرائيلية بحاجة إلى نفقات مالية كبيرة نظراً لشدة حمى الانتخابات نتيجة التنافس الكبير في الوصول إلى السلطة والكنيست ففي حملة رابين الانتخابية لعام ١٩٩٢ لعب اليهود الأمريكيون دوراً فاعلاً في انجاح حملة، كما لعبت الولايات المتحدة نفسها في دعم رابين، فقامت بتأجيل منح القروض الممنوحة لإسرائيل بعد انتهاء فترة حكم شامير، وهذا كان بمثابة رسالة واضحة إلى الناخب الإسرائيلي بأن يصوت إلى جانب رابين نظراً للعلاقة المتينة التي تربطه مع المسؤولين الإمبريكيين. (١٦٧)

استطاع نتنياهو من كسب اليهود الأمريكيين الذين مولوا دعايته الانتخابية لمنافسة بيرس.

الفصل الثالث

مصالح وأهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية

المبحث الاول: الاهداف العسكرية

التفوق العسكري

أدرك القادة وصانعو السياسة الخارجية الاسرائيلية أهمية التفوق العسكري في المنطقة، لما لهذا العامل من أهمية كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية، ولهذه الغاية تنفق اسرائيل ما قيمته ٢٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي على شؤون السلاح (١٦٨)، ويعمل في المصانع العسكرية الاسرائيلية اكثر من (٦٠) الف عامل، كما أنها تتلقى مساعدات خارجية من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية ما يزيد عن ١٥ مليون دولار يومياً (١٦٩)، وفي هذا المجال يقول موشيه ديان: «إن الشؤون العسكرية والخارجية متداخلة، ولا يمكن أن يكون العامل الوحيد الحاسم في التأثير على أمن البلاد» (١٧٠).

ويحبذ الاسرائيليون أن يبقى الجيش مسيطراً على القضايا الاستراتيجية العسكرية، ومن هنا نجد أن الأحزاب الاسرائيلية على اختلاف مذاهبها ومعتقداتها السياسية تتطابق في وجهات النظر حول المسائل الأمنية والعسكرية، ففي برنامج الليكود الانتخابي لعام ١٩٨١ ركز على أنه سيواصل العمل على تعاضم قوة الجيش الاسرائيلي كماً ونوعاً (١٧١)، ويرى الليكود بأن أي تسوية سياسية بين العرب واسرائيل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نفس الأسس التي اقيمت من أجلها معاهدة حلف شمال الاطلسي بشأن الاسلحة التقليدية عام ١٩٨٩م وتنص هذه المعاهدة على مبدأ التساوي في عدد الاسلحة التقليدية بين الشرق والغرب بنسبة ١:١، فمثلاً إذا كان الغرب يملك ٢٠.٠٠٠ دبابة فيجب أن يقابلها ٢٠.٠٠٠ دبابة في الشرق، وهكذا فإذا كانت العرب يملكون ١٠.٠٠٠ دبابة، فإن من حق اسرائيل ان تمتلك نفس العدد (١٧٢).

ومما جاء في اولويات برنامج العمل الانتخابي لانتخابات الكنيست الاسرائيلي لعام ١٩٨٤م، بأنه سيعمل على تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بحيث تتمكن اسرائيل من الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية (١٧٣).

وإذا كانت اسرائيل تحرم على دول منطقة الشرق الاوسط امتلاك السلاح النووي بل الجرثومي والكيماوي، فهي لا تحرمه على نفسها، فبيرز يرى بأن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي أمر حيوي ومشروع، لان اسرائيل بلد صغير، لا يملك الحد الأدنى من العمق الاستراتيجي (١٧٤)، فاسرائيل تريد أن تبقى الأقوى في المنطقة، حتى تستطيع فرض قيمها التي تتناسب وسياستها على دول المنطقة، ولهذا فلا غرابة من الحملة الشرسة التي حملتها اسرائيل على العراق وايران الخ، لمحاولتها امتلاك بعض الاسلحة الجرثومية والكيماوية، لان هذا الأمر يرهب ويخيف اسرائيل، لانها لن تستطيع ترتيب اوراق المنطقة كيفما تريد فموشيه أرنز يقول: «يجب علينا أن نستعيد لمواجهة اخطار الصواريخ الطويلة المدى والمزودة برؤوس كيميائية لدى ايران والعراق وليبيا» (١٧٥).

وفي احدى اللقاءات التي تمت بن بيرز ووزير الخارجية الامريكية كريستوفر شدد الطرف الاسرائيلي على الوقوف أمام محاولة ايران للحصول على السلاح النووي، وطلب ايضاً من الولايات المتحدة الامريكية الضغط على الروس لعدم التصرف بصورة مستقلة فموضوع بيع الخبرات التكنولوجية الذرية الروسية باعتبارها تهدد السلام وتشجع الارهاب الدولي، وهذا ما عبر عنه رابين بقوله: «اننا نبحث عن الوسائل المناسبة للعمل ضد الارهاب الاسلامي المتطرف، ففي عام ١٩٩٤م قتل ٦٩ اسرائيلياً على أيدي الارهابيين من ضمنهم ٢٨ قتيلاً في حوادث انتحارية مقابل ٦٢ قتيلاً اسرائيلياً عام ١٩٩٣» (١٧٦).

وفي وسط هذه الأجواء فإن اسرائيل بزعامة بيرز ستقوم ببناء العديد من المفاعلات النووية على امتداد قناة البحرين والتي تربط خليج العقبة بالبحر المتوسط والبحر الاحمر، لان القيادة السياسية الاسرائيلية تدرك أهمية هذه الترسانة النووية كأداة ضغط على الحكومات العربية لمنعها من التفكير بأي عمل عدائي ضدها، وضمن أمن اسرائيل، واعتراف العرب بالتفوق العسكري الذي سيضمن لها التفوق الاقتصادي (١٧٧).

حماية الأمن القومي

تحظى المشاكل الأمنية التي تعاني منها اسرائيل اهتماماً ملحوظاً في سياستها الداخلية والخارجية، بل ان نظرية الأمن القومي الاسرائيلي تشكل جوهر السياسة الاسرائيلية، وهذا ما عبر عنه ابن غوريون بقوله: «ان الامن يجب ان يكون النقطة لمحورية التي تتحرك حولها سياستنا.. ان في طليعة السياسة الخارجية الاسرائيلية هدف ضمان «أمن اسرائيل» (١٢٩)، وتعتمد اسرائيل في حماية أمنها القومي على ما يلي:

١- سياسة الاستيطان الاسرائيلية

ارتبطت ظاهرة الاستيطان الاسرائيلي بالحركة الصهيونية منذ نشوئها وحتى وقتنا الحاضر، وشكلت حجر الزاوية في تنفيذ المشروع الصهيوني، وتعتبر هذه الظاهرة الأخطر من نوعها الذي يستهدف تهويد الأرض العربية، وطرد سكانها وتركز كل القوى السياسية الاسرائيلية على أهمية المستوطنات باعتبارها الأداة الأكثر فعالية في الحفاظ على أمن اسرائيل وحمايتها، ففي برنامج العمل الانتخابي لعام ١٩٨٤ ركز الحزب على هذه القيمة في غور الاردن وغرب البحر الميت وغوش عتصيون وضواحي القدس وجنوب قطاع غزة، والجولان، وذلك من خلال اعتبارات أمنية مرتبطة بالجيش الاسرائيلي. (١٧٣).

وفي ظل حكومة رابين الجديدة ١٩٩٢ دعمت الاستيطان وعززت بناء المستوطنات على طول خطوط المواجهة وفقاً لخطة غاليلي وألون، وتعتبر الحكومة الاستيطان قيماً يجب تدعيمه وترسيخه، مستغلة بذلك ظاهرة الكيبوتز للدعاية واجتذاب المهاجرين الجدد، وما توفره لهم من شقق، ومساعدات مالية، وفرص عمل (١٧٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أن حجم الاستيطان الاسرائيلي بعد اتفاق اوسلو ازداد زيادة غير طبيعية، اذ بلغت نسبة الاستيطان بين عامي ١٩٩٢- ١٩٩٥ ٢٠٪ من نسبة الاستيطان الاسرائيلي للأراضي العربية منذ ٢٥ عاماً، وقد تعهد رابين وحكومته باكمال بناء (٢٤,٥٠٠) وحدة سكنية، منها ١٣ الف وحدة في القدس، كانت حكومة الليكود قد باشرت في بنائها ولم تكملها، يضاف اليها خطة حزب العمل لبناء (٤٠٠٠) وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة و (١٥٠٠) وحدة

سكنية تخطط حكومة العمل لانشائها في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢-١٩٩٧، كما أن الحكومة الاسرائيلية صادرت اكثر من ٧٦ الف دونم عام ١٩٩٤م من الاراضي العربية بحيث أصبحت الاراضي العربية الفلسطينية التي ضمنت لاسرائيل اكثر من ٧٠٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية (١٧٩).

أما بالنسبة للجولان فقد تمكن حزب العمل في مؤتمره الخامس والذي عقد في ١٩ تشرين الثاني/١٩٩١م، من فرض صيغة مشددة فيما يتعلق بمستقبل هضبة الجولان، حيث أن الحكومة شجعت الاستيطان الصهيوني في الجولان (١٨٠)، وقدمت اغراءات مالية كبيرة لمن يريد الاستيطان في الجولان، ووصل عدد المستوطنات التي اقيمت في الجولان في عهد العمل الى ٢٠ مستوطنة (١٨١).

أما بالنسبة لليكود فيرى بأن سياسة الاستيطان حق مشروع للانسان اليهودي، وجزء لا يتجزأ من الأمة اليهودية، ولقد لاحظنا ان سياسة الليكود الاستيطانية كانت تضع دائماً في سلم اولوياتها الاستيطان وبناء المستعمرات، ففي برنامج الانتخابي لانتخابات الكنيست الثاني عشر رفع الحزب شعار الاستيطان باعتباره ركيزة الامن لاسرائيل (٩٢)، وفي الفترة التي اعتلى فيها الليكود السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧-١٩٨٤م استطاع ان يبني أكثر من (٢٢٠) نقطة استيطانية في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية أقام تسعا وسبعون مستوطنة، وفي الجليل تمكن من بناء سبع وستين مستوطنة، أما في غور الاردن فاستطاع بناء سبع عشرة مستوطنة، وفي هضبة الجولان وادي عربة شيد احدى وثلاثين مستوطنة، وفي المنطقة الشمالية والوسطى بنى ثلاث عشرة مستوطنة (١٢٧).

وفي عهد اسحاق شامير ازدادت السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بشكل ملحوظ، فواصلت بناء المستوطنات والتوسيع المستوطنات القديمة، بل ان الاراضي العربية المحتلة شهدت خلال اربع سنوات المفاوضات في مدريد وواشنطن هجمة استيطانية لم يسبق لها مثيل، وقال عضو الكنيست الاسرائيلي «ديدي تسوكر»: «ان سياسة الاستيطان هي جزء من خطة وزير الاسكان للاسراع في توطين اليهود في الاراضي المحتلة لعرقلة أية تسوية مع العرب تقوم على مقايضة الارض بالسلام» كما اشار عضو الكنيست احيم اورون ان معدل القروض السكنية للمستوطنين بعد بدء المفاوضات العربية الاسرائيلية بلغت ضعفي القروض الكسنية خلال الاعوام السابقة (١٨٢).

وقد نالت مدينة القدس اهتماماً خاصاً في السياسة الاستيطانية الاسرائيلية فواصلت حكومة شامير بناء المستوطنات والوحدات السكنية حولها لاكمال الحزام الاستيطاني لتطويقها، وقد ذكر ارئيل شارون -وزير الاسكان في حكومة شامير- أن مدينة القدس الكبرى سيصبح سكانها مليون نسمة خلال السنوات القليلة القادمة، وكان شارون قد قدم الى الكنيست الاسرائيلي خطة بشأن تحويل القدس الى مدينة كبرى، وذلك من خلال بناء المستوطنات وتوسيع المستوطنات القديمة فيها وحولها، وفعلا قامت الحكومة الاسرائيلية ببناء ٢٦ نقطة استيطانية في القدس الشرقية، وبناء اربعة آلاف وحدة سكنية جديدة على مساحة تبلغ ٢٢٤٥ دونماً صودرت من أصحابها الشرعيين العرب (١٨١).

وإذا كان حزب العمل قد ميز بين المستوطنات السياسية، والمستوطنات الأمنية، على اعتبار ان المستوطنات الأمنية عملية حيوية وضرورية لأمن اسرائيل (١٤٥) فإن سياسة الليكود الاستيطانية لا تميز بين المستوطنات السياسية، والمستوطنات الأمنية، لان الليكود ينظر الى هذه المستوطنات حقاً مقدساً لترسيخ الوجود اليهودي، وهذا المعبر عنه في قول شامير عندما وجه صحفي يهودي له سؤالاً يتضمن، هل أن الليكود ينظر الى سياسة الاستيطان بنفس النظرة التي ينظر اليها العمل فرد شامير قائلاً: «كلا فأنا لا أميز بين منطقة واخرى لكن اذا وطناً يهوداً اكثر من يهودا والسامرة فاننا بهذا نلغي خطر دولة فلسطينية» (١٦٢) وفي هذا الصدد يقول بيجن: «ليس ثمة عمل اكثر قانونية من استيطان اليهود في كل مناطق أرض اسرائيل المقدسة لدى الشعب اليهودي، تلك التي منحنا الله اياها، وحررت وبنيت بأيدي اناس شجعان (١٧١)».

والأحزاب الدينية بدورها تعتبر اكثر الاحزاب الاسرائيلية دعوة الى الاستيطان، وتنطلق هذه الأحزاب من فكرة وايدولوجيا واضحة مفادها أن ارض اسرائيل كلها لاسرائيل، وأن اليهود موعودون في التوراة من الرب بأن يقيموا دولتهم في هذه الأرض» (١٨٣).

٢- تحجيم الانتفاضة

تعتبر الانتفاضة العربية الفلسطينية الهاجس الأكبر الذي يشغل بال القادة السياسيين والعسكريين الاسرائيلين، فهي القلب الذي ينبض بحياة الشعب العربي الفلسطيني ويحرم المواطن الاسرائيلي من الطمأنينة والاستقرار، وتدرک

اسرائيل الأخطار التي تنجم عن الانتفاضة، وقد جرت محاولات عدة لتطويقها وتحجيمها، حتى لا تؤثر على نفسية المواطن الاسرائيلي، وهذا ما دعا شمعون بيرز وزير الخارجية الاسرائيلي الى القول: «إن اغلاق المناطق في الضفة الغربية كحل دائم لمنع وقوع اعمال ارهابية داخل اسرائيل هو حل غير قابل للتغيير وغير معقول» (١٨٤).

ويخرج شيمون بيرز ورفاقه في حزب العمل الى أن السيطرة على الفلسطينيين، وضم الاراضي المزدحمة بالسكان العرب الفلسطينيين سيؤدي في النهاية الى خلق دولة ثنائية القومية، وبالتالي مواجهات داخلية لا يمكن السيطرة على زمامها، ولهذا فإن حزب العمل مستعد للتنازل عن الأراضي العربية الفلسطينية المزدحمة بالسكان العرب للفلسطينيين وفق الحكم الذاتي، بعد التحاور مع شخصيات فلسطينية تعترف باسرائيل، وتنبذ الارهاب (٧٥).

ويؤمن حزب العمل وشركاؤه في المعراخ- ميرتس وغيرهم بأن السبيل لتجسيم الانتفاضة يكمن باعادة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية للأردن مقابل اتفاقية سلام تبرم بين الطرفين مع الامتناع عن اقامة مستعمرات جديدة على الاراضي التي يشملها الخيار الاردني، وهكذا سيتم التخلص من اغلبية فلسطينية، والقاء عبئها على الاردن وسلطة الحكم الذاتي (١٧١).

لقد جاءت الانتفاضة لتشكل أكبر تحد لاسرائيل فعلى صعيد الاحزاب اليمينية خلقت انقساماً واضحاً في صفوفها، فبينما كان اليمين المتطرف يدعو الى عدم التهاون مع الانتفاضة، واتباع سياسة القمع وتكسير العظام (١٨٥). وضم بقية الأراضي العربية الفلسطينية، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها (١٤٩). ومما يدل على ذلك قول شامير: «إن من يرتكب عملية ضدنا سيعاقب وعلى العرب أن يدركوا أنهم لن يستطيعوا التخلص من العقاب بسبب قتل اليهود» (١٨٦). أما يوفال نثمان زعيم حركة هتحياء المتطرفة فقد قال: «على كل جندي أن يطلق الرصاص على المشاركين في الإنتفاضة، وهو متحرر من خوف خرقة للتعليمات»، وقد ذهب شاكي أحد أقطاب حزب المفدال الديني المتطرف إلى تطبيق حكومة الإعدام بحق رجال الإنتفاضة (١٨٤)، في حين رأى ارئيل شارون تزويد بعض العملاء الفلسطينيين بالسلاح لقتل اخوتهم الفلسطينيين، وقد طبقت بريطانيا هذه السياسة على الشعب العربي الفلسطيني أثناء ثورة ١٩٣٦ (٧١).

ولا شك أن الليكود ظهرت في صفوفه بوادر التأقلم مع المسيرة السلمية لالتفاف على الإنتفاضة، ففي عام ١٩٩٠م أعلن رئيس بلدية تل أبيب «موشي لاهط» عن استعدادة لقاء ياسر عرفات، كما أعلن «شموئيل توليدانو» المستشار السابق للشؤون العربية لدى رئيس الوزراء، الدخول إلى العملية السلمية مقابل قيام دولة فلسطينية مشروطة على مراحل زمنية وفقاً لخطة بيجن للحكم الذاتي، ناهيك عن تصريحات وايزمان بشأن القبول باتصالات مباشرة بين الليكود والمنظمة (١٨٧).

ولقد ساد المجتمع الاسرائيلي بعد اشتعال الإنتفاضة حالة من الخوف وعدم الإستقرار، ففي استفتاء اجري عام ١٩٨٨م طالب أكثر من ٦٠٪ من الإسرائيليين قمع الانتفاضة، باعتبارها الخطر الذي يهدد حياة المواطن الإسرائيلي (١٨٨).

التوسع

اتبعت اسرائيل منذ احتلالها لفلسطين سياسة عدوانية تقوم على العدوان والإعتداء على الأرض العربية، وهي تسعى بذلك لتحقيق الحلم الصهيوني لقيام دولة اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وهي تدعم ذلك بالحجج الدينية والتاريخية (١٨٩)، ولهذا يقول بيجن: «أؤمن ايماناً عميقاً بوجود شئ الحرب الوقائية ضد العرب، وبلا أدنى تردد إذا فعلنا ذلك حققنا هدفين، أولهما: القضاء المبرم على القوة العربية، وثانيهما: توسيع رقعتنا» (١٩٠).

ومنذ أن تسلم حزب الماباي- العمل- السلطة في اسرائيل، فقد اتبع سياسة عدوانية لأغراض التوسع وفرض سياسة الأمر الواقع على الإنسان العربي (٨٨)، ولم تشهد اسرائيل توسعاً كبيراً كما شهدته في ظل حكومات الماباي، ففي عام ١٩٤٨م وبعد توقيع الهدنة بين العرب واسرائيل، احتلت اسرائيل مثلث النقب الجنوبي، وطردت السكان العرب منه، وضمت اراضيه لها، وفي عام ١٩٥١ قامت اسرائيل بهجوم جوي على قرية الحمة السورية، وقصفت قرية المطلّة، واحتلت اجزاء من المنطقة التي كانت منزوعة السلاح بين اسرائيل وسوريا، وكشف العسكريون الإسرائيليون عن أهداف هذه الإعتداءات بقول أحدهم: «نادراً ما تكون حوادث الحدود هذه مجرد مصادفة، إنما جزءٌ من سياسة الإنتقام أو جزء من خطة واضحة لاجبار العرب على القبول بالسلام مع اسرائيل» (١٩١).

وتحقيقاً لرغبة التوسع، عمدت اسرائيل إلى تنمية طاقاتها الإقتصادية والتكنولوجية، ولهذا أخذت تشن الحروب العدوانية على العرب، تفتعل أسباباً وحججاً واهية، وقد تمثل ذلك في حرب ١٩٦٧، والتي إدّعت بأنها حرب وقائية، على الرغم أن أهداف هذه الحرب كانت لأغراض التوسع والعدوان ؛ حيث إحتلت مساحات شاسعة من الأردن وسوريا ومصر(١٣٩).

وعشية فوز اليمين الإسرائيلي بانتخابات الكنيست التاسع لعام ١٩٧٧م قال بيجن: «إن مساحة اسرائيل حالياً لا تتجاوز خمس مساحة الأراضي الإسرائيلية وإن على اليهود الإستيلاء على الأخماس الأربعة الباقية، وضمها إلى دولتهم»(١٥١). وبعد فترة وجيزة قامت اسرائيل بغزو لبنان متذرعة بأن لبنان مركز الفدائيين الفلسطينيين، وموئل المتسللين الذين يوجهون اعتداءات لاسرائيل(١٣٢)، ففي برنامج الحزب-الليكود- لانتخابات الكنيست الثالث عشر تضمن برنامج العمل على تجسيد الصهيونية بالهجرة والإستيطان، و تعميق ارتباط اليهود في الشتات بدولة اليهود(١٣٧)، في حين تضمن برنامج اليمين الصهيوني المتطرف «هتحياء تسوميت، موليدت» عدم التنازل عن المناطق المحتلة للفلسطينيين، لأن اسرائيل تسعى إلى بناء هدفها المستقبلي «اسرائيل الكبرى»(١٩٢).

المبحث الثاني: الأهداف السياسية:

الزعم بحقوق اليهود التاريخية في فلسطين.

لجأت الحركة الصهيونية إلى اختلاق الحجج المختلفة في معرض الدفاع عن أطماعها وتأكيد ما تدعيه من الحقوق في فلسطين والبلاد العربية، وقد استطاعت أن تطوع معظم الإتجاهات الصهيونية لإبراز هذه الحقوق، ومن الملاحظ أنها كانت تركز على حجة ما من الحجج التي تتذرع بها، وفقاً للظروف السائدة والاعتبارات الخاصة التي تملئها الظروف.

فما هي الحجج التي استندت إليها المطالبة الصهيونية بفلسطين والأرض العربية؛ لتبرير أطماعها بالإستيلاء على فلسطين وجعلها وطن الشعب اليهودي؟

١- الحجة الدينية

تقوم هذه الحجة على ابراز متعمد ومفتعل للعلاقة التي تربط الديانة اليهودية القديمة بأرض فلسطين، وبالتالي للصلوات الروحية التي تشد معتنقي هذه الديانة إلى فلسطين باعتبارها «أرض اسرائيل»، ويزعم اصحابها أن الله وعد اليهود بفلسطين واعطاهم إياها ربحاً من الزمن ثمّ وعدهم حين طردوا منها، على لسان الأنبياء، بالعودة إليها في الوقت المناسب، حتى أن البعض يحل مسألة ارجاع اليهود إلى فلسطين في منزلة ممتازة من التدبير الإلهي للعالم والكون، فنهاية الأزمنة والعالم لا يمكن حلولة قبل عودة اليهود، لذلك يغدو كل ما من شأنه تعزيز عودة اليهود إلى فلسطين محاطاً بالقداسة والموافقة الإلهية، لا بل وفقاً لمشيئة الله وإرادته بين بني البشر، ويدعي اصحاب هذه الحجة أن طقوس العبادة والصلوات اليهودية تتركز بمجملها على فلسطين، وعبادة الله الحق لا تتم إلا في الهيكل بالقدس، بينما لا تكتسب الصلوات الطقوس والشعائر الدينية اليهودية معناها الكامل إلا في وسط بيئتها الطبيعية في فلسطين، ثم يذهب دعاة هذه الحجة إلى القول بأن ارجاع اليهود إلى فلسطين يؤلف الشرط الضروري لنمو الديانة اليهودية وازدهارها ويؤهل هذه الديانة للمساهمة بقسطها كاملاً في الحياة الروحية للجنس البشري(٥١).

وقد جاء اعلان قيام دولة اسرائيل الصادر عشية الخامس عشر من أيار ١٩٤٨م، مؤكداً ما يلي: «أرض اسرائيل مهد الشعب اليهودي، هنا تكونت هويته الروحية والدينية و السياسية، وهنا أقام دولته أول مرة وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومي وانساني جامع، وفيها أعطى العالم كتاب الكتب الخالد، وبعد أن نفي من بلاده عنوة حافظ الشعب على ايمانه بها طوال مدة شتاته، ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها، واستعادة حريته السياسية فيها»(١٩٣).

وتستمد الفكرة الدينية الصهيونية أبعادها الرئيسية ومضمونها الديني من العقيدة اليهودية المتأخرة حول مجيء المسيح المنتظر وخلص اسرائيل على يديه، فقد ورد مثلاً في سفر التكوين (الإصحاح) الكلام التالي على لسان الرب: «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»(١٩٤).

ويدعي اليهود بأن من حقهم إقامة دولتهم في فلسطين، وفي الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات، بحيث تكون امتداداً لدولتهم القديمة، بحجة أنهم ورثة سيدنا ابراهيم عليه السلام، و صهرية يعقوب نبي الله، ففي برنامج حزبي هتحيأه-تسوميت الإنتخابي لانتخاب الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤م، أكد على أهمية حق اليهود التاريخي الديني في فلسطين: «ترفع الحركتان راية الحق التاريخي والديني لليهود في عودتهم إلى بلدهم على أساس التراث اليهودي والحلم الصهيوني»(٦٦).

على أننا إذا سلمنا بما يدعيه اليهود، إلا أن هذه الادعاءات تجافي الحقيقة وتخالفها، لسببين: أولهما- أن الكنعانيين العرب قد سكنوا فلسطين قبل ابراهيم عليه السلام، وشاهدنا على ذلك أن التوراة سمّتها بلاد كنعان نسبة إلى الكنعانيين، وثانيهما- إن شتات اليهود لم تستطع دخول فلسطين إلا في عام ١١٨٦ ق.م؛ لأنهم كانوا جبناء، وخافوا من أهلها، ولم يقيموا مملكتهم فيها إلا في عام ١١٢٠ ق.م في عهد شاول-طالوت، واتخذوا القدس عاصمة لهم، والقدس بناها اليبوسيون الكنعانيون، وليس لليهود فيها أي حق ديني أو تاريخي(١٩٥).

٢- الحجة التاريخية

إذا كانت الحجة الدينية تقوم على ادعاء اليهود بفلسطين انطلاقاً من الزعم بحقهم الإلهي المزعوم، استناداً إلى الميثاق المبرم بين الرب و ابراهيم عليه السلام؛ فإن الحجة التاريخية تستمد مقوماتها من مفهوم عجيب ينطوي على ادعاء اليهود التاريخي في فلسطين، فيزعموا بأن الحياة اليهودية في فلسطين لم تنقطع «مع مرور الزمن من أيام الرومان إلى العصور الحديثة، بل استمرت طوال القرون الماضية وحافظت على صلاتها الفريدة باليهود في مختلف انحاء العالم»(٥١).

ويزعم اليهود بأن حقهم التاريخي في فلسطين يستند إلى تلك الروابط المستمدة من ظهور الكيان السياسي العبراني القديم الذي شمل فلسطين وغيرها من أرض العرب، فالحدود التاريخية في المفهوم الإسرائيلي تعني حدود مملكة داود وسليمان عليهما السلام، وهي المنطقة المحصورة ما بين صيدا وحتى دمشق، ومن دمشق حتى شرق عمان ومعان والعقبة، وحتى شرق مدينة العريش المصرية حتى الفرات(١٩٦).

يقرن اليهود رغبتهم في السيطرة على فلسطين والأرض العربية بالحقوق التاريخية العائدة اليهم بفضل سكن اجدادهم الغابرين، والأحزاب الإسرائيلية تغذي هذا الحق وتعززه في حياة الإنسان اليهودي، فلقد رأينا المعراخ في انتخابات الكنيست الحادي عشر يؤكد على هذه القيمة في برنامجه «سيواصل المعراخ تطوير دولة اسرائيل وتعزيزها، وسيعمل على تحقيق الأهداف الصهيونية استناداً إلى الحق التاريخي» (١٧٣)، ولقد تضمن برنامج الليكود لعام ١٩٩٢م «إن حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل حق أزلي غير قابل للطعن فيه، وهو مندمج في الحق في الأمن والسلام» (١٣٧).

تثبيت وجود اسرائيل والخروج من العزلة الدولية.

للدولة هدف استراتيجي لا تستطيع أن تسقطه من حساباتها، وهو المحافظة على وجودها وكيانها السياسي، ولقد سعت اسرائيل إلى تثبيت وجودها كدولة تنال قبول المجتمع الدولي وهذا ما عبر عنه ابن غوريون بقوله: «إن رغبتنا الوحيدة هي خلق الظروف الدولية التي ستقوي من أمننا القومي» (١٧٠) وفي حديث لإيلات الياهو- سفير اسرائيلي سابق لدى الأمم المتحدة قال: «تسعى اسرائيل لكسب المزيد من الأصدقاء، وتأمل أن لا يظلّ اعداؤها على عدائهم لها، إن القيم المتعلقة بالمصالح هي قيم خالدة وواجبنا أن نتابع هذه القيم وأن نحميها ونحافظ عليها. إن مستقبلنا يعتمد إلى حد كبير على إقامة علاقات سليمة بين العوامل الثابتة والمتغيرة في مصالحنا إن المشاكل اليومية التي تطرحها حاجاتنا الآنية يجب النظر إليها على ضوء الأهداف الإسرائيلية العليا في كل مجال، بما في ذلك العلاقات الخارجية» (١٩٧).

فالساسة الخارجية الإسرائيلية تهدف إلى الخروج من العزلة الدولية التي طوقتها، وجعل الكيان الصهيوني دولة شرعية تحظى بقبول دولي، وهذا ما عبر عنه أبو ايان بقوله: «سنعمل على زرع العلم الاسرائيلي في مئات العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي لاسرائيل يمتد عبر جميع القارات» (١٩٨).

ونود أن نشير إلى أن صانعي القرار السياسي الإسرائيلي كثفوا من جهودهم لدعم العملية السلمية، باعتبارها المتنفس الذي يمد اسرائيل بالرضا الدولي، حيث استطاعت ان تقيم علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٤٦ دولة، وتشير مصادر

وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن هناك أكثر من ٥٥ دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد عقد مؤتمر مدريد (١٩٩٩) وهذا ما جعل النائب دافيد منيع يقول: بعد أن عقدت إسرائيل معاهدة مع المملكة الأردنية الهاشمية: «إنّ السلام مع الأردن ليس فقط موضوع جسور مفتوحة وزيارات للسياح، ولكنه هواء للتنفس، وخروج من السجن» (٢٠٠).

تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين

سارت عملية الهجرة الصهيونية إلى فلسطين جنباً إلى جنب مع الأهداف السياسية للحركة الصهيونية وربيتها إسرائيل، وقد بدأت هذه بشكل منظم وضمن خطط مرسومة ومحكمة بين أعوام ١٨٨١-١٩٠٣، حيث وصل فلسطين من اليهود، ما يقارب (٢٤) ألف مهاجر، واستطاعت هذه الهجرة أن توجد حجماً سكانياً ملحوظاً لليهود، بالإضافة إلى سكان اليشوف القديم المقيم في فلسطين والذي يبلغ مقداره (٢٥) ألفاً (٥٧).

وتدعى مقدمات الهجرة اليهودية الأولى باسم جماعات «البيليوم» Bilium، وقد تكونت هذه الجماعة في مدينة كراكوف في روسيا من بعض الطلاب الذين عملوا ضد الحكم القيصري في تلك الفترة، وتحدث كثير من المصادر الإسرائيلية على أن هذه الهجرة هي حركة الريادة اليهودية الأولى إلى فلسطين، وأن هدفها كان البعث القومي للشعب اليهودي، وتطوير مقدراته التجارية، والعودة به إلى الأرض والعمل الزراعي (٥٧).

ومهما يجدر قوله أن المجازر التي خطط لها اليهود وأخص بالذكر زعماء الحركة الصهيونية في أوروبا بحق اليهود، كانت الدافع الأكبر للهجرة إلى فلسطين، (١٣٣). ولقد استطاعت الحركة أن توظف عامل الإضطهاد لبعث فكرة السامية بين أبناء الشعب اليهودي باعتبار الهجرة عنصراً من عناصر الأمن الإسرائيلي، وهذا ما عبر عنه ابن غوريون بقوله: «لن يكون هناك أمن لإسرائيل بدون هجرة» (١٧٠).

وفي عام ١٩٠٥ بدأت موجة الهجرة الصهيونية الثانية بعد هزيمة روسيا القيصرية أمام اليابان، وفشل الثورة الروسية، ووقوع مذابح كيشينيين، استطاعت المنظمة الصهيونية أن تهجر ما مجموعه (٣٥-٤٠) ألف يهودي إلى

فلسطين، (١٨٢) ويرى الدكتور عبد الوهاب الكيالي أن الهدف الحقيقي الكامن لهذه الهجرة كان لتحقيق ما جاء في المؤتمر الصهيوني الأول ١٨٩٧، والذي بلور الأهداف الصهيونية في خلق وطن لليهود في فلسطين، وقد شهدت هذه الفترة ولادة العديد من المؤسسات الضرورية لاستعمار فلسطين، نذكر منها: المصرف اليهودي للمستعمرات عام ١٨٩٨م، والصندوق القومي اليهودي ١٩٠١ (٢٠٢).

وبعد ولادة المؤسسات الصهيونية الخاصة بهجرة اليهود إلى فلسطين، وحالة عدم الإستقرار السياسي التي اجتاحت القارة الأوروبية، استفاد اليهود من هذه الحالة، فأخذت تزداد كميات الهجرة وحجمها إلى أن استطاعت الحركة الصهيونية من قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين (٢٠٢).

ولوألقينا نظرة سريعة على الحكومات المتعاقبة في اسرائيل، لوجدنا أن الهجرة الصهيونية الجديدة قد ايدها هذه الحكومات وشجعته، ومما يدل على ذلك البرامج الانتخابية للأحزاب الصهيونية، فلا يوجد برنامج انتخابي لأي حزب سياسي خلى من دعم الهجرة، ففي برنامج حزب تسوميت وهتحياه الإنتخابي لعام ١٩٨٤م احتلت الهجرة مركز الصدارة «إن السبيل الوحيد للمحافظة على وجود الشعب اليهودي، وحماية حضارته، وتجديد قدرته على الإبداع الذاتي هو تجميع غالبية اليهود في أرض اسرائيل، وهذه الهجرة واجب وطني وشخصي لكل يهودي» (٦٦).

ولقد ذهب الأحزاب اليمينية المتطرفة، والأحزاب الدينية إلى أبعد من ذلك، فدعت إلى طرد العرب الفلسطينيين، وتشغيل اليهود، ودعمت الأحزاب الدينية هذه الفكرة بالوعد الإلهي، حيث أن تجميع الشعب اليهودي وخلصه سيكون على يد المسيح عليه السلام، وستقام دولة اسرائيل على أرضها الكاملة (٦٥).

وعندما تسلّم الليكود الحكومة عام ١٩٩٠ برئاسة اسحاق شامير، وضعت الحكومة خطة لإسكان المهاجرين الجدد بأسعار مغرية، بالتعاون مع شركات امريكية واجنبية (٢٠٣)، وهذه الخطة قدمها موشيه عميران الى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق شامير عام ١٩٨٧م، حتى يستطيع الفلسطينيون إقامة دولة مستقلة بعد تسوية سياسية معهم بحجة أن الاستيطان اليهودي لا يعتبر عقبة أمام السلام ومما يؤكد ذلك قوله: «الاستيطان اليهودي في مناطق الضفة الغربية لا يمس بضرر ولا يتم تقليصه» (٢٠٤).

وفي عام ١٩٩٥م صرح وزير البناء والإسكان- المعراخ- بنيامين بن اليعازر أن حوالي ٣٠٠٠ شقة سكنية بقيت فارغة في مستوطنات الأراضي المحتلة في ظل غياب الطلب عليها، كما أكد بأن اللجنة الوزارية لمراقبة البناء صادقت على بناء (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة عام ١٩٩٥م، ونفس العدد عام ١٩٩٦م، وعلى بناء (٥٠٠ شقة) في مستوطنات الغور (٢٠٥).

تشجيع الحل السلمي وفق التصور الإسرائيلي

استمرت السياسة الخارجية الإسرائيلية- خصوصاً في ظل حكومة العمل- تنادي بالعملية السلمية لحل القضية الفلسطينية، و لكن هذه العملية ظلت أسيرة المفهوم الإسرائيلي للسلام، ففي اعقاب انتخابات الكنيست الاسرائيلي الحادي عشر ١٩٨٤م رفعت حكومة الائتلاف الإسرائيلي المبادئ التالية (٢٠٦):

- ١- رفض قيام دولة فلسطينية.
- ٢- لا للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.
- ٣- نعم للحكم الذاتي كما تضمنته اتفاقية كامب ديفيد.
- ٤- تشجيع بناء المستوطنات.
- ٥- تكريس السيادة الإسرائيلية على القدس واعتبارها عاصمة اسرائيل الأبدية.

مبادرات معسكر العمل السلمية:

في محاولة جادة من بيرز لدفع عجلة العملية السلمية تقدم في ٢١/١٠/١٩٨٥م بمبادرة سلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقد تضمنت هذه المبادرة ما يلي: (٢٠٧)

- ١- اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والطرف العربي.
- ٢- تجرى المفاوضات بين اسرائيل والأردن ضمن وفد اسرائيلي، ووفد اردني- فلسطيني مشترك، واعتبار كامب ديفيد ارضية مشتركة لهذا السلام، ويمكن دعوة اعضاء مجلس الأمن الدولي خلال اجتماعات لجان العمل في فترة ثلاثين يوماً، وبعدها تكون المفاوضات مباشرة.
- ٣- عدم وضع شروط مسبقة.

٤- المفاوضات مباشرة بين الطرفين.

٥- تجرى المفاوضات على أساس قراري ٢٤٢/ و٣٣٨.

وفي محاولة من بيرز لتحقيق السلام الذي تهدف له اسرائيل ضمن ما يسمى بالحكم الذاتي. فقد حاول انتزاع موافقة بعض الفلسطينيين للتفاوض مباشرة مع اسرائيل ضمن وفد أردني-فلسطيني، ولهذا الشأن فقد عقد اجتماعاً مع حكمت المصري- رئيس مجلس النواب الأردني سابقاً-، ومع رئيس بلدية بيت لحم عام ١٩٨٥، كما أنه بدأ بالتنسيق مع الأردن لقبول بعض الشخصيات الفلسطينية للتفاوض مع اسرائيل ضمن الوفد الأردني(١٢٦).

٢- مشروع ابراهام كاتس:

في نهاية شهر آب من عام ١٩٨٦، قام ابراهام كاتس عوز وزير الزراعة الإسرائيلي- أحد زعماء حزب العمل- بطرح مشروع خاص عرف باسم «قطاع غزة أولاً»، وقد عكست آراء عوز في هذا المشروع حقيقة مواقف وآراء واتجاهات زعماء من حزب العمل، ويخلص هذا المشروع الى ما يلي:(٢٠٨)

١- تلتزم كل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل بأنه في نهاية المرحلة التي تمتد ٢٥ عاماً بنقل جميع الشؤون الإدارية لأيدي السكان المحليين الذين سيكون بإمكانهم بعد هذه الحقبة تقرير مصيرهم من خلال استفتاء سري، وقرار السكان هو الذي سيحدد ماهية السيادة على المنطقة، وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم بما في ذلك الإنضمام الى اسرائيل.

٢- منع قيام دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة في أية تسوية يتم التوصل اليها، وتقوم ترتيبات الأمن في المنطقة على اساس مستوطنات حدودية، ويتم تعزيز المنطقة الأمنية بمستوطنات وشبكة دفاعية واسعة، وسيتم تشكيل مجلس إداري ثلاثي مكون من ١٥ شخصاً بحيث يضم ٧ اسرائيليين و٤ مصريين، و٣ من السكان المحليين، ويعين رئيس امريكي لهذا المجلس تتوافر له وسائل وصلاحيات تحقيق حكم والزام.

وبعد اندلاع الإنتفاضة العربية الفلسطينية أخذت الأحزاب الإسرائيلية تتسابق فيما بينها في طرح أفكار ومشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية سلمياً، ولعل زيادة وتيرة المشاريع والمبادرات الاسرائيلية بعد اشتعال الإنتفاضة،

كان الهدف منها واضحاً وجلياً، حيث أن جميع هذه المشاريع كانت تريد أن تحدث انشقاقاً في صفوف الإنتفاضة وانهاؤها بعد أن أصبحت تهدد الأمن الإسرائيلي.(٢٠٨)

٣- مبادرة جاد يعقوبي:

بادر جاد يعقوبي، وزير الإتصالات الإسرائيلي، أحد أقطاب حزب العمل الاسرائيلي في كانون الأول من عام ١٩٨٨ إلى طرح مبادرة سلمية، تتضمن اعطاء سكان الأرض العربية الفلسطينية، والتي احتلت بعد عام ١٩٦٧ حكماً ذاتياً، و سوف لا تنسحب اسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧، ولن تكون القدس موضعاً للحوار والمفاوضات مع الفلسطينيين، وستدعو إسرائيل المفاوضين الفلسطينيين إلى اقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن، مع بقاء المستوطنات الإسرائيلية على ما هي عليه لا سيما في منطقة الأغوار وعلى طول نهر الأردن(٢٠٩).

٤- مبادرة يوسي سريد

كما تقدم يوسي سريد في ١٩٨٩/٣/٧ عضو الكنيست الإسرائيلي ومن زعماء «حركة راتس» بمبادرة سياسية تضمنت استعداده لتسوية مرحلية تتفق وما جاء في اتفاقية كامب ديفيد، واجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، وسيمثل الفلسطينيون في المرحلة الأولى من المفاوضات الفلسطينيون المنتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتعهد الفلسطينيون بوقف اعمال العنف والانتفاضة(٢١٠)، ولم تعد مقترحات شاحل عام ١٩٨٩ ومقترحات بيرز وشامير وغيرها تختلف عن المشاريع والمقترحات الإسرائيلية الأخرى.

٥- خطة شيمون بيرز لعام ١٩٨٩م:

وفي ١٩٨٩/٣/٢٢م طرح شيمون بيرز خطة سياسية لإحتواء النزاع العربي الإسرائيلي، ولقد كانت هذه المبادرة الأهم من بين المبادرات الإسرائيلية، ويعود ذلك لشخصية شيمون بيرز السياسية، والتي تحظى باهتمام بالغ لدى الإسرائيليين محلياً، ولدى قادة دول العالم الغربي خارجياً ودولياً، كما أن هذه المبادرة اعتبرت الأرضية الحقيقية للعملية السلمية بين العرب واسرائيل، ولقد حملت هذه الخطة ما يلي: (٢٠٨)

١- إقامة ثلاثة كيانات مرتبطة باتحاد فيدالي أو كونفدرالي، على نمط البنولكس، ويوجد لهذا الكيان جيشان الأول إسرائيلي والثاني أردني لحماية هذه الكيانات، وتجريد الكيان الفلسطيني من السلاح تجريداً كاملاً، على أن تحتفظ إسرائيل إنتشار قواتها في المناطق المحتلة خاصة على طول نهر الأردن لضمان أمنها، وينبغي التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار بصورة تامة لمدة عام واحد بما في ذلك الإنتفاضة الفلسطينية، حينئذ سيحصل السكان الفلسطينيون على حكم ذاتي في المناطق الكثيفة السكان، ويستطيعون إدارة شؤون حياتهم بواسطة مؤسساتهم إبتداء من القضاء وحتى الصحة، كما ستكون لهم هويات خاصة بهم، هذا في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية فإن الفلسطينيين سيكونون في خيار اتحاد مع الأردن أو اسرائيل، وإقامة تعاون اقتصادي معهما، في حين ستبقى القدس موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية، والمستوطنات تبقى على ما هي عليه (٢٠٨).

ويبدو واضحاً أن المبادرات السلمية التي تقدّم بها اليسار الإسرائيلي تحمل نفس الأفكار والرؤى، فكلها تؤكد السيادة الإسرائيلية على المناطق العربية المحتلة، والتخلي من عبء السكان العرب الفلسطينيين، كما أن اسرائيل لا تلتزم بأي موقف يتعلق بالتسوية النهائية، ولن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة، بل سيبقى هناك كيان فلسطيني هزيل يذوب بعد فترة قصيرة في ظل السيادة الإسرائيلية، وهذا ما جعل حزب العمل يرفع شعار التسوية السياسية، ويسعى بخطى حثيثة وبدعم أمريكي للوصول إلى هذا السلام المأزوم الهزيل الذي يعطي اسرائيل مركزاً اقتصادياً باهراً، ففي انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثالث عشر تضمن برنامج السياسي « لاسرائيل مصلحة كبرى وضرورية في تقدم المفاوضات لحل الوسط مع الفلسطينيين والأردن لإحلال السلام الذي يتأسس على أمن اسرائيل والإعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين كما جاء في اتفاقية كامب ديفيد » (٢١١).

مقترحات معسكر اليمين:

يعتبر اليمين الصهيوني أكثر تطرفاً من اليسار في نظرتة الى العملية السلمية، وأن كانا يقتربان من بعضهما البعض في الأفكار والمقترحات، أما في النقاط الجوهرية فانهما لا يتباينان؛ بل أن وجهات نظرهما تتطابقان في القضايا

الرئيسية، فعندما سارع اليسار في طرح المبادرات والمقترحات الخاصة بالتسوية السياسية، انهمك اليمين الإسرائيلي بشتى أساليبه في تبني عدد من المشاريع والمبادرات لتصفية الإنتفاضة، وتشجيع الحل السلمي الذي يسير وفق السياسة الإسرائيلية، والقضاء على حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة، ومن أهم المقترحات:

١- مقترحات أرنس.

أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية موشيه أرنس أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي في ٧/١/١٩٨٩م مشروعاً خاصاً به يتضمن منح السكان العرب في الضفة الغربية إدارة ذاتية، تكون مسؤولة عن المواضيع المدنية، وتكون عنواناً للمفاوضات حول تطبيق الحكم الذاتي الإداري لمدة خمس سنوات، وإجراء انتخابات في المناطق المحتلة، تستهدف انتخاب ممثلين فلسطينيين محليين يتحملون مسؤولية الإدارة الذاتية في هذه المناطق، وأن هذه التسوية السياسية يجب أن يشترك فيها الأردن، علماً أنه لا يوجد في نية الحكومة الإسرائيلية إعادة أي جزء من أراضي الضفة الغربية إلى الأردن(٢٠٨).

٢- مشروع شارون:

لقد حمل مشروع شارون نفس الأفكار التي تضمنتها خطة أرنس لكن المشروع كان يتميز بما يلي:(٢٠٨)

- ١- ابعاد قادة الإنتفاضة الفلسطينية وعددهم (١٥٠) زعيماً، وتنفيذ أبعاد لمئات الشخصيات الوطنية الفلسطينية والتي تعارض النهج السلمي الإسرائيلي، واغلاق ومصادرة العشرات من المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة بحجة أنها تعمل وتمول من منظمة التحرير الفلسطينية(٢١٢).
- ٢- تعزيز وتوسيع المستوطنات في منطقة القدس الشرقية وغزوها بكثافة سكانية.
- ٣- حل المنظمات الفلسطينية المسلحة في كل الدول العربية.

٣- خطة اسحاق شامير:

بعد أن نجح اسحاق شامير في تشكيل الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨٨م سارع إلى طرح خطوط أولية لمبادرته وأفكاره التي تعكس رؤية الليكود للحل السلمي، وهذه المبادرة ترى أن التسوية السياسية مع الفلسطينيين تكون على أساس مراحل ضمن وفد أردني فلسطيني مشتركة بمساعدة مصر، وقد تضمنت الخطة المبادئ والتفاصيل التالية(٢٠٨):

- ١- تستضيف الدولتان العظميان مؤتمراً للسلام في الشرق الأوسط، وتكون المفاوضات بعد عقد المفاوضات مباشرة بين الطرفين.
 - ٢- أن التسوية السياسية تضم ثلاثة كيانات في إطار كونفدالي.
 - ٣- يسمح للأردن والفلسطينيين وصول الموانئ الفلسطينية بعد ربط اقتصاديات هذه الكيانات الثلاث مع بعضها بشكل تبادلي على شكل سوق مشتركة.
 - ٤- سيتم تشكيل لجنة خاصة مشتركة تعنى بشؤون المياه، وملكية الأرض بين هذه الكيانات.
 - ٥- لا دولة مستقلة للفلسطينيين، ورفض التفاوض مع سوريا بأية شروط.
 - ٦- ستبقى القوات الإسرائيلية مرابطة في الأماكن المحددة لها ولن يحدث أي تغير جذري في المناطق.
 - ٧- رفض تسمية اطار المفاوضات «المؤتمر» واستبدالها بالإجتماع دون صفة الدولي أو الإقليمي واقتصار الرعاية الدولية على الجلسة الافتتاحية، وعدم مشاركة الأمم المتحدة في أية صيغة مطروحة.
- ونستنتج مما سبق أن هذه المبادرات يسارها ويمينها لم تخرج عن إطار اتفاقية كامب ديفيد، وأنها تجسد المصالح والأطماع الاقتصادية الإسرائيلية في الأرض العربية، وفي محاولة اسرائيل الجادة للإلتفاف على انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني المتأججة، وخلق تبعية اقتصادية لاسرائيل في ظل النظام الشرق أوسطي الجديد.

ومن الملاحظ أن القوى السياسية الإسرائيلية تنطلق في رؤيتها للتسوية السياسية مع العرب من فرض السلام الإسرائيلي الذي يتجاهل الإنسحاب

الإسرائيلي من الأرض العربية، وفرض قبول سياسة الأمر الواقع والتي تثبت دعائم الوجود الإسرائيلي كدولة ذات سيادة، واعطاء الإحتلال شرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وترسيخ الإستيطان، وإختراق الأسواق العربية الكبيزة بعد أن ألغت بعض الدول العربية المقاطعة الاقتصادية، ليكون الوطن العربي سوقاً استهلاكية للصناعات والبضائع الإسرائيلية، ففي برنامج الليكود الانتخابي لعام ١٩٩٢ في التحضير لانتخابات الكنيست الإسرائيلي الثالث عشر ركز الليكود على أهمية تبنيه للتسوية السياسية لدفع عجلة السلام «ستواصل الحكومة برئاسة الليكود ووضع التطلع إلى السلام في صدارة اهتماماتها، ولن تدخر أي جهد من أجل دفع السلام إلى الأمام» (١٣٧)

المبحث الثالث: الأهداف الاقتصادية

التفوق الاقتصادي في المنطقة:

بعد أن نجحت اسرائيل في تحقيق تفوقها العسكري على دول المنطقة، تسعى اسرائيل إلى تحقيق تفوقها الإقتصادي، لربط اقتصاديات الدول العربية المحدودة بالاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأمريكي العملاق، وتعتبر اسرائيل العامل الاقتصادي الذي اخذت تتأثر كل العوامل المختلفة الأخرى من عوامل سياسية، نفسية،... بهذا المنحنى بعد تشكل النظام الدولي الجديد- مدخلاً رئيسياً لتحقيق المخططات الإسرائيلية؛ حيث أن هذا العامل يضمن لاسرائيل امتلاك قوة اقتصادية رادعة وقوة كامنة كبديل عن التوسع الإقليمي الذي كانت تعتمد اسرائيل في تحقيقه من خلال القوة العسكرية، كما أن النمو الإقتصادي الذي تبحت عنه اسرائيل سيفذي احتياجاتها من «الهجرة»، كما أنه يكفل المتطلبات الاستراتيجية «للأمن» الإسرائيلي (٢١٣). وهذا يهيء لاسرائيل استخدام الطاقة الإنتاجية الكامنة، ورفع انتاجها من البضائع والصناعات، والإنتقال إلى اسلوب اقتصاديات الحجم الكبير من خلال مشاركة رأى المال الأجنبي والعربي في ارباح النفط من خلال الاستغلال المباشر للنفط، وعن طريق تصديره عبر الموانئ الإسرائيلية. (٢١٤)

لقد استطاعت إسرائيل إرساء دعائم قاعدتها الاقتصادية بما انشأته من مصانع ومزارع ومؤسسات اقتصادية، وهذه القاعدة تبحت عن سوق لتصريف

منتجاتها؛ وهذا لا يتأتى إلا من خلال تهميش الحصار الإقتصادي العربي الذي فرض على اسرائيل منذ عام ١٩٤٨م، فمن خلال التسوية السياسية، وما تمخض وسيتمخض عنها من معاهدات واتفاقيات اقتصادية وتجارية، وإقامة العديد من المشاريع الإقتصادية، ستتمكن اسرائيل من تحقيق بناء اقتصاد كبير في اقليم الشرق الأوسط الذي أخذ يحظى بعناية كبيرة لدى التكتلات الإقتصادية الدولية، كالتكتل الاقتصادي الأوروبي، وتكتل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وتكتل جنوب شرق آسيا الذي يتزعمه الإقتصاد الياباني- فاسرائيل من خلال تعميق السياسة الأمنية، والتي تتمتع بنسبة عالية من الميزانية الإسرائيلية، ففي عام ١٩٩٣ بلغت نفقات الأمن الإسرائيلي ١٨٪ من مجمل النفقات، في حين كانت نفقات الدفاع الإسرائيلي تصل في بعض الأعوام إلى ٥٠٪، ففي ظلّ السلام، ستحتفظ اسرائيل بالأرض العربية المحتلة دون أيّ ثمن، وستتمكن من اطلاق قدراتها الإقتصادية بطاقتها القصوى، لا سيما وأنها تملك قاعدة صناعية كبيرة، فالخبير الإسرائيلي «نداف هيلفي» يقول: «نحن نراهن على فترة طويلة من السلام، وهذا الأمر سيظهر على الصعيد التجاري بشكل خاص، فالأسواق المطلوبة موجودة خلف الحدود مباشرة، والبلدان العربية تستهلك الآن بضاعة اسرائيلية عن طريق طرف ثالث، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو عقد اتفاقية سلام مع الدول العربية المجاورة» (٢١٥).

ويقترح بيرز إقامة نظام اقتصادي اقليمي يتضمن انشاء مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية، وفي حقل المياه والسياحة، وبالتالي خلق مجتمع اقليمي بين دول المنطقة مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية منتخبة على غرار المجتمع الأوروبي، ويستثنى ايران والعراق من عضوية المجتمع الإقليمي المقترح؛ لأنهما يشكلان مصدر الخطر النووي على أمن المنطقة على حد تعبير بيرز فهذا النظام الإقتصادي سيؤدي إلى أن تصبح الأعمال الإقتصادية أهم من السياسة، والسوق أهم من الدول، والمنافسة أهم من الحدود القديمة، وسينتج عنه ظهور هوية شرق أوسطي جديد (٢١٦).

ويبدو أن معارضة بيرز قبول العراق وايران في النظام الشرق الأوسطي، بحجة أن هاتين الدولتين تشكلان مصدراً من مصادر الخطر النووي على أمن دول المنطقة لا تستند إلى هذه العقلانية والصحة. فاسرائيل تملك سلاحاً نووياً كبيراً،

ولكنه يعتقد أن مشاركة ايران والعراق قد يعيقان عملية التفوق الإقتصادي الإسرائيلي على دول المنطقة، لأنهما تملكان قوة اقتصادية لا يستهان بها إذا ما قورنت مع اقتصاديات دول المنطقة الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى ببرز أن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي يدعم عملية السلام مع العرب، فهو يعتقد أن السادات وعرفات والملك حسين... ايقنوا أن عملية الإنتصار على اسرائيل عملية مستحلية، لذا لجأوا إلى السلام والتنمية الإقتصادية(٢١٧).

وتسعى اسرائيل في أن تتحول إلى دولة اقتصادية اقليمية عظمى، وأن تصبح في مصاف الدول الرأسمالية، وأن تكون شريكاً لهذه الدول وليس خادماً، وهذا إلا يتم إلا إذا كسرت العزلة الإقليمية، وأقامت علاقات اقتصادية مع الدول العربية، ومن ثم توفير الشروط اللازمة من أسواق قريبة ومستلزمات انتاج أولية، وموارد طبيعية وبشرية، لقيام صناعة انتاجية قادرة على المنافسة، وعلى زيادة الصادرات وزيادة التخصص في المجالات التي تتمتع فيها اسرائيل بمزايا انتاجية نسبية(٢١٨)، بالاضافة إلى توسيع تجارتها مع العالم وجذب الإستثمارات الأجنبية التي ظلت تتجنب اسرائيل خوفاً من عدم الاستقرار السياسي، والتزاماً بالمقاطعة العربية، ناهيك أن الصيغة المطروحة للتعاون الإقتصادي ستقضي إلى قبول التفوق العلمي و التكنولوجي الإسرائيلي، ورفد الإقتصاد الإسرائيلي بالأيدي العاملة العربية الرخيصة، ومشاركة اسرائيل العرب في فائض رأس مالهم، وهذه صيغة تعمل على تكريس الوضع المتخلف للإقتصاد العربي في التقسيم الدولي والاقليمي، وتتيح للإقتصاد الإسرائيلي أن يندفع إلى الأمام بخطوات سريعة واسعة من خلال اقتسامه فائض القيمة المنتجة عبر هذه العلاقة غير المتكافئة(٢١٩).

وقد بدأت اسرائيل تحقق خطوات كبيرة نحو هذا الهدف بعد توقيعها اتفاق اعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٢م، ومعاهدة السلام مع الأردن عام ١٩٩٤م، ثم فتح كل من المغرب وتونس مكاتب اتصال مع اسرائيل، وانهاء دول مجلس التعاون الخليجي للمقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة، وتعدد اللقاءات والمؤتمرات الإقتصادية بين رجال المال والأعمال العرب والإسرائيلي، والتي وصلت ذروتها في مؤتمر إدار البيضاء عام ١٩٩٤م،(٢١٩) وفي هذه الحالة فإن اسرائيل ستتحول إلى مركز اقليمي لتجارة الترانزيت والمواصلات

والسياحة نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والذي يجعلها حلقة الوصل بين المغرب العربي والمشرق العربي، وكذلك بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وتنوي اسرائيل بالتعاون مع دول المنطقة اقامة العديد من الموانئ والمطارات وسكك الحديد لربط دول المنطقة بعضها ببعض، وربط المنطقة مع أوروبا وافريقيا، وقد أتاح اتفاق غزة أريحا، والمعاهدة الأردنية- الإسرائيلية البدء في تنفيذ هذه الخطط، فهناك خطة لإقامة شبكة طرق بين مصر والأردن عبر اسرائيل، ومشروع دمج مينائي العقبة وإيلات، وتطوير هذه المنطقة تجارياً وسياحياً، وانشاء مثلث سياحي تكون أطرافه إيلات والعقبة ومنتجع طابا المصري، وتلعب السياحة دوراً هاماً في تنمية الإقتصاد الإسرائيلي، وظهر بشكل واضح بعد توقيع اتقان أوسلو؛ حيث وصلت إيرادات السياحة الإسرائيلية عام ١٩٩٣ إلى (٢,٢) مليار دولار، بينما وصلت عام ١٩٩٢ إلى (١,٩) مليار دولار (٢١٩).

الحصول على المياه

تعتبر هذه القضية- قضية المياه- من أعقد قضايا النزاع العربي الإسرائيلي، ويعود ذلك إلى النقص الملحوظ في المياه، والذي تعاني منه معظم دول المنطقة، وما زالت هذه القضية تحظى بدراسات عدد كبير من الساسة والباحثين الإسرائيليين؛ حيث تعتبر اسرائيل من أكثر دول الشرق الأوسط حاجة للمياه، بعد ما استنفذت مواردها المائية، ومن المعلوم أن جذور الحركة الصهيونية في السيطرة على المياه تمتد إلى القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، ففي عام ١٩٠٣ قدم هرتزل مشروعاً بتوطين اليهود في سيناء، وتحويل مياه النيل إليها، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عرضت الحركة الصهيونية على الدول الكبرى في مؤتمر الصلح بأن تكون حدود الوطن القومي لليهود بحيث يبدأ من نقطة على البحر الابيض المتوسط، شمال مصب نهر الليطاني، وتمتد شرقاً لتضم كافة الينابيع التي تغذي نهر الأردن، وهي الحاصباني في لبنان، وبانياس في سوريا، حتى تصل شرقاً إلى بحيرة طبرية وكافة روافد نهر اليرموك إلى أن يصل إلى خليج العقبة (٢٢٠)، وفي عام ١٩١٩ بعث حاييم وايزمان برسالة إلى «لويد جورج» رئيس وزراء بريطانيا كانت تتضمن: «أن مستقبل فلسطين الإقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والقوى الكهربائية، وتستمدُّ موارد

المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني» (٢٢١).

ويعتقد كثير من الباحثين أن منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم عرضة لوقوع حروب على المياه، وستكون هذه المنطقة مستقبلاً بؤرة من بؤر الصراع الدولي، نتيجة النقص الحاد في المياه، وقد أكد ذلك بطرس غالي الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بقوله: «أن عقد التسعينات سيكون عقد المياه، وأن أية حروب قادمة في المنطقة ستكون بسبب المياه» (٢٢٢).

لقد حذر بنك اسرائيل في تقريره الصادر في ٢١/٥/١٩٩٠م من تدني مخزون المياه في اسرائيل في أعقاب الإسراف الزائد في استخدام المياه، كما ذكر رئيس شركة «مكوروت» الإسرائيلية أن نقص المياه في اسرائيل بلغ كمية متراكمة كبيرة تقدر بملياري م^٣، وأن الوضع ينذر بكارثة، فاستهلك المياه في اسرائيل في تصاعد مستمر، فالزراعة تستهلك ٧٥٪-٨٠٪ من المياه، ويخصص ما نسبته ١٥٪-١٨٪ للاستهلاك المنزلي، بينما يكون نصيب الصناعة ٦٪، ولهذا فإن اسرائيل تبحث بخطى حثيثة عن موارد مائية جديدة لسد احتياجاتها من المياه (٢٢٢).

١- السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

تطمح اسرائيل في السيطرة الكاملة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لسحب المياه العربية اليها لسد النقص المتزايد والعجز المائي والذي يقدر سنوياً بـ ٢٠٠-٤٠٠ مليون مكعب سنوياً (٢٢٣)، ولهذا فقد أخذت تسيطر على مياه الينابيع الموجودة في نابلس والخليل والمدن والقرى الفلسطينية، وسحبها إلى المستعمرات الصهيونية، لا سيما بعد تزايد الهجرة الصهيونية الى فلسطين، فخلال عقد الألفين تريد اسرائيل اسكان مليوني مهاجر يهودي، (٢٢٤) وهذا العامل سيساعد على استنزاف مواردها المائية، وهذا ما عبّر عنه وزير الزراعة الإسرائيلي عام ١٩٩٤م بقوله: «إذا ما بقي الوضع عليه في اسرائيل فإن اسرائيل ستواجه سنة ٢٠١٠ نقصاً كبيراً في المياه يصل إلى ٤٠٠٠ مليون كوب من الماء، وأضاف بأن المواطن الإسرائيلي يستهلك يومياً من المياه (١,٨) مليار كوباً، وأنه في عام ٢٠١٠ سيرتفع حجم الإستهلاك ليصل إلى (٢,٢) مليار كوباً من الماء سنوياً» (٢٢٥).

ومن المعلوم أن اسرائيل حالياً تستغل معظم مياه الضفة الغربية، حيث تشكل مياه الضفة الغربية ٤٠٪ من مياه اسرائيل، وتعتبر بحيرة طبريا التي تغذي اسرائيل سنوياً حوالي ٦٠٠ مليون م^٣ من اجمالي الإستهلاك العام من أهم مصادر المياه لإسرائيل، وتعتبر هذه البحيرة من أعذب مياه العالم، وحرصاً على عدم زيادة الملوحة في مياه البحيرة، فقد اضطرت السلطات الإسرائيلية بالتعاون مع شركة «مكورتا» الإسرائيلية عام ١٩٩٠م إلى استخدام ما نسبته ٤٠٪ من مياه البحيرة بعدما تدنى مستوى المياه فيها إلى ما دون ٧ سم عن الخط الأحمر(٢٢٦).

ولقد اتبعت اسرائيل مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالها عام ١٩٦٧م سياسة مائية صعبة إذ حرمت ابناء الشعب العربي الفلسطيني من حفر الابار الأرتوازية، مع العلم أن ٩٠٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدون على الزراعة، ومنذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٩٢ لم تسمح اسرائيل للمواطنين العرب بحفر آبار ارتوازية إلا (٧) سبعة آبار وبعد موافقة صعبة، كما أن السكان العرب يخضعون لنظام توزيع الحصص الصعب، وهكذا فإن اسرائيل تحرم أبناء الشعب العربي الفلسطيني من حقوقهم المائية، تستغلها لصالح اليهود الجدد (٢٢٢).

وفي دراسة أعدتها مؤسسة «أرماتد همر» الإسرائيلية حول نقص المياه الذي ستعانيه اسرائيل في المستقبل، ترى هذه المؤسسة أن الأزمة المائية في اسرائيل تتفاقم سنة بعد سنة بسبب زيادة استهلاك المواطن الإسرائيلي من المياه؛ حيث يصل سنوياً على الأقل إلى ٩ مليون م^٣، وهذه من شأنه أن اسرائيل ستعتمد مستقبلاً على المياه الجوفية، وهذه سيخلق مشكلة زيادة الملوحة في مياه الآبار وتعتقد هذه المؤسسة بأن حلّ مشاكل اسرائيل المائية لا تحل إلا بجلب المياه إليها من الخارج(٢٢٧).

ويدعي بعض الخبراء الإسرائيليين، ومنهم الخبراء العاملون في المعهد الجغرافي في جامعة تل أبيب، أنه لا يوجد نقص في المياه في منطقة الشرق الأوسط، بل أن المسألة تنحصر في توافر الإستهلاك من جانب دول المنطقة للتوصل إلى تعاون مشترك فيما بينهم، ومن جهة أخرى يعتقد البرفسور «ارنوف سوفير» الأستاذ في جامعة حيفا أنه إذا لم تتوجه دول المنطقة نحو أهداف

إيجابية في كل ما يتعلق بالتسوية والسلام، فإن مشكلة المياه ستشكل في السنوات القريبة القادمة سبباً رئيسياً لنشوب الحرب (٢٢٦).

ولقد حظيت المسائل المائية أهمية خاصة في المفاوضات المتعددة الأطراف، فاعتبرت إسرائيل أن مياه الضفة الغربية غير قابلة للنقاش ما لم تحصل إسرائيل على بديل ملائم وكاف من الدول العربية، ويعتبر الإسرائيليون أن تخلي إسرائيل عن مياه الضفة الغربية معناه خنق إسرائيل، ولهذا فإن إسرائيل حددت موقفها بوضوح بشأن المياه مع الوفد الفلسطيني أن تواصل الإحتفاظ بالسيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة والتي يتضمنها- الحكم الذاتي- بسبب أزمة المياه داخل الخط الأخضر أراضي ١٩٤٨. (٢٢١)

ولقد تضمن الملحق الثالث من البروتوكول الإقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي حق إسرائيل في السيطرة على مياه الضفة الغربية (٢١٤).

١- اعتراف الجانب الفلسطيني بحق إسرائيل في استغلال المياه في منطقة الحكم الذاتي.

٢- مشاركة إسرائيل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة في احتياجاتهم المائية.

٣- حق إسرائيل في المشاركة في تطوير أية مشاريع مائية مستقبلية.

٢- السياسة المائية الإسرائيلية تجاه الأردن.

تعود بداية الأطماع الصهيونية في المياه الأردنية إلى بداية العشرينات، ففي عام ١٩١٩م قدم «بنحاس روتنبرغ» وهو من أوائل قادة الإستيطان اليهودي، ومؤسس أول شركة كهرباء يهودية في فلسطين، ومن مواليد مدينة روماني في اوكرانيا، وهو خريج المعهد التكنولوجي في بيثربغ، وعمل مهندساً للمياه في إيطاليا، فابتكر اسلوباً جديداً في بناء السدود لاستغلال الطاقة المائية في استخراج الطاقة الكهربائية، حيث قدم مشروعاً يقضي بانتاج الكهرباء من نهر الأردن ونهر اليرموك، ولقد تمكن عام ١٩٢٣م من تأسيس شركة كهرباء يهودية في فلسطين بدعم من زعماء اليهود واغنيائهم، وبموافقة وزير المستعمرات البريطاني «ونستون تشرشل». وتمكن عام ١٩٢٢م من ربط فلسطين كلها باستثناء مدينة القدس بشبكة كهربائية واحدة، يقول بنحاس روتنبرغ: «لكي نمكن انفسنا لبناء تطور اقتصادي لأرض ابنائنا، يجب استغلال مواردها الطبيعية، ولتحقيق ذلك

يتطلب الأمر استغلال واستثمار مناطق غور الأردن في الإتجاه الصحيح، وذلك عن طريق تحريج هذا الوادي، وبناء برك لتجميع المياه؛ لاستغلال مياه نهر الأردن في سنين الجفاف» (٢٢٦).

وفي عام ١٩٥٣م زادت طبيعة المعركة المائية بين اسرائيل والأردن، إذ حولت اسرائيل مجرى نهر الأردن قرب جسر بنات يعقوب، لتنفيذ مشروع المياه القطري، وتدخل الرئيس الأمريكي انذاك «ايزنهاور»، فأرسل مبعوثه «أريك جونسون» إلى المنطقة، واستطاع جونسون بلورة مسودة اتفاق عرف باسم مشروع جونسون (٢٢٦)، وحسب هذا المشروع فقد حصلت اسرائيل على قسم كبير من المياه الأردنية، ولم تكتف بهذا بل قامت بحفر قناة قرب مستعمرة «مشمار هيردن» لتمويل مياه بحيرة طبريا إلى النقب (٢٢٧).

وفي عام ١٩٨٧م وقعت سوريا والأردن على اتفاق يتم بموجبه عمل سد قرب محطة المقارن، وبموجب هذا المشروع سيحصل الأردن على كميات من المياه لتأمين احتياجاته من مياه الشرب والري، ولكن اسرائيل أخذت تنظر إلى هذا المشروع بعين الريب والشك، فشددت من سيطرتها على المياه الأردنية واللبنانية. (٢٢٦)

إن مشكلة المياه بين اسرائيل والأردن توصف بأنها مقياس خاص من مقاييس الصراع الجيوبوليني- الجغرافي السياسي- لا سيما بعد توسع اسرائيل في مشاريعها الزراعية وتنفيذ سياسة الإستيطان في الضفة الغربية والجولان، فهي تطمح في المياه العربية انطلاقاً من استراتيجية اساسها التوسع والهيمنة الإقليمية، ولسد النقص المتفاقم في المياه والذي ما فتأ يزداد ويتعاظم أثر الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفياتي، وهذا ما عبر عنه رابين بعد المناقشات المطولة بين الوفدين الإسرائيلي والأردني حول هذه المسألة: «إن المشكلة الصعبة مع الأردنيين والتي يصرون عليها هي مسألة المياه، إما مع الفلسطينيين فإننا نشرب الماء نفسه، من البئر نفسه، وأحياناً حتى من الأنبوب نفسه» (٢٢٨).

قناة البحرين

أخذت الأحزاب الإسرائيلية لا سيما الحزبان الكبيران- العمل والليكود- تتنافس فيما بينها لشقّ قناة البحرين التي تربط البحر المتوسط بالبحر الميت، والبحر الاحمر عبر قناة بالبحر الميت، ففي ١٩٨٠/٨/٢٤ اتخذ حزب العمل قراراً

برغبته في تنفيذ المشروع الشمالي والذي يقضي بربط البحر المتوسط بالبحر الميت، في حين تبنى الليكود المشروع الجنوبي والذي يتم بموجبه ربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وقد رحب الإسرائيليون بهذا المشروع، واعتبروه متنفساً لمواجهة أعباء الطاقة بسبب توقع الخبراء لنضوب النفط في اسرائيل في غضون ٣٠-٥٠ عاماً، وستستفيد اسرائيل من هذا المشروع؛ لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الفرق بالارتفاع بين البحر الميت والمتوسط، وهذا يوفر على اسرائيل ٦٠٠ مليون دولار، وبالتالي تخفف اسرائيل من استخدام النفط والفحم والوقود السائل، وتحلية المياه المالحة، واستصلاح الأراضي الصحراوية، ونتاج الوقود من الزيت الحجري، بالإضافة إلى الاستفادة من إقامة المشاريع الصناعية والإقتصادية المتعددة (٢٢٩).

ويبين بيرز أهمية قناة البحر الأحمر- الميت بأنها ستنقل المياه من البحر الأحمر إلى الميت؛ لتعويض كمية المياه التي تحولها اسرائيل والأردن من نهري اليرموك والأردن لأغراض الري، كما أن هذه المياه ستكون عوناً لإقامة مئات المشاريع الإقتصادية كتربية وتطوير تربية الأسماك، ومشاريع سياحية ... الخ (٢١٧).

ولقد تضمنت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية حق اسرائيل في مشاركة الأردن بمياهه في نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية في وادي عربة، فلقد جاء في المادة السادسة من المعاهدة، والمتعلقة بشأن المياه: «إن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه تكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك امكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل ضمن اطر المجالات التالية: (٢٣٠)

- أ- تنمية الموارد المائية الموجودة فيها والجديدة، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، كما هو ملائم وجعل ما يهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك من خلال مراحل استخدامها.
- ب- منع تلوث الموارد المائية.
- ج- التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.

د- نقل المعلومات والقيام بنشاطات البحوث والتطوير المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه، فضلاً عن استعراض امكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

كما تضمنت المعاهدة «يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منها وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات النوعية المبينة في الملحق رقم (٢) والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم (٢٣٠-٤١).

٣- السياسة المائية الإسرائيلية تجاه لبنان:

تمكنت اسرائيل عام ١٩٦٧ من احتلال منطقة الجولان السورية: واجزاء اضافية من الأراضي اللبنانية القريبة من نهر الحاصباني وبخاصة قرية «الفجر» القريبة من ينابيع نهر الوزاني الذي تتجمع مياهه بفعل تدفق مياه نهر الحاصباني إلى مجراه (٢٢٧).

وبعد عملية الغزو الإسرائيلي الجاثم للجنوب اللبناني عام ١٩٨٢م، تمكنت من السيطرة على منابع المياه اللبنانية، فسيطرت على سد بحيرة القرعون الذي ينتج ثلث حاجة لبنان من الطاقة الكهربائية، وتمكنت من نقل المياه اللبنانية إلى فلسطين بعد تجميعها في البحيرة المذكورة، ونقلها من خلال أنابيب كانت قد عملتها اسرائيل في سنة ١٩٧٨، ودفنتها في تلة مرجعيون بشكل سري، وفي سنة ١٩٨٢ قامت بمد أنابيب جديدة ودفنتها قرب مطار عسكري في الجنوب اللبناني، حيث تتجمع مياه الينابيع والمياه الجارية من الجبال وجبل الشيخ، وتنقلها عبر هذه الأنابيب إلى الأراضي العربية المحتلة لم المستعمرات بالمياه بعد تدفق الهجرة اليهودية بشكل متزايد ودائم إلى فلسطين (٢٢٣).

استغلال مياه الليطاني:

قامت اسرائيل بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي، ومدت أنابيب ضخمة بطول عشر كيلو مترات من مجرى نهر الليطاني قرب بلدة سريان، وحتى خزانات مشروع الطيبة، كما بنت شبكة أنابيب أخرى بطول ٢٥ كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عتيا الشعب، وفي هذه المنطقة وضعت خزانات ضخمة لاستغلال مياه نهر الليطاني وتحويلها إلى الجليل، كما دعمت هذا المشروع بشق

نفق طوله ٧ كم قرب قرية كفر علا حتى وادي ميماس في مرجعيون، وعبر هذا النفق تستهلك اسرائيل ١٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني بعد تحويلها إلى بحيرة طبريا (٢٣٠).

كما تمكنت اسرائيل من تحويل ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر إلى نهر الأردن؛ لاستغلال المسقط المائي لبحر الجليل ٢٠٠م تحت سطح البحر لتوليد الطاقة الكهربائية (٢٢٧).

ومع تزايد الحديث عن المشاريع المائية في ظل التسوية السلمية قدّم «اليشع كالي» العقل المدبر لمشروعات المياه الإسرائيلية، خطة لاستغلال المياه اللبنانية بعد التوصل إلى السلام مع لبنان تقوم هذه الخطة على نقل المياه اللبنانية إلى اسرائيل عبر نفق من نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني أو إلى نهر العيون، واستغلال هذه المياه تحت ذريعة توليد الكهرباء، واطاف هذا الباحث بأن تصريف مياه الليطاني سيكون بواسطة انشاء بحيرة اصطناعية قرب بحيرة القرعون، وانشاء خزان الحردلي والذي يمكن اقامته في أعلى بركة الليطاني، وحينئذ يمكن تحويل مياهه إلى اسرائيل (٢٢١).

٤- السياسة المائية الإسرائيلية تجاه سوريا:

تعتبر مرتفعات الجولان المصدر الأول للمياه في فلسطين المحتلة حيث تسقط من أحواض جبل الشيخ أمطار سنوية تتراوح بين ١٥٠٠-١٧٠٠ ملم يدخل معظمها باطن الأرض؛ ليشكلّ الينابيع التي تتدفق عبر الأنفاق الأرضية التي تكون فيما بعد منابع نهر الأردن الرئيسية الثلاث: البانياس والحاصباني والدان، وتقدر امطار منطقة الجولان السورية بحوالي ١,٢ مليار متر مكعب من الماء، وهكذا فإن ٣٠٪ من كميات المياه المستهلكة في اسرائيل تأتي من مرتفعات الجولان، ولا شك وأن اسرائيل ستحاول الخروج بأفضل الشروط الممكنة على صعيدي الأمن والمياه وهذا ما يفسر قرار الكنيست الاسرائيلي الذي صدر بعد أقل من اسبوعين من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام باعتبار الجولان منطقة اسرائيلية غير قابلة للتفاوض (٢٢١).

ومما تجدر الاشارة أن اسرائيل قامت بحفر الآبار الارتوازية بشكل كثيف في منطقة الجولان السورية بعد احتلالها عام ١٩٦٧م لسد حاجة اليهود

المستوطنين في الهضبة، إذ تغطي هذه الابار ٨٥٪ من حاجة المستوطنين المائية، (٢٠٤) وأقامت محطة لضخ المياه في بركة دام عند سفوح جبل الشيخ، حيث تستقبل هذه البركة السيول الناجمة من ذوبان الثلج فوق الجبل بطاقة مقدارها (١,٥) مليون م^٣ (٢٣١).

ولقد حظيت منطقة الجولان أهمية خاصة عند الساسة الإسرائيليين ففي عام ١٩٨٥م أقدمت اسرائيل على تنفيذ خطة لمد وتعزيز المياه إليها بطاقة تبلغ ٤٦ مليون متر مكعب، ويكون التزويد على النحو التالي: (٢٢٣)

- ١- من بحيرة طبريا ١٦ مليون م^٣.
- ٢- من نهر اليرموك ١١ مليون م^٣.
- ٣- من الآبار الارتوازية والينابيع ١٠ مليون م^٣.
- ٤- من الخزانات الإصطناعية ٩ مليون م^٣.

ولا تكمن الأهمية الحقيقية التي تتذرع بها اسرائيل في احتلالها للهضبة في أن الهضبة لها ارتباط تاريخي وتوراتي باليهود، ولا من أجل السيطرة على المياه فيها فحسب، بل يتعدى ذلك في أنها تتمكن من السيطرة على منابع المياه اللبنانية، وهذا ما ساعدها من وضع قبضتها على مياه الليطاني والحاصباني والعيون، وغيرها من المصادر المائية اللبنانية (٢٣٢). ولعل ما يؤكد هذا القول ما عبّر عنه ارئيل شارون بقوله: «إن منطقة هضبة الجولان هي منطقة غنية بمصادر المياه، وهذا ما يدفع باسرائيل إلى الإحتفاظ بها إلى الأبد، وعدم التنازل عن أي جزء منها» (٢٣٣).

وإذا كانت الترتيبات الأمنية التي يمكن التوصل إليها بين سوريا واسرائيل تقضي بنزع السلاح في المناطق الحدودية بين البلدين، وإقامة مراكز مراقبة وتحذير الكتروني بين الجانبين، فقد خططت اسرائيل بضرب كل المشاريع الحدودية السورية- الأردنية- اللبنانية على الصعيد المائي، فطرحت على الأردن مخططات ومشاريع مائية ترى أنها ضرورية لتعزيز السلام مثل: نقل مياه مصرية ولبنانية إلى الأردن عن طريق اسرائيل، واقامة مشروعات مشتركة لاستمطار الغيوم، وتقاسم مياه نهر الأردن ونهر اليرموك بحيث يكون لاسرائيل ٤٠٪ وللأردن ٤٥٪ وسوريا ولبنان، ويرى الخبير الإسرائيلي «اليشع كالي»

أن مصلحة الأردن في التعاون مع إسرائيل في هذا المجال يكمن من أن البديل الإسرائيلي أقل تكلفة مادية من أي بديل للتعاون سواء مع سوريا لبناء سد المقارن، أو مع العراق لنقل مياه الفرات إلى الأردن. (٢٢١)

التصورات الإسرائيلية للمشاريع المائية في ظل السلام

التصور الإسرائيلي لكيفية الحصول على مياه النيل

تزعم إسرائيل أن مشكلة نقص المياه التي تعانيها إسرائيل والأردن والدول المجاورة ستبقى قضايا ساخنة في الصراع العربي الإسرائيلي، وتزيد من نسبة الصراع في هذه المنطقة إذا لم تحل هذه القضية بشكل تام، وترى أن جزءاً من هذا الحل يكمن في نقل كميات ضئيلة من مياه النيل- لا تشكلُ عنصراً مهماً في الميزان المائي المصري- في اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب والضفة الغربية والأردن، وتستطيع هذه الكميات أن تشكل في هذه المناطق عنصراً حاسماً في القطاع المحلي للمياه، وتبرر إسرائيل هذه الخطوة بأن الكميات التي سيتم نقلها تكون أصلاً من فائض النهر عن حاجات الري، وفي إمكان هذا الفائض الذي يتكون في فصل الشتاء يغذيه المشروع المطروح. (٢٢١)

ويزعم «اليشع كالي» صاحب هذه الفكرة أن باستطاعة مصر انشاء العديد من المشاريع المختلفة في منطقة سيناء، ولكن هذا المشروع يتطلب شق قناة مصرية لتنقل مياه النيل إلى البحر المتوسط والعكس صحيح، وبناء على هذا المشروع فإن مصر ستوسع من مشاريعها المائية، ويسمح لها إقامة العديد من المشاريع الزراعية والتنموية في هذه المنطقة، ناهيك عن الخلفية التي ستكسبها مصر في عملية تبادل المياه. (٢٠٢)

التصور الإسرائيلي لكيفية الحصول على المياه من تركيا

يقترح وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيرز فكرة جديدة لحل أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط عن طريق نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل وسوريا والأردن، ويتكون هذا المشروع من خطين بحيث يشمل الأول من الأنبوب الشرقي ويمتد من تركيا ويمر عبر سوريا إلى الأردن ثم إلى إسرائيل إمّا الخط الثاني فيمر من سوريا إلى المملكة العربية السعودية، ثم إلى دول الخليج العربي. (٢١٧)

وقد التقى وزير الخارجية الإسرائيلي بيرز «تورجوت اوزال» في مستردام في ٨/ابريل من عام ١٩٩١م بخصوص هذا المشروع، وقد اتفق الجانبان على أن تزود تركيا اسرائيل وجيرانها العرب بالمياه عبر «خط السلام» (٢٢١).

الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل

يعاني الاقتصاد الإسرائيلي - نتيجة الأهداف الصهيونية- من أعباء وعقبات أهمها الهجرة اليهودية، وندرة الموارد الطبيعية والمواد الخام، والسوق الشرائية لاستيعاب منتجاته، فهو بحاجة للخروج من العزلة السياسية والاقتصادية التي تطوقه لتحقيق التنمية الاقتصادية (٢٢٤).

لقد كان لمباحثات مدريد الأثر الكبير والفعال لجعل اسرائيل تحقق ما كانت تطمح اليه لإلغاء العزلة الاقتصادية والسياسية طوال سنوات عديدة، فقد أقامت علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول مثل الصين والهند وفيتنام، ولقد كانت هذه الدول وغيرها مغلقة بوجه اسرائيل، ومن خلال مدريد والتسوية السلمية فتحت هذه الدول اسواقها الاستهلاكية للسلع الإسرائيلية (٢٣٥).

وثمة حقيقة ثابتة لا يمكن نكرانها، وهي أن المقاطعة العربية بالرغم من أنها لم تستطع أن تحقق كامل أهدافها، إلا أنها كانت عائقاً أمام تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن هذه المقاطعة والجدار الاقتصادي العربي أمام الاقتصاد الإسرائيلي قد أصيبت بثغرة أساسية بعد توقيع المعاهدة الإسرائيلية المصرية، ولقد اعتبرت اسرائيل هذه الإتفاقية أهم ثمرة للقضاء على المقاطعة الاقتصادية، حتى تستطيع أن تتسلل من خلالها إلى السوق العربية (٢٣٦).

وبعد مؤتمر مدريد، وبدء التسوية السلمية بين العرب واسرائيل، استطاعت اسرائيل أن تتوصل إلى عقد اتفاق أوسلو- الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي عام ١٩٩٣م، وعقد المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية عام ١٩٩٤م، وبهذا تم الإختراق الثاني للمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، ففي المادة السابقة من المعاهدة بشأن العلاقات الاقتصادية تضمنت المعاهدة إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة. (٢٣٠)

ولقد كان لإنعقاد المؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء- ولاحقاً مؤتمر عمان الإقتصادي(٢٢٧)، كما جاء قرار دول مجلس التعاون الخليجي إنهاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، أثره الواضح في اضعاف ورقة المقاطعة الإقتصادية العربية لاسرائيل(٢٢٨).

ويمكن القول أن احتمال الغاء المقاطعة المباشرة مع اسرائيل أمر وارد بدرجة كبيرة في المستقبل القريب، في ظلّ التطورات السريعة لإقامة سوق شرق أوسطية في المنطقة، ولم تكن هذه المحاولة الوحيدة التي ساهمت اسرائيل فيها لاختراق المقاطعة، ففي خلال الفترة العصبية من عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٥م، استطاعت اسرائيل الحصول على مواد تموينية كالسكر والشاي والبن والتبغ من الأردن ولبنان، كما أنها تمكّنت من تأمين النفط من العراق عبر خط أنابيب النفط العراقي الذي ينتهي بحيفا عبر الأردن، وذلك منذ عام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٦م؛ حيث تم تفجير هذا الخط اثناء العدوان الثلاثي على مصر، ومنذ عام ١٩٦٧م- ١٩٧٥م استطاع أن يدخل إلى الاردن عبر اسرائيل أكثر من مليون سائح، مما أدى إلى تدفق عملات صعبة قدرت بأكثر من (٧٥٠) مليون دولار إلى الخزينة الإسرائيلية، كما تسربت إلى الدول العربية المنتجات الإسرائيلية عبر الجسور القائمة على نهر الأردن تحت ذريعة «دعم صمود سكان ومنتجات المناطق المحتلة»، ومن خلال الجسر الطيب الذي اقامته اسرائيل في الجنوب اللبناني، تسربت المنتجات والسلع الإسرائيلية إلى الجنوب اللبناني بذريعة تقديم المساعدات الإنسانية لسكان الجنوب اللبناني، وتشير المصادر الإسرائيلية أن اسرائيل صدّرت إلى لبنان سلع بقيمة ٦٠ مليون دولار من شهر تموز/ يوليو ١٩٨٢ وحتى نهاية العام نفسه (٢٢٨).

ومن أهم العوامل التي ساهمت في كسر جدار المقاطعة الإقتصادية، تغلغل البضائع الإسرائيلية إلى البلاد العربية عبر طرف ثالث، ولقد زاد هذا التغلغل عبر جزيرة قبرص نظراً للموقع الجغرافي الذي تتمتع به قبرص من موقع متميز فهي بوابة استراتيجية للمطنقة العربية، وكان هذا يتم أما من اسرائيل إلى الموانئ القبرصية لتزود بعلامات تجارية مميزة، ثم تأخذ طريقها إلى الأسواق العربية على أنها بضائع قبرصية أو أوروبية، وأما أن تشحن من اسرائيل سلعاً ومواد خاماً، ثم تقوم مصانع اقيمت لهذه الغاية من قبل شركات «أوف شور» بإعادة تصنيعها وتزويدها بعلامات تجارية مميزة تشير إلى أنها صنعت في قبرص.(٢٢٨)

ونتيجة للمعاهدة المصرية- الإسرائيلية تقوم مصر باستيراد شتلات بذور وبذور للزراعة وفلاتر لتنقية المياه، ومعدات رش المياه للري، كما تقوم باستيراد كميات الأفراخ الصغيرة للتهجين والسلالات(٢٣٨).

وبعد اعلان المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية في وادي عربة في ٢٦/١٠/١٩٩٤م، قال رئيس الإتحاد الصناعي الإسرائيلي «دان فروفر» في أول اجتماع بين رؤساء القطاع الإقتصادي الخاص الإسرائيلي والأردني: «إن الإقتصاد الأردني أصغر بكثير من الإقتصاد الإسرائيلي، ولهذا لا يجب أن نعتبره سوقاً ذات قدرة كبيرة للاستيعاب، وإنما شريكاً بحيث عن طريقه سنستطيع الوصول إلى الأسواق الأخرى المغلقة أمامنا في هذه المرحلة»(٢٣٩).

وفي صحيفة معاريف ١١/٣/١٩٩٤م رحبت اسرائيل بمؤتمر كزبلانكة؛ إذ أنه ساهم في تخفيف الحظر الاقتصادي المفروض على اسرائيل، ولكن الصحيفة المذكورة ترى أن أهميته الإقتصادية لم تكن هامة، وذلك لأن كثيراً من الشركات لم تدع إلى الإشتراك في هذا المؤتمر الإقتصادي، ولهذا فإن المؤتمر لم يسفر عن شيء يذكر بخصوص التعاون الإقتصادي بين الدول العربية واسرائيل. (٢٤٠)

إقامة النظام الشرق أوسطي

يقترح شيمون بيرز وزير الخارجية الإسرائيلي- مهندس السلام- إقامة النظام الإقتصادي الإقليمي على مرحلتين: الأولى تتضمن انشاء مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية لإرساء قواعد السلام على أسس اقتصادية صلبة، أما الثانية فتتضمن إقامة نظام شرق أوسطي كامل، وهذا بدوره يتضمن إقامة العديد من المشاريع الإقتصادية المختلفة، وإقامة سوق اقتصادية مشتركة، ومؤسسات مركزية منتخبة على غرار المجتمع الأوروبي(٢١٧)، ويرى بيرز في كتابه الشرق الأوسط الجديد أن هذه المشاريع المشتركة تخلق مصلحة مشتركة بين الدول الأعضاء في هذه السوق، وهذا الأمر من شأنه أن يعزز السلام.(٢١٧)

المشاريع الاقتصادية

بعد تدمير القوة العسكرية العراقية، أخذت التسوية السياسية تطفو على سطح المنطقة العربية، وبات واضحاً وجلياً أن المنحنى الاقتصادي أخذ يؤثر على

باقي عوامل الصراع العربي الإسرائيلي الأخرى، ولا غرو أن يبرز النظام الإقتصادي الشرق أوسطي بعد أن تبلور وتشكل النظام الدولي الجديد، فالنظام الشرق الأوسطي أخذ يتشكل ويتبلور في رحم النظام الدولي الجديد، والذي أصبح العامل الإقتصادي سمته البارزة بعد أن ظل العامل الأمني سائداً النظام الدولي في ظلّ الثنائية القطبية.

إنّ ظاهرة التحول في الصراع العربي الإسرائيلي من صراع ايديولوجي وعسكري وثقافي إلى صراع تنافس اقتصادي، ظلّ هدفاً اسرائيلياً يشغل بال الساسة والاقتصاديين الإسرائيليين، وذلك لإعطاء الصراع بعداً اقتصادياً مجرداً من معانيه الأيديولوجية والثقافية والدينية التي تسكن أعماق النفس العربية، ولخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين يصعب فصم عراها، بحيث تكون على غرار نمط العلاقات الإقتصادية الأميركية- اليابانية والأمريكية- الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى تبقى هذه المشاريع والعلاقات رادعاً لخلق مشاريع وحدوية عربية على جميع الأطر والأصعدة، وبديلاً للرابطة الاسلامية والوحدة العربية وهذا ما عبر عنه بيرز بقوله: «اعتقد ان القضية الإقتصادية سوف تكون القضية الرئيسية في الشرق الأوسط في السنوات القادمة، وإذا لم تعالج هذه القضية يمكننا أن نتوقع حدوث صدمات كثيرة جداً» (٢١٧) وبعد أن قطعت اسرائيل مشوارها في السلام مع الأردن، وطراً تقدم في مجال التعاون الإقتصادي قال: «إننا لم نعد جيراناً من ناحية جغرافية، وإنما جيراناً يخلقون علاقات ثقافية واقتصادية، واننا سنحاول إقامة مثلث اقتصادي يشكل ارضية لسقف اقتصادي على غرار البينولكس» (١٤٠).

إن الحديث عن النظام الشرق الأوسطي ليس جديداً، ففي عام ١٩٨٦م دعا بيرز الدول العربية انشاء نظام اقتصادي يشمل اسرائيل والدول العربية، واقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة في هذه المنطقة على غرار مشروع مارشال لانعاش أوروبا، وهذا يتطلب الدعم المادي من الولايات المتحدة ودول أوروبا لإنشاء ما يعرف «صندوق تطوير الشرق الأوسط» ليتولى دعم المشاريع الاقتصادية المزمع اقامتها، وربط التطور الاقتصادي بتطورات السلام ودعمه (١٢٨).

ويرى الوزير الإسرائيلي ألون- حكومة رابين الجديدة- بأنه لا بد من عمل «كومنولث الشرق الأوسط» ليضم اسرائيل وبلدان الشرق الأوسط بهدف

الإستفادة من الثروات الطبيعية ومصادر المياه، وعمل تكامل وشراكة اقتصادية حقيقية في جميع الحقول والأصعدة الاقتصادية والأمنية لكنه يؤكد على أن هذا الأمر يتطلب جسوراً اقتصادية مفتوحة، فعندما تكون الحدود مغلقة لا يكون هناك سلام، وهو يرى أن السلام الحقيقي ينفرس وتثبت دعائمه عندما تكون شعوب الأقطار المعنية بالسلام مطلقة الحرية في الانتقال وممارسة التجارة بدون قيود. (٢٤٢)

الخطوط الرئيسية للمشاريع

تمحورت كافة الخطوط في جميع المشاريع والصيغ والطروحات على المنافع الإقتصادية التي ستجنيها الدول الشرق أوسطية نتيجة الانفتاح الإقتصادي بين العرب واسرائيل وفي مجالات عديدة أهمها:

١- الزراعة:

ظلت الزراعة المورد الأكثر أهمية لدى العديد من بلدان الشرق الأوسط كأحد مكونات الثروة والغذاء لهذه الأقطار، وبسبب ارتفاع عدد السكان، وقلة الغذاء، وندرة المياه ازدادت أهمية القطاع الزراعي بشكل ملحوظ لا سيما في الأقطار العربية سوريا، الأردن، لبنان... الخ فأخذت تعاني من نقص واضح في المواد الغذائية الرئيسية كالقمح والشعير والسكر والرز واللحوم، وتتمتع اسرائيل بفائض في حساب الميزان التجاري للمنتجات الزراعية، بفضل استخدام افضل وسائل الري والبذور والاسمدة الزراعية المحسنة، بالإضافة إلى توفر رأس المال والأيدي العاملة الماهرة المتخصصة، ومكنة الزراعة، وقد أدت هذه العوامل الى زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الإنتاج بحاجة إلى سوق تستهلك الفائض الإنتاجي، ويمكن أن يكون الوطن العربي سوقاً استهلاكياً للمنتجات الزراعية الإسرائيلية. (٢١٥)

وتطمح اسرائيل للهيمنة على المشاريع الزراعية المشتركة وغيرها في المنطقة من خلال تقدمها الزراعي الحديث، وامتلاكها للأيدي الزراعية المتخصصة، وبحوزتها تكنولوجيا زراعية متطورة أرقى وأكثر تطور من أي بلد شرق أوسطي آخر، وهذا التميز سيؤهل اسرائيل أن تكون الأقوى والأقدر في الصراعات والتنافس الاقتصادية في المنطقة بصورها المختلفة (٢١٥). ففي المادة الثانية

والعشرون من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية نصت على «أن الطرفين سيتعاونان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة» (٢٣٠).

وبعد توقيع اتفاق باريس بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل دخلت عشرات الأطنان من البندورة والفلفل والخيار والبطاطا الفلسطينية السوق الإسرائيلية ولقد انتاب المزارعون الإسرائيليون موجة من التوتر والخوف بعد أن أغرقت الخضروات الفلسطينية السوق الإسرائيلية، لكن الوزير الإسرائيلي ابراهام شوحط سارع إلى دفع تعويضات للمزارعين الإسرائيليين (٢٤٣)، في حين رأى وزير الزراعة يعقوب تسور أن الهدف من هذا الأمر هو فتح الحدود وارساء الجسور المفتوحة لتعميق مفهوم السلام، وأعرب تسور أن الزراعة الفلسطينية لن تتطور ولن تتقدم بسبب قلة المياه، وكثرة الأمراض التي تصيب الخضروات الفلسطينية، وقال أنه إذا كانت اسرائيل تستورد بعض الخضروات الفلسطينية فإن سلطة الحكم الذاتي ستكون سوقاً لا بأس بها للحليب ومشتقاته والفواكه الإسرائيلية ذات الجودة العالية، حيث أنه أكثر من ٢٠٪ من الفواكه الإسرائيلية تذهب إلى الأراضي الفلسطينية، وأن هذا الاستهلاك سيزداد في المرحلة القادمة عندما سيرتفع قريباً مستوى الحياة في المناطق، وحينئذ سيرتفع الإستهلاك، ناهيك على أن الإستقرار والأمن الذي ستشهده المنطقة في المرحلة القادمة سيزيد من عدد السياح والزوار الذين سيشترون الخضروات والفواكه والسلع الإسرائيلية. (٢٤٤)

ويرى بيرز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه اسرائيل في حقل الزراعة في الفترة القادمة؛ لأنها تملك التكنولوجيا، ويرى أن اسرائيل يمكن أن تساهم مع الدول الصديقة التي ترتبط مع اسرائيل بعلاقات دبلوماسية في المشروع في استخدام التكنولوجيا الإسرائيلية لزيادة الإنتاج الزراعي. ويعطي مثلاً لذلك المغرب الذي استفاد من مؤسسات وأبحاث اسرائيلية لتطوير زراعته، واستصلاح الصحراء القاحلة لتتحول إلى حزام أخضر. (٢١٧)

النقل والمواصلات

حظي قطاع النقل والمواصلات على اهتمام بالغ ضمن طروحات ومشاريع السلام، فقد طرحت اسرائيل لانشاء شبكة مواصلات برية وبحرية وجوية اقليمية، وقد كشف الكاتب الاسرائيلي «أرييه افنيري» عن وثائق تعود الى عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لاقامة شبكة طرق مع الاردن ومصر في مجال المواصلات الجوية والبحرية. (٢٣٥).

وقد قدم وزير المواصلات الاسرائيلي جاد يعقوبي مشروعاً الى اسحاق رابين تتعلق بشأن تعاون اردني- اسرائيلي في مجال المواصلات ويملي هذا التعاون عاملان رئيسيان هما (٢٣٥).

١- عدم وجود اتصال بين الاردن والبحر المتوسط.

٢- التماس بين اسرائيل والاردن في قطاع البحر الميت-ايلات.

ويبرز شيمون بيرز أهمية النقل والمواصلات في العملية السلمية، ويرى بأن بناء الطرق والسكك الحديدية هي شكل لتعزيز وتنمية الاقتصاد الشرق أوسطي. فهناك توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة، أهمها الطريق الذي يخرق الشرق الأوسط من شمال افريقيا الى اوربا بمحاذاة البحر الابيض المتوسط عبر مصر وسوريا ولبنان واسرائيل وتركيا، اما الطريق الآخر فسيربط الشرق الأوسط من شمال افريقيا الى العراق والخليج العربي، وكلا الطريقين سيمكنان السيارات الخاصة القادمة من اوربا من الوصول الى الشرق الاوسط، وافريقيا، اما الشبكة الثالثة من الطرق فستربط بين غزة والخليل، والقدس وعمان وحيفا والمفرق، وحيفا ودمشق (٢١٧).

كما وتخطط اسرائيل لانشاء مطار دولي في ايلات وانشاء مطار دولي في العقبة بالتعاون والتنسيق مع الاردن، واقامة اتصال بري بين الاردن والبحر سواء عن طريق شبكة الطرق او عن طريق سكة الحديد في العقبة في اتجاه «حطيا» التي هي جزء من خط سكك حديد الحجاز بهدف تشغيل خط قطارات لنقل الفوسفات الى ميناء العقبة، وهذه الشبكة من الطرق يمكن ان نجد لها نماذجاً كما هو الحال بين فرنسا وسويسرا (٢٤٥).

وهناك دراسة اسرائيلية لربط الاردن واسرائيل ومصر بشبكة طرق وسكك حديدية، لتشجيع التنقل بين هذه البلدان، كما يجري الآن بناء طريق نويبع-طابا-اسرائيل بكلفة مليار دولار (٢٤٦).

وكذلك اقترح يعقوبي تطوير شبكة سكك حديد تعطي قوة دفع حقيقية في اطار التعاون الاقليمي، خصوصاً ازاء المسافة في هذا المجال، واتجاهات العمل الرئيسية الثلاث لهذا التطوير وهي: (٢٣٥)

- ١- ربط الاردن بخط حديدي مع البحر الابيض المتوسط.
- ٢- انشاء خط البحر الميت-ايلات.
- ٣- خط حديدي على طول الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط على خط السويس-اسرائيل-بيروت.

ويرى بيرز أن انشاء ميناء كبير في غزة سيكون له مردود اقتصادي كبير للفلسطينيين، إذ ستمر البضائع والسلع التجارية عن طريق هذا الميناء الى اسرائيل والاردن ودول الخليج العربي وحينئذ ستصبح غزة مدينة مزدهرة، وستكون المحطة النهائية لشبكات الطرق والسكك الحديدية، ومركزاً اقليمياً لصيد الاسماك، وجذب الاستثمارات الاجنبية (٢١٧).

الطاقة

تعاني الدول العربية المحاذية لاسرائيل من شح في النفط والغاز الطبيعي، ما عدا سوريا التي تمتلك إنتاجاً نفطياً يكفي حاجاتها، وبهذا ستكون اسرائيل اكثر الدول المستفيدة من العملية السلمية، حيث ستمكنها من شراء النفط العربي العالي الجودة والقريب منها وبهذا ستتخلص من نفقات النقل من موقع الانتاج الى موقع الاستهلاك، كما انها ستسعى من خلال السلام المشاركة في صناعة النفط، لا سيما وانها تتمتع بقدر كبير من التطور التكنولوجي، وسيساهم موقعها على سواحل البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط نقطة العبور لتصدير النفط، وسيكون ذلك من خلال اعادة بناء وتطوير خط الانابيب السابق بين ايلات واسدود (٢١٥).

وتعزم اسرائيل اقامة العديد من المشاريع التي تخص صناعة النفط، ومن أهم المشاريع المنوي اقامتها، اقامة مصفاة للبتترول قرب مدينة الاسكندرية،

وسيخصص لهذا المشروع مليار دولار، وسيبدأ العمل لإنشاء هذا المشروع عام ١٩٩٥م، وسيكون هذا المشروع من أكبر المشاريع الاسرائيلية في مصر تشترك فيه شركات اسرائيلية، حيث ستكون حصة شركة «مرحاب» الاسرائيلية ٥٠٪، بينما سيكون نصيب رجال الاعمال المصريين من القطاع الخاص ٥٠٪، وسيكون تسويق الانتاج للدول المجاورة خصوصاً الاردن، وقد ساعدت المعاهدة الاردنية- الاسرائيلية في التشجيع على اقامة مثل هذا المشروع، وذلك في مجال توفير الاسواق لامتناس الناتج (٢٤٧).

وبما أن اسرائيل تعاني من نقص في الغاز الطبيعي، فمن خلال المشاركة في التسوية السلمية فستحصل على الغاز من قطر ضمن انابيب تصل الى ايلات بكلفة ٧٠٠ مليون دولار (٢٤٨)، وسيتبع ذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة والنقب لأغراض صناعية (٢١٤).

ويؤكد بيرز رئيس الوزراء الاسرائيلي أن اسرائيل ستستفيد من المياه المتدفقة الى البحر الميت من صخور مرتفعة والذي سيكون له الأثر الكبير في توليد الطاقة الكهربائية نتيجة الفرق في الارتفاع في توليد الكهرباء، وسيتم انشاء معمل كهربائي، بالإضافة الى اقامة ميناء مشترك، وتفكيك الموانئ التي تعمل حالياً، وتنظيف شاطئ ايلات- العقبة، وسوف يستغرق هذا المشروع ثمان سنوات على الاقل، وسيتم تطويل ميناء ايلات- العقبة، وانشاء خليج صناعي على أراضي الجانبين عند الطريق لجنوبي للمدينتين، وسينشأ خط أنابيب نبط ايلات- عسقلان، وسوف يجري سحب المياه للقناة من الميناء الاصطناعي وتدفع شمالاً على طول وادي عربة، بمساندة عدد من محطات الضخ، وسيصل الماء الى ارتفاعات تبلغ حوالي ٧٢٠ قدماً، ومن ثم ينطلق الماء شرقاً الى الاردن ويستمر شمالاً توليد الطاقة في ثلاثة مولدات كهربائية، ثم يغير الماء اتجاهه نحو الغرب، ويعود باتجاه اسرائيل، حيث يزود بالطاقة ثلاث محطات كهربائية اخرى، ثم يلتف حول برك بوتاس صناعات البحر الميت ويدخل البحر (٢١٧).

وفي هذه الحالة بعد ارتفاع استهلاك اسرائيل من الكهرباء حيث وصلت ٨٠٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٥م، وسيصل الى ١٦٠٠٠ عام ٢٠٠٥ وستربط اسرائيل الاردن معها بشبكة كهرباء بكلفة ٣٤٠ مليون دولار ذات طاقة انتاجية ٣٠٠ ميجاوات من الكهرباء سنوياً، والغرض من ربط الاردن بهذا المشروع حتى يتحمل الاردن نصف

عبء هذا المشروع كما سيكفل المشروع تطوير المنشآت الصناعية الاسرائيلية، وتوفير الطاقة اللازمة للنمو الصناعي الاسرائيلي، لا سيما لتشغيل المهندسين والايدي الماهرة الاسرائيلية من المهاجرين السوفيات والذين يعانون من عدم توفر وظائف وعمل (٢١٤).

السياحة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وحدة جغرافية واحدة، ومنبعها الأديان السماوية الثلاثة، وتعتبر حضارتها أقدم حضارات العالم، بالإضافة الى المناخ المعتدل والسواحل التي لا مثيل لها في العالم، فالشرق الأوسط متحف تاريخي مفتوح للسياح، ومكاناً مقدساً لأصحاب الديانات الثلاث (٢١٤).

ونتيجة لهذه العوامل حظيت السياحة باهتمام بالغ في العملية السلمية، ومن أجل ذلك فقد اقترحت اسرائيل انشاء رابطة سياحية من خلال انشاء ريفيرا شرق أوسطية تشمل شواطئ عربية واسرائيلية، وانشاء بحيرات صناعية تكون مركز جذب للسياح يدعم المخطط الخماسي لتطوير السياحة في النقب (١٩٩٢-١٩٩٧)، لاقامة طرق ومنشآت سياحية لأجل تطوير النقب واسكانه من أجل دعم الاقتصاد الاسرائيلي (٢١٤).

وترى اسرائيل أن هناك مشاريع كثيرة المخطط لاقامتها في منطقة الشرق الأوسط والتي ستعمل على اجتذاب السياح بصورة آلية مثل ميناء صيد السمك في غزة، وميناء السلام في ايلات والعقبة، وقناة البحر الميت، البحر الاحمر، وانشاء القرى السياحية والفنادق الفخمة والمدن الترفيهية وبامكان اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها في تطوير المواقع السياحية، وسيكون هذا الاستثمار بمثابة عامل استقرار في المنطقة (٢١٧).

وتعتقد الأوساط الاسرائيلية ان قطاع السياحة سيزداد زيادة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات القادمة لا سيما في الأردن واسرائيل- وستنشئ اسرائيل ما مقداره ١٢٠٠ غرفة فندقية لاستيعاب السائحين ويوجد في العقبة ٨٠٠ غرفة فندقية الآن، وسيزداد عدد هذه الغرف بشكل كبير في ظل زيادة المشاريع التنموية والسياحية في المنطقة (٢٤٩)، كما أنه ستقام شركات دولية لتسويق الشرق الاوسط سياحياً في امريكا الشمالية واوروبا والشرق الاقصى

من خلال تقديم تسهيلات مثل رحلات تتضمن وجهات عدة في الرحلة الواحدة، مثل مصر واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان، وسيكون التركيز على السياح اصحاب الميزانيات المحددة، والذين يشكلون اكبر نسبة جيدة في أسواق السياحة إلا أنه يتطلب في الوقت ذاته تأمين أفضل الخدمات لهؤلاء السياح وبما يتناسب واستثماراتهم، وهو أمر يمكن توفيره من خلال الرحلات المتعددة الوجهات، ومن خلال تشجيع اصدقاء واقارب السائح لزيارة المنطقة (٢١٧).

وعلى هذا الصعيد فقد أجرى شيمون بيرز مفاوضات مع الفاتيكان من أجل حث الحجاج المسيحيين الكاثوليك من جميع انحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة لزيارة اسرائيل، ففي الولايات المتحدة الامريكية لوحدها يوجد اكثر من ٥ مليون مسيحي كاثوليكي (٢١٤).

وقد بدأت اسرائيل عام ١٩٩٥م في مدينة نتانيا اعداد فنادق وقرى ومشاريع سياحية لتطوير المرافق السياحية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، حيث يشتمل هذا المشروع على توفير غرف فندقية للسياح تتراوح بين ٣٥٠٠ - ٧٠٠٠ غرفة وبناء مرفأ لليخوت ومتاجر لخدمة السياح، وستصل تكاليف هذا المشروع اكثر من مليار دولار امريكي (٢١٧).

حرية الملاحة والوصول الى الموانئ

إن أبرز ما يدعو اليه بيرز في كتابه الشرق الاوسط الجديد اقامة سوق شرق اوسطي، وبموجبه خلق علاقات اقتصادية طبيعية بين اسرائيل والاقطار العربية، ومن أهم صور هذه العلاقات حرية الملاحة، وحرية الدخول الى الموانئ الرئيسية على البحر الأبيض المتوسط وعلى طول البحر الأحمر، ويمكن اقامة مناطق تجارية حرة تشمل أهم المدن التي تحاذي البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويرى بيرز أن من بين المدن المرشحة لاقامة منطقة تجارية حرة (العقبة، اللاذقية، بيروت، حيفا، غزة، الاسكندرية، جدة) وسيتم بناء ميناء مشترك اسرائيلي-اردني في ايلات والعقبة عند مدخل قناة البحر الاحمر-البحر الميت، وستشمل المنطقة الحرة بين الاردن واسرائيل صناعات خفيفة، ومراكز تجارية، واقامة العديد من المشاريع الترفيهية والتسويقية لدعم السياحة، ورفد الاقتصادين الاردني والاسرائيلي، وستكون هذه المناطق في المرحلة الاولى تحت سلطة البلدان التي يقع فيها،

ولكنها في النهاية ستخضع كلها تحت ادارة مركزية اقليمية وستتمتع بوضع اقليمي (٢١٧).

ولهذا الهدف فإن اسرائيل استطاعت أن تتوصل مع الاردن بعد توقيع المعاهدة- الى اقامة العديد من المشاريع التسويقية في منطقة البحر الميت وخليج العقبة، والمحافظة على حرية الملاحة، وخلق تجارة حرة بين البلدين، ولقد نصت المادة الرابعة عشر من المعاهدة على ما يلي: «سيمنح كل طرف السفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً الى موانئه وكذلك الى السفن والبضائع المتجهة الى الطرف الآخر، والتي تأتي منها ، وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى (٢٣٠).

ويعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الامم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون اعاقا أو توقف، وسيحترم كل طرف الآخر بالملاحة والمرور الجوي الى اقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة (٢٣٠).

ومع السلام القادم يعد ببرز الشعب العربي الفلسطيني خصوصاً والامة العربية عموماً بتحقيق ثورة اقتصادية بحيث سيتفجر فجر جديد وسيمحي الفقر من المنطقة بأسرها، ففي مدينة غزة سينشأ مرفأ وستمر البضائع والسلع التجارية عن طريق هذا الميناء الى الاردن والخليج العربي ومن المنطقة العربية الى بلدان العالم الاخرى، وفي المدينة الساحلية-غزة- سيبنى حوض لرسو السفن واصلاحها، وسيجذب آلاف السياح، ويتوقع ببرز لمدينة غزة التي تعاني الآن من الفقر ويعيش اهلها في ظروف صحية غير مقبولة، بأن يعيش السكان الفلسطينيون على جنبات شاطئها الجميل حياة سعيدة، وسيزول الفقر والاذلال والحرمان (٢١٧).

المجال المصرفي

يشير ببرز الى أن هذه المشاريع الاقتصادية الضخمة بحاجة الى بنك مصرفي اقليمي يرعى عملية جمع وتوزيع المال، وسيعمل هذا البنك تحت مظلة البنك الدولي وحمايته الا انه سيكون منفصلاً من الناحية التنظيمية عنه، وسيكون مقر هذا البنك في الشرق الاوسط، ويديره أشخاص من المنطقة، برواتب

تتمشى مع ظروف المنطقة المالية، وهذا البنك سيتلقى دعماً خارجياً من خارج دول المنطقة، كما وأن هذا البنك سيدعم بعض المشاريع التي ستقام في المنطقة بقيمة أكثر انخفاضاً من قيمة السوق والتكاليف التشغيلية للبنك لا سيما المشاريع التي تتطلب تعاوناً إقليمياً مثل شبكات الاتصالات والزراعة وامداد المياه وانتاج الطاقة والمواصلات (٢١٧).

ففي قمة عمان الاقتصادية تقرر انشاء بنك التنمية للشرق الاوسط ومقره القاهرة، وقد كان المقرر أن يكون رأس مال البنك ١٥ مليار دولار، ولكن الحماس خف بالتدريج حتى اصبح المبلغ المقترح خمسة مليارات، وفي المراحل الأخيرة صار المطلوب من الذين سيساهمون برأسمال البنك ان يدفعوا ربع رأس المال أي ١,٢٥ مليار دولار فقط على أن يدار البنك على اسس تجارية (٢٥٠).

إن صاحب فكرة اقامة بنك الشرق الاوسط للتنمية والتطوير هو شيمون بيرز، وحجته في ذلك بأن دول المنطقة بحاجة الى اطار مؤسسي والذي من خلاله تستطيع هذه الدول تحقيق رغباتها في التعاون المشترك بعد السلام وخلالها، ان هذا البنك سيكون له هدفان هما: تحويل المشاريع والاستثمارات في اقامة البنية التحتية في جميع المنطقة من بيروت ومروراً بحيفا وحتى غزة، ومن دمشق مروراً باربد وحتى وادي عربة (٢٥١).

ومن أجل تعميق العلاقات الاقتصادية والمصرفية بين القطاعين الاسرائيليين والفلسطينيين قامت اسرائيل من خلال زئيف ابلس المراقب العام للبنوك الاسرائيلية بالترخيص لرجال اعمال فلسطينيين بفتح اول بنك تجاري فلسطيني في المنطقة المحتلة، حيث سيفتح هذا البنك في مدينة رام الله، وفي المستقبل القريب سيفتح فروعاً جديدة لهذا البنك في مدينتي نابلس والخليل، وفي هذا الشأن قال ابلس: «ان اتفاقيات اوسلو وباريس قد خلقت واقعاً جديداً، حيث ان مراقبة البنوك في اسرائيل لن تكون مسؤولة عن البنوك التي ستعمل في غزة واريحا، ومع ذلك ستستمر مراقبة الجهود المبذولة للسير قدماً بهدف فتح بنوك في المناطق المحتلة لا تكون مشمولة في الحكم الذاتي، إن مراقبة البنوك ستشجع التعاون المشترك بين البنوك في الحكم الذاتي، والبنوك في المناطق المحتلة في اسرائيل» (٢٥٢).

ومن ناحية ثانية فقد توصلت السلطة الفلسطينية بالاتفاق مع الحكومة الاسرائيلية على اقامة بنك فلسطين جديد للتطوير والتنمية في الضفة الغربية لتقديم القروض والخدمات لاصحاب المبادرات والمشاريع الاقتصادية، وسيقام هذا البنك من قبل مجموعة «البنك العربي»، وستملك شركة من فروع البنك الدولي ٢٥٪ من أسهم هذا البنك، في حين ستمتلك الوكالة الألمانية ١٥٪ من الاسهم (٢٥٣).

الصناعة

ركزت اسرائيل منذ قيامها على تطوير قطاع الصناعة، فساهمت مما يزيد عن ٢٠٪ من الناتج القومي، واستوعبت ما يزيد على ٢٠٪ من القوة العاملة الاسرائيلية، وتحتل مكان الصدارة في الصادرات الاسرائيلية فقد وصلت الى ٩٣٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية، ولقد ارتفعت الصادرات الاجمالية الاسرائيلية في الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٧ من ٥,٥٥٤ الى ٨,٤٧٥ مليار دولار وقدرت نسبة الزيادة بـ ١٤٢٨,٥٪ وهذه الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات الاسرائيلية يعود الى تطوير الصناعات الاسرائيلية وزيادة حجمها (٢١٥).

ويعتقد كثير من الخبراء الاسرائيلين أن الدول العربية ستشكل سوقاً صناعية كبيرة للمنتجات الاسرائيلية لا سيما الصناعات الكيماوية، والادوية والمبيدات، ويرى الخبراء لو أن اسرائيل تمكنت من تغطية جزء صغير من الاسواق العربية، فإن هذا سيكون نجاحاً كبيراً، ففي عام (١٩٩١) استوردت الدول العربية ما قيمته ٤٠ مليار دولار من البضائع، بينما وصلت الصادرات الاسرائيلية بمجموعها الى ١١ مليار دولار، وهذا يعني أن الدول العربية لو استوردت ١٪ من الصادرات الاسرائيلية، فان هذا الامر يشكل زيادة بحوالي ٢٠٪ من الصادرات الاسرائيلية (٢١٥).

إن لاسرائيل مشروعها الاقتصادي التوسعي، فلقد ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية أن وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية قد اعدت خطة لاقامة العديد من المشاريع الصناعية المغلقة على طول خط التماس بين غزة واسرائيل واعلن «يوسي شنير» مدير عام وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية أن الهدف من هذه المشاريع، تشغيل ابناء قطاع غزة، والقضاء على الفقر الذي يقبع في منطقتهم،

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حل المشكلة الامنية الناجمة عن دخول عشرات آلاف العمال من غزة الى اسرائيل (٢٥٤).

وتدعي اسرائيل بأن منطقة الشرق الاوسط، سيعمها الخير والانتعاش الاقتصادي، فعلى جنبات البحر الميت والبحر الاحمر والابيض المتوسط ستجثم عشرات الفنادق والمصانع فقد قرر مدير عام الشركة الاسرائيلية «افريقيا-اسرائيل» شلومو جروفمان اقامة العديد من الفنادق والمراكز السياحية في البتراء والبحر الميت كما اشار الى ان هناك تعاوناً اردنياً-اسرائيلياً، كما ان الشركة قد وقعت صفقات للتعاون المشترك مع شركة مغربية، وستقوم الشركة في التعاون مع شركات سعودية وكويتية وخليجية عن طريق المشاركة الصناعية المقبلة (٢٥٥).

وتنظر اسرائيل الى التعاون الصناعي مع الجانبين الفلسطيني والاردني كاحد الاساليب التي تساعد وتؤدي الى رفع المقاطعة العربية وجعل الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاردني مرتبطاً بل تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي وسيشمل التعاون في المجال الصناعي الصناعات والمستلزمات الطبية، البتروكيماويات، المنتجات الغذائية، الالكترونيات، الماس، والصناعات القائمة الى الكمبيوتر والعلوم (٢١٤).

ويسوق بيرز مشروعه الاقتصادي التوسعي بالثوب الاقتصادي الذي سيعود بالرفاه الاقتصادي، وزيادة مستوى معيشة شعوب المنطقة العربية، ومن الامثلة على هذه المشاريع، انشاء ميناء أردني-اسرائيلي-سعودي، وتطوير الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت، ويرى بيرز بأن هذا الحلم صهيوني قديم، مات ابن غوريون وهو يحلم بتحقيقه (٢١٧).

وتفيد دراسة اسرائيلية اقتصادية اعدتها اتحاد الصناعيين الاسرائيليين بأن الصناعة الاسرائيلية تستعد في المرحلة القادمة لمواجهة منافسة الصناعات العربية عن طريق نقل خطوط انتاجية اسرائيلية، واقامة بعض المصانع في المنطقة العربية، بغية ارتفاع اجرة العامل، وفتح فروع للبيع بالجملة في منطقة الحكم الذاتي والاردن، بحيث تقوم هذه الفروع بتسويق المنتجات الاسرائيلية باسعار منخفضة نسبياً بهدف البيع بكميات كبيرة، والسيطرة على السوق (٢٥٦).

المردودات الاقتصادية للعملية السلمية على اسرائيل

يجمع كثير من الخبراء الاقتصاديين على أن السلام سيعطي اسرائيل فرصة ذهبية لانعاش اقتصادها، فلقد تعهدت شركات المانية ويابانية وصينية وبرتغالية وامريكية وفرنسية الاستثمار في اسرائيل بعد التسوية السياسية، وعليه فقد صادق مركز الاستثمارات الاسرائيلي التابع لوزارة الصناعة على اقامة اكثر من ٢٢٥ خطة ومشروعاً اقتصادياً بكلفة رأسمال مقداره ٦١٦ مليون دولار، وهذه المشاريع ستوفر اكثر من ٩ آلاف فرصة عمل جديدة للمهاجرين الجدد الذين يتمتعون بمهارات ذات مستوى رفيع، وهذا سيشكل لاسرائيل مورداً غنياً من اجل نمو اقتصادي ولعل زيادة الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل سيؤدي الى ارتفاع مؤشر الاسهم في بورصة تل اببيب بنسبة ٦٥٪ عام ١٩٩٢ (٢١٥).

إن انخراط اسرائيل واندماجها في المنطقة العربية سيعود بثمار كبيرة عليها أهمها (٢١٥):

١- رفع المقاطعة العربية

فلولا هذه المقاطعة لبلغت التنمية الاقتصادية حداً كبيراً، حيث أن اسرائيل تضيع ما بين ١٨-٢٧ مليار دولار سنوياً من الاستثمارات، و ٤٠ مليار دولار من التصدير نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية لها.

وتمثل اسواق الدول العربية أسواقاً ضخمة وقريبة للصادرات الاسرائيلية، فهيكل الاقتصاد العربي تهيمن عليه الصناعات الاستهلاكية مقابل الاعتماد على الخارج، لتوفير السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، فاسرائيل تنتج ٦٠٪ من هذه البضائع وخاصة السلع الكهربائية والالكترونية والملابس والأجهزة الطبية والمعدات الزراعية، مما يعني ان السوق العربية تشكل مجالا حيوياً لتصريف المنتجات الاسرائيلية، وتركز اسرائيل أنظارها بشكل خاص على اسواق دول الخليج لانها تمتلك قوة شرائية كبيرة، فقد وصل حجم واردات دول الخليج العربي عام ١٩٩٠ الى ٤٦,٤ مليار دولار في حين وصلت واردات مصر والاردن وسوريا والاراضي الفلسطينية الى ١٥,٣ مليار دولار، ولا تضيع الصناعة الاسرائيلية انظارها فقط على الاسواق العربية بل على اسواق كثيرة من دول العالم الثالث والتي كانت مغلقة امام منتجاتها بسبب المقاطعة الاقتصادية العربية، فبعد

تسارع التسوية السياسية وتراجع المقاطعة العربية استطاعت اسرائيل ان تقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع بعض دول العالم الثالث، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين اسرائيل والصين عام ١٩٩٣ الى ٨٧ مليون دولار، كما تضاعف حجم التبادل التجاري مع الهند، حيث وصلت قيمة الصادرات الاسرائيلية للهند الى ٦٢ مليون دولار (٢١٩).

وتفتقر الصناعات الاسرائيلية الى الموارد الطبيعية الرخيصة والقريبة منها فهي تستورد الخامات اللازمة لصناعاتها من الاسواق البعيدة وبأثمان عالية، حيث تستورد ٦٢٪ من مجمل وارداتها من المواد الخام من الولايات المتحدة واوروبا الغربية (١٩٩)، وتمثل مدخلات الانتاج اكثر من ٧٠٪ من واردات اسرائيل أهمها الوقود الذي يمثل نسبة ١٠٪ من الواردات، والسلع الاستثمارية ١٥٪، وكثير من هذه الخامات والمواد الاولية متوفرة عند الطرف العربي المحيط والقريب لاسرائيل، ويمكن ان تحصل عليه بأسعار اقل كلفة، لا سيما النفط الذي يدخل في كثير من الصناعات المدنية والعسكرية خاصة لتغذية محطات الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية ففي ظل المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل كانت تحصل اسرائيل على ٢٠٪ في احتياجاتها من النفط، أما باقي احتياجاتها فتحصل اسرائيل عليه من المكسيك وغيرها (٢١٩).

إن الغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل سيوفر لاسرائيل عمالة غير ماهرة، بسبب ارتفاع اجور العمالة الاسرائيلية، كما ان اسرائيل ستوفر العمل لكثير من العمال الاسرائيلين الماهرين، ففي دراسة لباحث اسرائيلي يرى أنه في ظل اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني، سيتمتع الجانبان الفلسطيني والاردني بميزة نسبية في بعض القطاعات مثل الزراعة وصناعة البلاستيك والمنسوجات بفضل رخص الايدي العاملة العربية، في حين ستتجه اسرائيل التخصص في الصناعات المتطورة تكنولوجياً وكثيفة المهارة القادرة على استيعاب العمال الاسرائيليين المتخصصين عالية التأهيل، وهذا يعني أن الطرف الاردني والفلسطيني سيشتريان السلع المتطورة مثل المعدات الزراعية واجهزة الكمبيوتر والمعدات الصناعية والمنزلية (٢١٩).

٢- تخفيض الميزانية العسكرية الاسرائيلية

ستساهم التسوية السياسية في المنطقة الى تخفيض الميزانية العسكرية الاسرائيلية وبالتالي تمويل قسم كبير من الجنود الاسرائيليين والتي تقدر نسبهم ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة الى الصناعات المدنية، وهذا سيوفر على اسرائيل ٥٪ من دخلها القومي، ويلاحظ ديفيد برودط أن الاعباء الامنية في اسرائيل اخذت تنخفض نسبياً منذ عام ١٩٨٢ ويرى برودط أن الحفاظ على القدرات الاسرائيلية الامنية مرهون بالحفاظ على فجوة كبيرة في الناتج الاجمالي بين اسرائيل وجيرانها، وبناء عليه سوف تواجه القدرات الاقتصادية والامنية لاسرائيل اختياراً في المستقبل يتجسد في قدرتها على زيادة مواردها الاقتصادية، وعلى وتيرة الاستثمارات في مختلف مرافق الاقتصاد من خلال تخصيص الموارد لمجالات اجتماعية اخرى (١٣٠).

ويرى البرفسور اليعازر شيفر، المحاضر في كلية العلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة العبرية في القدس المحتلة أن الانخفاض في الميزانية العسكرية الاسرائيلية سيرافقه خفض الميزانية في الدول العربية المجاورة، مؤكداً أن سباق التسلح الذي بلغ ذروته في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أخذ بالتباطؤ بعد منتصف الثمانينات في كل من اسرائيل والدول العربية، وبيّن شيفر ان الوضع الامني الاسرائيلي في الفترة الحالية افضل مما كان عليه في أي وقت مضى فميزانية الامن الاسرائيلية الحالية ٧ مليارات بالمقابل سوريا ٣,٥ مليار ومصر ٢ مليارات والاردن ٨٠٠ مليون دولار واستناداً الى ذلك خفضت اسرائيل عام ١٩٩٢ نحو ١١,٥٪ في المئة من الناتج القومي، ويمكن أن تتحول هذه المليارات من الدولارات التي كانت تصرف على النفقات العسكرية الى الموارد الاقتصادية التي ستستثمر في البنى التحتية، واستيعاب الهجرة، ورفع مستوى التعليم، وزيادة حجم الاستثمارات في مختلف فروع الاقتصاد، وتحسين مستوى معيشة الشرائح الاجتماعية الفقيرة (١٣٠).

وبالمقابل فإن كثيراً من الاسرائيليين يتخوفون من تنامي التيار الاسلامي في المنطقة، وأن هذه الاخطار ستكلف ما بين ١٠-٢٠ مليار دولار، وقد احتل هذا الجانب حيزاً مهماً في سياق مفاوضات السلام وترتيباته الامنية مع الجانبين الفلسطيني والاردني لتكوين تحالفات اقليمية ودولية لتطويق ما يسمى بالتيار

الاصولي فالترتيبات الامنية التي تسعى اسرائيل لتحقيقها في سياق عملية السلام مع مختلف الاطراف العربية تهدف الى تكريس وضع يطالب فيه الطرف العربي بتنفيذ الاتفاقيات لحماية الامن الاسرائيلي، والا فانهم سيتحملون المسؤولية عن عدم وفاء اسرائيل بالتزاماتها (١٣٠).

ويرى بيرز أن معالجة خطر الاصولية الاسلامية والحركات الراديكالية، والتي قد تعكر صفو المستثمرين- يكمن في اقامة نظام شرق اوسطي جديد يقوم على اساسين: الاول امني والثاني اقتصادي، فالشق الامني يتضمن توقيع معاهدات لتخفيض الانفاق على التسليح، وتأمين أمن المنطقة، أما الشق الاقتصادي فيهدف الى معالجة الفقر واليأس الذي سكن المنطقة فترة طويلة، ويدعي بيرز أن الفقر هو المصدر الاول لانتشار الاصولية والحركات الراديكالية (٢١٧).

وبالرغم من صيحات التفاؤل التي ينادي بها كثير من الخبراء والساسة الا أن بيرز مهندس السلام لم يبذ تفاؤلاً كبيراً للنظام الشرق اوسطي الجديد، ويعود ذلك الى مقدرة الحركات الاسلامية والراديكالية زعزعة استقرار المنطقة، ويرى بيرز ان صهر الحركات المناوئة للسلام يكمن في قيام تحالف دولي لمقاومتها (٢١٧)، ولكن غاب عن ذهن بيرز أن الحركات الاصولية والراديكالية ليست جيشاً منظماً يمكن القضاء عليه، ولا دولة يمكن حصارها ولا هو خطر يمكن تحديده، ولهذا فإن التنظيمات الاصولية والراديكالية سيكون لها تأثير سلبي على حجم الاستثمارات الاجنبية في المنطقة.

وتركز اسرائيل في المرحلة القادمة على أهمية الدور الأمني الاسرائيلي في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الاميركية والغرب في منطقة الشرق الاوسط، فبينما تخشى اسرائيل ان تقدم الولايات المتحدة على تقليص حجم المساعدات بسبب انهيار المعسكر الشرقي، أخذت اسرائيل تروج بمبالغة كبيرة الى خطورة التيار الاسلامي على المصالح الاميركية والغربية، وتريد اسرائيل أن تبرهن للغرب بأن اسرائيل ما زالت القلعة الحصينة في الدفاع عن المصالح الغربية مثلما كانت في عهد الحرب الباردة (١٣٠).

الفصل الرابع

مواقف الأحزاب الإسرائيلية من التسوية السياسية

المبحث الاول: النظام الدولي الجديد والتسوية السياسية

هناك سمة واضحة للنظام الدولي، مهما كانت ديمومته وكيفما كانت محدداته، وهي التغيير، فلا يوجد نظام دولي ثابت وذلك تبعاً للمتغيرات الدولية، فتارة يبرز نظام متعدد الاقطاب، وتارة اخرى ثنائي القطبية..... وهكذا دواليك، وهذه المتغيرات- مختلف التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....- التي يتشكل منها نسيج النظام الدولي، ولعل قراءة سريعة للنظام الدولي نجد ان العلاقات الدولية ظلت علاقات قوة التي شكلت وما زالت تشكل العامل الاساسي في النظام الدولي بغض النظر عن طبيعة هذه القوة: اقتصادية، ايدولوجية، نفسية... فالتباين النسبي بين هذه المصادر يختلف فيما بينها بارتباط طبيعة وتكوين النظام الدولي على اعتبار ان لكل نظام دورته وخصوصيته بالنسبة للظروف المشكلة له، وهذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات القوة في النظام الدولي وكيفية توزيعها (٢٥٧).

فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي نلاحظ بأن العامل العسكري الذي كان مصدراً فاعلاً في الصراع الدولي في حقبة الحرب الباردة أخذ بالتراجع نتيجة لخصيلة المتغيرات الدولية الجديدة، فاخذت مصادر جديدة بالبروز والظهور في التفاعلات الدولية فبعد أن كان العامل العسكري سائداً أخذ يتراجع ويحل مكانه مصدراً آخرأ ذا فاعلية عالية في النظام الدولي الجديد؛ حيث أن هذا العامل اصبح المحرك الاساسي في الصراع الدولي، ولهذا فإن مصادر التفاعل الدولي اخذ تتأثر بالمنحنى الاقتصادي، وهذا ما نلمسه بحق في صورة النموذج الاقتصادي الثلاثي الاقطاب في ثلاث قارات من العالم (٢٥٧).

إن خوف الولايات المتحدة من التغلغل الشيوعي في أوروبا واليابان يعتبر من أهم العوامل التي اوجدت تقارباً شديداً بين أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية؛ للنهوض باقتصاديات الدول الأوروبية واليابان وفق «برنامج مارشال» للحد من التغلغل السوفياتي في هذه المناطق، ولهذا فإن عرى الروابط الاقتصادية بين هذه الكتل الثلاث واقامة حصار اقتصادي على الاتحاد السوفياتي قد نسجت في ظل النظام الثنائي القطبي (٢٥٨)، فلقد كان العامل الاقتصادي يعيش في كنف العامل العسكري؛ حيث ان الخطر العسكري السوفياتي هو الذي كان يهدد مصالحهم ووجودهم، فكان هناك سياسة امنية تجمع هذه القوى لمقاومة الشيوعية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ادى بروز العامل الاقتصادي- الذي لم يعد هناك قيوداً تحده- الذي اخذ يسبغ الحياة الدولية ونمط توزيع القوة فيها (٢٥٩)، كما يصفها الكاتب الفرنسي «جوزيف»: «ان تركيبة القوة في النظام الدولي الجديد يشبه لعبة الشطرنج ثلاثية الابعاد يأتي الجانب العسكري ثم يأتي الجانب الاقتصادي وهذا الجانب يضم ثلاث اقطاب اقتصادية: القطب الاوروبي، والقطب الياباني، والقطب الأمريكي وقد يصبح هذا الجانب رباعياً جراء تنامي قوة الصين الاقتصادية» (٢٦٠).

وتكمن اهمية الاقتصاد في النظام الدولي الجديد بوجود التكتلات الاقتصادية العملاقة؛ حيث ان لهذه التكتلات قدرة اقتصادية استيعابية وتصديرية هائلة (٢٦١)، حتى ان العلاقة التي تحكم هذه التكتلات اصبحت مصيرية؛ لانه في ظل النظام الثنائي القطبية تكونت شبكة ضخمة من المصالح الاقتصادية بين هذه الاقطاب حيث عمدت هذه الاقطاب الى تنسيق سياساتها الاقتصادية والتجارية من خلال مؤسسات متخصصة مثل: صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي-الجات- وهذا بدوره عمل على خلق روح الانسجام والتعاون فاصبح اقتصاد هذه البلدان مرتبط بمصير الاخر (٢٦٢).

لقد نشأت هذه العلاقة بعد الحرب العالمية الثانية بين دول المعسكر الغربي على اساس الاعتماد المتبادل حيث ان قرار رفع الضرائب في واشنطن ينعكس على طوكيو وبون ... وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية في أمس الحاجة الى رأس المال الياباني والاوروبي، واليابان واوروبا بحاجة الى الاسواق الأمريكية والعكس صحيح فالعلاقات الاقتصادية بين هذه الاقطاب تشابكت وتعددت يصعب فصلها (٢٦٣)، فالقارة الأوروبية اصبحت قلعة هامة للاستثمارات

الأمريكية ففي عام ١٩٨٧ بلغت حجم الاستثمارات الأمريكية في أوروبا ١٢٢.٢ مليار دولار، وبلغ حجم التجارة بين اليابان وأوروبا الغربية بما يزيد عن ٥٥ مليار دولار (٢٦٢).

التسوية السياسية في ظل النظام الدولي الجديد

أصبحت التسوية السياسية للنزاعات الدولية سمة جديدة من سمات النظام الدولي الجديد، على الرغم من وجود بعض النزاعات الدولية فقد شهدت بدايات التسعينات عدداً من التسويات الناجحة ومثال ذلك؛ ما عزم عليه الرئيسان غورباتشوف وياليتسين بخصوص انسحاب الجنود السوفيات من كوبا، وقد كان الإتحاد السوفياتي يزود كوبا بـ ٨٥٪ من صادراتها بأسعار تشجيعية، وفي عام ١٩٩٠ أعلن رؤساء خمس دول في أمريكا الوسطى اعتماد سياسة حسن الجوار، وما أعلنه في منتصف ايلول من عام ١٩٩١ وزير الخارجية الأمريكية والخارجية السوفياتي، وقف المساعدات العسكرية لحلفائهما في أفغانستان ابتداء من عام ١٩٩٢م، وكذلك ما أعلنه مسؤولو الكوريتين الشمالية والجنوبية عن العمل لإنهاء جميع أوجه النزاع بينهما والتنسيق من أجل بناء علاقات حسن الجوار (٢٥٩).

إزاء ازدياد التسويات السياسية للنزاعات الإقليمية زادت الفرصة لإيجاد تسوية للنزاع العربي- الإسرائيلي عن طريق التفاوض، وقد ساعدت عدة عوامل لدفع عجلة السلام في منطقة الشرق الأوسط أهمها:

١- انهيار الإتحاد السوفيات:

إنّ انهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية التي كان يتزعمها، يعتبر حداً فاصلاً بين النظام الدولي القديم نظام ثنائية الموازنة القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والذي كان له انعكاسات على الموازنة الإقليمية في مختلف أنحاء العالم ومنها- الشرق الأوسط- (٢٦٤) وبانهياره انتهت الموازنات الإقليمية، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها في أكثر من منطقة في العالم، ولقد وجدت إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة أن الفرصة قد حانت لفرض التسوية السياسية على العرب، وبالشروط التي تخدم المصالح الأمريكية

والإسرائيلية، وحل معضلة عشرين عاماً من النهج الدبلوماسي لصالح إسرائيل، بفضل غياب الطرف السوفياتي، وهو حل ينفي حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، وحق العودة، وحق التعويض، وقد سعت الولايات المتحدة لحل القضية الفلسطينية بخطوات متسارعة مع اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط كمصدر للثروة ستصبح منطقة نفوذ أمريكي، وسوقاً اقتصادياً للبضائع الأمريكية والإسرائيلية، في الوقت الذي لم تستطع البضائع والسلع الأمريكية أن تضاهي السلع اليابانية والأوروبية في عقر دارها (٢٦٥).

وبانهيار الإتحاد السوفياتي أصبحت الورقة الضاغطة باليد الأمريكية، فأصبحت تقوم بدور الوسيط الذي يملي الشروط على الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط، وهذا يعني أن الطرف العربي قد دخل مفاوضات السلام في ظروف شائكة وصعبة وقاسية، وهذا بدوره يعكس طبيعة ميزان القوى المختل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والطرف الإسرائيلي، وبفضل النظام الدولي الجديد كرّست الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على الوطن العربي، في ظلّ التفوق العسكري الإسرائيلي والذي ساهم بشكل فاعل في تعزيز الموقف الإسرائيلي، وتعننته على مواقفه المتصلبة منذ بداية المفاوضات (٢٦٦).

٢- أزمة الخليج:

أبرزت وقائع الحياة السياسية الدولية بعد حرب الخليج الدور العسكري والسياسي الميهم للولايات المتحدة الأمريكية في المجتمع الدولي، وقد نجم عن ذلك تهميش وتحجيم كافة القوى المحلية، وغياب المؤسسات الدولية، ومنها هيئة الأمم المتحدة كقوى مؤثرة في الساحة العالمية، كل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك تفويضاً من دول العالم كافة بأن لها وحدها الحق في توجيه وإدارة شؤون السياسة الدولية دون شريك ولا رقيب، وكأن العالم تحكمه ديكتاتورية متشددة (٢٦٧).

وأدت هزيمة العراق وسلب إرادته وفرض حصار دولي عليه، ونجاح السياسة الأمريكية في احتواء إيران، وانطلاق عملية التسوية العربية-الإسرائيلية إلى انتفاء أي تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومع ذلك ظلّت إسرائيل تقدم نفسها بصفاتها الأقدر والأقوى في المنطقة على القيام بأدوار جديدة في خدمة الاستراتيجية والمصالح الأمريكية مثل (٢٦٨):

أولاً: مواجهة خطر التيار الإسلامي، بما يقتضي ذلك من تضخيم هذا الخطر، واطفاء أبعاد دولية عليه.

ثانياً: مساعدة الولايات المتحدة في حماية أمن الخليج، وخاصة بعد تحقيق التسوية السلمية، بحجة عدم وجود دولة أقدر من اسرائيل تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية كشريك اقليمي رئيسي.

ثالثاً: متابعة الخطر النووي الإيراني البازغ، من خلال رصد المخابرات الإسرائيلية لتطور النشاط الإيراني في المجال النووي، باعتباره مصدر تهديد رئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة.

وبطبيعة الحال فإنّ الدبلوماسية الأمريكية بعد أن حطمت المظلة العسكرية العربية في أزمة الخليج بتدمير التراسانة العسكرية العراقية، قامت بفرض سياسة الحصار على العراق، وتطبيق نظرية الإحتواء على إيران،- وإن كانت سياسة الإحتواء على ايران قد فشلت بسبب التعامل الأوروبي والياباني مع ايران- وفي هذا المجال قامت الدبلوماسية الأمريكية بجهد هائل؛ لاقناع الأوروبيين واليابانيين ودولاً أخرى بعدم التعامل التجاري مع ايران؛ حتى لا تستطيع ايران من الوصول إلى رؤوس الأموال العالمية واسواق السلاح، وهذا ما عبّر عنه «مارتن أنديك» في ١٨/أيار/ ١٩٩٣م، في خطاب له في معهد واشنطن بقوله: «أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تستمر في سياستها القائمة على التوازن بين ايران والعراق، وإن تقوية اصدقاء امريكا في المنطقة سيسمح لواشنطن أن تحاصر النظامين العراقي والإيراني»(٢٦٩).

ويرى الدكتور منير بدوي أن للتحويلات الدولية والإقليمية كان لها تأثير كبير للتطورات السريعة التي شهدتها مسار التسوية السياسية بين العرب واسرائيل، ولا يخفى في هذا المجال التأثير الكبير لأزمة الخليج في دفع قطار السلام للسير قدماً بخطوات سريعة وحثيثة، بعدما أصبحت الفرصة أكثر مؤاممة من أي وقت مضى لدخول اسرائيل التفاوض مع العرب لحل مشكلة الشرق الأوسط، التي استحوذت كثيراً من مقدرات العرب واسرائيل(٢٧٠).

٣- استمرار المساعدات الأمريكية لاسرائيل:

توصف العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية بأنها ظاهرة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية؛ حيث ترتبط دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية مع دولة

صغيرة كاسرائيل، والمقصود هنا بالعلاقة الفردية، تأثر السياسة الخارجية الأمريكية جوهرياً بأهداف دولة حليفة، بشكل لا مثيل له في العلاقة مع أية دولة أخرى، وتعني هذه العلاقة اعطاء أفضلية لاسرائيل لا يحظى بها الآخرون، أو كما قال نائب الرئيس الأمريكي- البرت جور- في خطاب له: «اسرائيل افضل اصداقنا وأقوى حلفائنا لا في الشرق الأوسط وحده، وإنما في أي مكان آخر في العالم»(٢٦٨).

وتنطوي هذه العلاقة على أهمية استراتيجية، ففي فترة نظام الحرب الباردة اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على حليفها اسرائيل لمواجهة التغلغل السوفياتي في المنطقة، وقد أثرت هذه العلاقة الجوهريّة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وقد ساهمت مجموعات «اللوبي» الصهيونية في توجيه هذه السياسة وتشكيلها، لا سيما مجموعة «ايباك» التي روّجت بقيمة اسرائيل الاستراتيجية، وجوهر هذه الحجة أنّ اسرائيل بفضل استقرارها السياسي وامكانية توقع سياساتها، وما تتمتع به من قدرات عسكرية، وأجهزة مخابرات متميزة هي أهم حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وأصدرت «ايباك» ملفات حول أهمية هذه العلاقة، وكانت هذه المجموعة قد دعت إلى أهمية حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل، وأنّ الأولى تحتاج إلى الثانية بشكل أكبر من حاجة الثانية للأولى، وقد كان لهذه المجموعة وغيرها من جماعات اللوبي الصهيونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل عام ١٩٨١م(٢٦٨).

ورغم أن إدارة ريجان اضطرت تعليق هذه الاتفاقية بعدما قامت اسرائيل بضم الجولان، فقد عادت لحياتها في ٢٩/ تشرين الثاني/ ١٩٨٣م للمصالح الأمريكية والاسرائيلية، ومشروعاً للدفاع المشترك بينهما«(٢٧١)». وفي عام ١٩٨٥ عقدت اسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتجارة الحرّة بين الطرفين، وبذلك فتحت الولايات المتحدة الأمريكية اسواقها امام السلع الإسرائيلية غير الخاضعة للجمارك والرسوم، وكانت هذه هي المرّة الأولى التي تتيح فيها الولايات المتحدة الأمريكية لدولة اجنبية مثل هذه القدرة على الوصول لأسواقها(٢٧٢).

وعلى الرغم من عجز الميزانية الأمريكية لعام ١٩٨٤، فقد زادت حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ حيث وصلت إلى ٢.٥٠ مليون دولار، منها ١٥٠٠ مليون دولار معونة عسكرية على شكل منح لا ترد، وفي عام ١٩٨٨ زادت الولايات المتحدة الأمريكية معونتها لإسرائيل إلى أربعة مليارات، وبالإضافة إلى الكم الهائل من المساعدات المباشرة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات عينية كثيرة لإسرائيل وقد تمثل ذلك فيما يلي (٢٧٣):

- ١- زيادة حجم المبيعات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تربو عن (٢.٠٠٠) مليون دولار سنوياً.
 - ٢- ربط المعونة العسكرية الأمريكية للدول الأخرى بشراء منتجات عسكرية إسرائيلية، وهذا اتضح من قيام إسرائيل بتصدير السلاح إلى كل من الفلبين وسنغافورا وتايلاند واندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وأوغندا.. الخ، وقد بلغت قيمة هذه المبيعات العسكرية إلى (١,٢) مليار دولار في عام ١٩٨٤م.
 - ٣- تخفيض الفائدة على القروض الممنوحة إبان حرب ١٩٧٣ من ١٥٪ إلى ٥٪ بما يوفر (٤٥٠) مليون دولار لإسرائيل.
- وفي عام ١٩٨٦م عندما ارتفعت الديون الإسرائيلية حتى وصلت إلى (٤٨٢) مليون دولار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات إلى إسرائيل؛ حيث تقلصت ديونها إلى ٨٠ مليون دولار (٢٧٤)، فالعلاقة الأمريكية الإسرائيلية علاقة شراكة وعلاقة حلفاء وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون: «انني أومن أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل شريكتان في علاقة خاصة تقوم على القيم والمصالح المشتركة، ولا يتوجب علينا أن نتخلى عن التزاماتنا تجاه إسرائيل، وانني أؤيد المستويات الحالية من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل حليفتنا الديمقراطية القوية جداً في الشرق الأوسط» (٢١٥).

ومع انهيار الإتحاد السوفياتي، وتضاؤله لتقديم مساعدات للدول المعادية لإسرائيل، وزوال الخطر العراقي، لم تتغير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، بل بدت أكثر إلحاحاً وفاعلية من السنوات السابقة، فعندما نشبت أزمة الخليج،

ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على اسرائيل عدم انغامسها في الأزمة، ثم حملها على عدم الرد على الصواريخ العراقية، واصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية اسرائيل من الصواريخ العراقية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل ثمن تحييدها أثناء الأزمة، بمنحها المزيد من المساعدات والتي بلغت ٦٥٠ مليون دولار بحجة تعويض خسائرها، ودعمها بمساعدات عسكرية كانت الولايات المتحدة قد سحبتها من أوروبا تقدر بـ (٧٠٠) مليون دولار، وصواريخ باتريوت تقدر قيمتها بـ(١١٧) مليون دولار، فضلاً عن ضمانات مصرفية لقرض من اجل اسكان المهاجرين بقيمة (٤٠٠) مليون دولار (٢٦٨).

وهناك من يعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تغير من شكل علاقتها مع اسرائيل، بعد انتهاء الحرب الباردة، ولكن هذا الرأي لا يخلو من عيب، فبعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ وافقت الثانية على بيع اسرائيل (٥٠) طائرة بسعر يعادل ١٠٪ من سعرها الحقيقي(٢٧٥)، كما عبّر السناتور الأمريكي ديلسون عن استمرار العلاقة الحميمة بين الطرفين بقوله: «أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل تقديم مساعداتها العسكرية والإقتصادية لاسرائيل، على الرغم من تخفيف حدة التوتر بين الغرب والشرق، وإن اسرائيل ستظل بمثابة كنز استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية»(٢٧٦)، ولا يخفى على أحد أن اسرائيل استطاعت بفضل المساعدات الأمريكية أن تصبح سابع دولة عالمية مصدرة للسلاح(٢٧٥).

وهكذا يتضح من طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين الحميمين، حرص الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل إلى جانب اسرائيل تجاه التسوية السياسية مع العرب (٢٧٧)، ويتضح ذلك من خلال استجابة بيل كلينتون لطلب رابين بعدم تدخلها في مضمون المفاوضات، وعدم طرح اقتراحات رسمية على مائدتها، كما قبل بحماس موقف رابين بشأن المفاوضات مع سوريا، ووافقه على أن الكرة في الملعب العربي الذي عليه أن يحدد أولاً وقبل كل شيء نوع ومدى السلام الممكن مع اسرائيل، ويعلن التزامه بمعاهدات سلام كاملة قبل أن يحدد رابين موقفه من الإنسحاب من الأرض العربية(٢٦٨).

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات العربية الاسرائيلية في ثلاثة مسارات منفصلة، تحولت إلى أربعة مسارات، وحينها نأت الولايات المتحدة

الأمريكية عن مسار التسوية السياسية، على الرغم من المطالب العربية ببقاء الأمريكيين، وأراد الأمريكيون بذلك أن يتيحوا لإسرائيل فرض شروطها، واستثمار خلل ميزان القوة لصالحها، واستغلال التناقضات العربية-العربية، وانسجم هذا العزوف والنأي الأمريكي مع ما سعت إليه إسرائيل منذ البداية من مفاوضات مباشرة مع كل طرف عربي على حدة، دون أي تدخل دولي، ولقد تحقق ذلك لإسرائيل من خلال رسالة التطمينات التي بعث بها وزير الخارجية الأمريكي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٨/ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، والتي تنص على ما يلي: «بواسطة المفاوضات المباشرة وحدها يمكن التوصل إلى سلام حقيقي، وتؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لا يمكن لأي طرف خارجي التدخل لفرض حلول لا تقبل بها الأطراف المتفاوضة» (٢٦٨).

المبحث الثاني: موقف الأحزاب من التسوية السياسية:

إن الخريطة السياسية الراهنة في إسرائيل هي خريطة معقدة تتباين فيها القوى السياسية على امتداد طيف سياسي رسمي وغير رسمي، فهناك اليسار الإسرائيلي والذي يدعو إلى تشجيع الحل السلمي مع العرب، وهناك يمين اليمين الموغل في يمينيته والمتطرف صهيونياً، والذي يدعو إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى، ويرفض السلام بكل أشكاله، وهناك القوى العربية وبعض التيارات السياسية الإسرائيلية- وهي قليلة جداً- تدعو إلى تأسيس الدولة الديمقراطية الموحدة في فلسطين (٢٧٨).

وإذا أردنا تقسيم ألوان الطيف السياسي في إسرائيل بعد انتخابات ١٩٩٢ وجدنا أن هناك ثلاث كتل رئيسية هي:

١- تجمع المعراخ والليبراليون الصهيونيون:

ويتألف هذا التجمع من حزب العمل والذي حصل على ٤٤ مقعداً، وقائمة ميرتس التي حصلت على (١٢) مقعداً، وحداش التي استطاعت أن تحصل على ٢ مقاعد، ويأحد حصل على ٣ مقاعد، والحزب الديمقراطي العربي الذي فاز بمقعدين (٢٧٩).

٢- كتلة الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتعصبة.

وقوام هذه المجموعة الليكود والذي حصل على ٣٢ مقعداً، وأحزاب أقصى اليمين المتطرف(٢٨٠): (تسوميت ٥ مقاعد، موليدت ٣ مقاعد، وهاتحياه لا شيء، وحركة غوش امونيم لا شيء، وكاخ التي لم تحصل على أي مقعد)(٢٨١).

٣- الكتلة الدينية:

تتألف هذه الكتلة من خمس قوى هي: حزب المفدال الديني ٦ مقاعد، وحركة شاس وقد فازت ب(٦) مقاعد، واغودات إسرائيل وحزب موراشا، وتامي، وحركة التوراة الموحدة والتي استطاعت أن تحصل على (٤) مقاعد(٢٨٢).

اتجاهات الاحزاب الإسرائيلية نحو السلام:

إن ثمة اسباب اسرائيلية هامة وموضوعية ساهمت في توفير جاهزية اسرائيلية للتسوية السياسية، ومن هذه الأسباب:

١- انهيار الإتحاد السوفياتي:

فبعد انعدام المسوغ- تجريد السياسة الخارجية من الأيديولوجية- لاعتماد موقف معاد لإسرائيل، فقد أعلن غورباتشوف إبان زيارة حافظ الأسد له، اتجاه موسكو إلى سياسة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقد أدى هذا التطبيع زيادة هجرة اليهود الحرة من الإتحاد السوفياتي- سابقاً- إلى بعد أن ظهرت سياسة التحرر الكامل في ميدان حقوق الإنسان، واتباع سياسة الحرية السياسية، حيث هاجر أكثر من ١٠٠,٠٠٠ يهودي سوفيياتي إلى فلسطين عام ١٩٨٩، و ٦٠٠,٠٠٠ في النصف الأول من عام ١٩٩٠م، وكان نتيجة هذه الهجرة تأثر العلاقات العربية- السوفياتية، لا سيما علاقات السوفيات بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أدى انهيار الإتحاد السوفياتي إلى إنهاء حالة الدعم السوفياتي لحركات التحرر الوطني الفلسطيني، على أن العلاقات الفلسطينية السوفياتية لم تكن تخلو من شوائب، ففي عام ١٩٨٨م رفض الإتحاد السوفياتي الاعتراف بدولة فلسطين في المنفى فترة تنوف عن العام، وحجتهم في ذلك أنه كان الأجدى بمنظمة التحرير ابقاء الخيارات المستقبلية مفتوحة، كما أن السوفيات كانوا ميالين الى تطبيق

صيغة حق تقرير المصير من خلال حكم ذاتي، وليس اقامة دولة فلسطينية مستقلة (٢٨٣).

٢- تراجع أهمية الليكود والأحزاب اليمينية في انتخابات ١٩٩٢م:

لقد أثبتت انتخابات الكنيست للدورة الثالثة عشرة تراجع قوة الليكود الإنتخابية عما كانت عليه بعد عام ١٩٧٣ وحتى انتخابات الكنيست الثانية عشر، ويعود ذلك الى عدة عوامل أهمها:

١- تحول الليكود إلى مجموعات من مراكز القوى المتطاحنة أو إلى نظام العصابات كما وصفه «بينامين نتنياهو» في معرض تعليقه على خسارة الليكود في هذه الانتخابات (٢٨٤).

٢- ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد عن ١١,٦٪ وقد تصل إلى ١٣٪، أي ما يزيد عن ربع مليون عاطل عن العمل (٢٨٥).

٣- الضغط المتزايد من قبل المستوطنين في الأراضي العربية المحتلة ممن يطالبون باقتطاع قدر كبير من الميزانيات للاستيطان في هذه المناطق، والتخلي عن دعم مدن وقرى التطوير والعمل الاستيطاني في داخل الخط الأخضر في القطاع المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ (٢٨٦).

٤- عجز حكومة شامير عن استيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين في المرافق العامة، وإيجاد فرص العمل المناسبة لذوي الإختصاص والخبراء (٢٨٧).

٥- تشدد وعدم اظهار الليكود المرونة في أسلوب التفاوض مع الطرف العربي منذ بداية المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف.

لقد تمحورت مواقف الليكود حول خيار الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، وكان أكثر المعبرين عن هذا الموقف اسحاق شامير فقد قال: «إن إسرائيل لن تتنازل أبداً عن مناطق الضفة وقطاع غزة»، وجاء موقف الليكود أكثر تحديداً في انتخابات ١٩٨٨: «لا توجد أية جهة دولية معترف بها (بعد فك الارتباط بين الأردن وفلسطين) لتمثيل سكان المناطق في مفاوضات الحكم الذاتي» كما تضمن البرنامج اقتراحاً بالعمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة وغزة (١٢٣).

ولقد أدّى هذا التراجع من رصيد الأحزاب اليمينية، ارتفاع في عدد المقاعد للأحزاب اليسارية والوسطية، والتي كانت تبدي بعض الإعتدال في مواقفها السياسية من التسوية السياسية، فحزب العمل الذي كان ينادي بالتفاوض مع الأطراف العربية، كان يرى بأن هناك مجالاً لعودة بعض أراضي الضفة الغربية للسيادة الأردنية، في حين كان احزاب شينوى وحداش وقائمة راتس لا تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة، على أن ترتبط هذه الدولة مستقبلاً بالأردن أو بإسرائيل(٩١).

اتفاق أوسلو

تمّ التوقيع على اعلان المبادئ بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ بعد مرور أربعة أيام على تبادل رسائل الإعتراف المتبادل بين رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين، وبين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والتي بموجبها تمّ الإعتراف الصريح بدولة اسرائيل حين قال عرفات: «إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن، وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على قراري ٢٤٢ و ٢٣٨ لمجلس الأمن الدولي».(٢٨٨)

وقد تعهدت منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل بالغاء عدد من المواد الموجودة في الميثاق الوطني الفلسطيني، والتي تنكر بحق اسرائيل في الوجود، وقد أوردت وكالة فرانس برس إشارة إلى المواد التي كانت تطالب اسرائيل بالغاؤها قبل الاعتراف وهي على النحو التالي:(٢٨٩)

- ١- المادة الثانية: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ.
- ٢- المادة التاسعة: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجي وليس تكتيكاً.
- ٣- المادة العاشرة: العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده، وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضمناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

- ٤- المادة التاسعة عشر: تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام اسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليها الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه.
- ٥- المادة العشرون: يعتبر كلاً من تصريح بلفور وصك الإنتداب وما ترتب عليهما باطل.
- ٦- المادة الواحد والعشرون: الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً.
- ٧- المادة الثانية والعشرون: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية ونازية في وسائلها.
- ٨- المادة الثالثة والعشرون: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب، واستبقاءً لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

مستقبل الأراضي العربية الفلسطينية في ظل التسوية السياسية

١- موقف العمل:

بادرت الحكومة الإسرائيلية القبول بمبدأ التنازلات الإقليمية كأساس لعملية السلام وفقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨(٩٤)، ولكننا إذا أتينا إلى مضمون قرار ٢٤٢ واجهنا الجدل الطويل الذي دار حتى حوّل نصه، بالنسبة إلى الفقرة ١-أ فهل هو انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير ١٩٦٧ كما جاء في النص الفرنسي والإسباني، أم كما جاء في النص الانكليزي والذي ينص على الإنسحاب من أراض احتلتها، وليس ثمة مرجع لتحديد النص، بل كل يفسره حسب مصلحته، فهذا الخلاف ساهم في وضع العديد من العقبات التفاوضية بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني(٢٨٩).

لقد حدّد اعلان المباديء الفلسطينية- الإسرائيلي مجموعة من النقاط أهمها» (٢٨٩)

- ١- إقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية لقطاع غزة وللضفة الغربية باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم.
- ٢- انسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويتبع الانسحاب إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستستترشد القوات الإسرائيلية بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان، وهذا يعني أن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون إلا من منطقة أريحا، أما بالنسبة لباقي المناطق العربية الفلسطينية فهناك فقط إعادة تموضع للقوات الإسرائيلية وإعادة انتشارها.
- ٣- إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية تستند إلى مجلس يتألف بانتخابات يشترك فيها أبناء الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر، على أن فلسطيني القدس سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق بين الطرفين.
- ٤- سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الإجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.
- ٥- عندما يتم انشاء المجلس فإن عليه أن ينشئ شرطة قوية بينما ستستمر اسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بفرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.
- ٦- المرحلة الإنتقالية سوف ترسم بالمفاوضة بقصد الوصول إلى اتفاق انتقالي.
- ٧- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الإقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه بانشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، وسلطة ميناء غزة البحري، وبنك فلسطيني للتنمية، ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، وسلطة فلسطينية للبيئة، وسلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه.

٨- حول برنامج التنمية الإقليمية والتعاون الإسرائيلي- الفلسطيني يخضع إلى العمل المشترك للجانبين، أي إلى السيطرة الإسرائيلية، وتوضع أموال التنمية في إطار مشترك.

وفي ٢٨/٤/١٩٨٨م طرح يبرز مبادرة حول مستقبل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ تقوم على ما يلي: (١١٢)

١- افتتاح المفاوضات مع وفد أردني فلسطيني، ومفاوضات مباشرة بواسطة مؤتمر دولي افتتحي دون منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث لا يكون لهذا المؤتمر أية صلاحيات أو املاء شروط.

٢- التوصل إلى تسوية سياسية مرحلية تستمر خمس سنوات وتتضمن المبادئ التالية:

١- نقل صلاحيات إدارة حياة السكان الفلسطينيين إلى أيدي مجلس إداري ذاتي، أما فيما يتعلق بالأمن مثل انتشار الجيش ومحطات الإنذار والدوريات الجوية، وما شابه ذلك فيحددها الجيش الإسرائيلي.

٢- اقرار السلام الدائم القائم على أساس احتياجات اسرائيل الأمنية، وأن اسرائيل لن تعود إلى أراضي ١٩٦٧م.

وكانت مبادرة بيرز المرجعية الرئيسية للإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وتنبع قناعة حزب العمل بصيغة أوسلو أنّ الحزب يرفض قيام دولة ثنائية القومية، خاصة بعد تصعيد الإنتفاضة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا توجد لاسرائيل أية متطلبات حيوية في قطاع غزة وأريحا، فلا يوجد في غزة إلا (٤٠٠٠) مستوطناً صهيونياً، وهذا بحد ذاته لا يشكل عبئاً على اسرائيل، كما أن اسرائيل بموجب إتفاق اوسلو ستتخلى من عبء السكان العرب في المدن الفلسطينية، والتي يزيد سكانها عن مليون ونصف، في حين ستحتفظ اسرائيل بالسيادة السياسية على الأرض العربية التي شملها الحكم الذاتي، كما ويضمن الإتفاق بقاء المستوطنات، وسلامة المستوطنين وإقامة مراكز انذار مبكر اسرائيلية في أعالي الجبال مع تجريد منطقة الحكم الذاتي من السلاح، وهذا بدوره يعطي اسرائيل عمقاً استراتيجياً أمنياً يضمن المحافظة على أمنها (٢٩٠).

ومما جاء في وثيقة زعماء حزب العمل والتي نشرتها صحيفة دفار في ١٤/٨/١٩٨٨م أنّ زعماء الحزب قد اتفقوا على أن حكومة برئاسة العمل ستوافق على

انسحاب اسرائيلي من بعض المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وستكون هذه المناطق مدنا فلسطينية غالبية سكانها من العرب الفلسطينيين، وستكون جيباً فلسطينياً محاطاً بكماشة فولاذية من قوات الجيش الإسرائيلي من جفيع جهاته الأربع، وقد وضعت هذه الوثيقة بزعامة العميد الإسرائيلي «يانوش بن جال» (٢٩١).

وجاء في الفقرة التي تتحدث عن النظرية الأمنية، بأن المنطقة التي لن تتنازل عنها اسرائيل مقابل السلام ستكون مشابهة للمشروع الذي تقدم به «ألون»، وهي المناطق التالية: «القدس، المناطق ذات الأهمية الأمنية، المناطق المكتظة بالمستوطنين، غور الأردن، وشمال غرب البحر الميت» (٢٩٢).

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود اسرائيل يرى حزب العمل بأن على كل الدولة العربية وخصوصاً الأردن ودول الخليج هي التي تتحمل اعباءهم، ولهذا الأمر هناك حاجة لتجنيد أموال طائلة على المستوى الدولي، وأن اسرائيل ترفض بشدة موضوع حق العودة المنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني (٢٧٢).

أما بالنسبة للأحزاب اليسارية الإسرائيلية الأخرى كحداش وأحزاب حركة ميرتس والتي يطلق عليها اسم «اسرائيل الديمقراطية»، فهي تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وتتطلع إلى تسوية سياسية يضمن حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، والإعتراف باسرائيل، ولقد تضمن برنامج هذه الأحزاب في انتخابات الكنيست الثالث عشر إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السلمية شرط تخليها عن الإرهاب، وإيقاف الاستيطان (٧٨).

موقف اليمين الإسرائيلي من الأراضي المحتلة

١- موقف الليكود.

ينطلق موقف الليكود لاية تسوية سلمية في الشرق الأوسط من اتفاقية كامب ديفيد باعتبارها الأساس الذي سيحدد مستقبل الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، فعندما تسلّم الليكود رئاسة الحكومة الإسرائيلية بزعامة اسحاق شامير في ظل الحكومة الوطنية مع العمل أعلن شامير بأنه يرحب اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب دون مشاركة أجنبية، ودون أي تنازل اسرائيلي عن شبر من الأرض العربية (٢٣).

وفي أعقاب طرح حزب العمل العديد من المبادرات السلمية، والقبول بقراري هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٢٨، وموافقته على الدخول في العملية السلمية في إطار مؤتمر دولي للسلام، دعا الليكود إلى الإلتزام بمبدأ «السلام مقابل السلام»، وفي إطار مؤتمر اقليمي للسلام، وعدم تقديم أية تنازلات عن أرض اسرائيل، ففي برنامج الحزب لعام ١٩٨٨م أكد على السيادة الإسرائيلية وفرضها على الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، كما أنه لن يكون هناك أي تقسيم اقليمي لمناطق الضفة الغربية، ولن تقوم فيها دولة فلسطينية(١١٢).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية طرح شامير مبادرة سلمية تتضمن البنود التالية(٦٤):

١- تتطلع اسرائيل إلى السلام وإلى استمرار المسار السياسي عن طريق المفاوضات المباشرة بحسب مبادئ كامب ديفيد، مع معارضة اسرائيل قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة، والمنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن.

٢- حددت المبادرة مرحلتين لحل المشكلة الفلسطينية: الأولى- فترة انتقالية لاتفاق مرحلي، والثانية- «حل دائم»، ففي المرحلة الأولى يوضع جدول زمني لفترة خمس سنوات، ثم تبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم بأسرع ما يمكن لكن ليس قبل العام الثالث من بدء الفترة الإنتقالية.

ويعتقد الليكود بأن المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ هي جزء من أرض اسرائيل الكاملة، ومن المستحيل تخلي اسرائيل عن الأمن في هذه المناطق، ففي برنامج الحزب لعام ١٩٩٢ اثناء التحضير لانتخابات الكنيست الثالث عشر: «إن ترتيبات الإدارة الذاتية التي اتفق عليها في كامب ديفيد هي الضمانة لعدم حدوث أي تقسيم اقليمي في أرض اسرائيل الغربية، ولعدم قيام دولة فلسطينية فيها بأي حال من الأحوال، إن الإدارة الذاتية التي اتفق عليها ليست دولة، وليست سيادة، وليست تقريراً للمصير»(١٢٧).

وينبع ايمان الليكود بعدم التنازل عن الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن جغرافية فلسطين لا تضمن الأمن، لأنه إذا انسحبت إلى حدود ١٩٦٧ من أجل السلام؛ فإن السلام سيفشل مستقبلاً بسبب وجود أنظمة ديكتاتورية في منطقة الشرق الأوسط، كالنظام السوري، والنظام العراقي،

والنظام الإيراني...الخ، لكنّ بيجن يرى بأنه يمكن أن تكون هناك تسوية حقيقية إذا حوّلت جزء من أراضي الضفة الغربية للسيطرة الأردنية(١٧٢).

يلتزم زعماء الليكود وما يمكن تسميته معسكر «شامير- أرينز- ليفي» بالتسوية السياسية إلى إجراء المفاوضات مع الطرف العربي على أساس اتفاقية كامب ديفيد، وقد تمثّل هذا فعلاً بالتفاوض الذي بدأه الليكود مع الطرف العربي في مؤتمر مدريد، إلا أنّ شارون والذي شاطر وزراء الكتلة اليمينية الأخرى بمعارضة الليكود في دخوله للعملية السلمية؛ حيث يعتبر شارون الأرض الفلسطينية جزءاً من أرض إسرائيل الكاملة؛ لأن الحل الحقيقي الذي يراه يجب أن يكون على أساس تهجير الشعب العربي الفلسطيني إلى الأردن، وقيام دولة فلسطينية في الأردن (٦٤).

إن قراءة عقلانية لموقف الليكود تؤكد رفضه لاتفاق أوسلو، بحجة أنّ الحزب يرفض فكرة الإنسحاب من الأراضي المحتلة، ولا يقبل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يقبل مشاركة مواطنين فلسطينيين من القدس الشرقية، ولا من المطرودين من المناطق المحتلة، كما يعتقد الليكود بأنّ اتفاق أوسلو أعطى حكماً ذاتياً للفلسطينيين على السكان والأرض، وهذا ما يعارضه ويرفضه الحزب بشدة ويعتبره تنازلاً عن أرض إسرائيل التي حارب من أجلها كثيراً(٢٩٣).

٢- أحزاب أقصى اليمين:

تعتبر هذه الأحزاب أكثر الأحزاب الإسرائيلية تصلباً وتمسكاً بفكرة إسرائيل الكبرى، فلقد تضمن برنامج هتحياه وتسوميت الانتخابي لعام ١٩٨٤م: «إنّ الحركتين ترفضان أي حلّ اقليمي وسط وكذلك مشروع الحكم الذاتي، وتدعوان إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة والجولان، وترفعان شعار السلام مقابل السلام مع الطرف العربي، وترى الحركتان أنّ الوحدة الوطنية والمناعة الإجتماعية والداخلية هي الكفيلة بالدول العربية إلى الإستسلام، ولم تكتف الحركتان عند هذا الحد بل اعتبرتا الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين باعتباره ذو الأغلبية الفلسطينية(٦٦).

ومما يجدر ذكره أنّ حركة موليدت والتي يتزعمها اللواء رحبعام زئيفي- وزيراً في حكومة شامير ١٩٩٠م- ترفض كشقيقتها موليدت، تسوميت- السلام

مع العرب، بل وتدعو إلى مشروع «الترانسفير» أي نقل الفلسطينيين إلى الأردن الذي هو- فلسطين- لكن ما يميز هذه الحركة في دعوتها إلى الترانسفير عن حركة كاخ العنصرية والتي تنادي طرد الفلسطينيين إلى الأردن بالقوة، تدعو حركة موليدت مشروع الترانسفير أن يكون إرادياً بإرادة الفلسطينيين أو بالإتفاق، أو في ظروف «حرب كبرى» وليس بوساطة الإرهاب الشخصي(٦٤).

وبعد دخول اسرائيل العملية السلمية عام ١٩٩٠، خرجت الأحزاب اليمينية من الإئتلاف الحكومي، وكانت هذه الأحزاب- موليدت، تسوميت، هاتحياه، كاخ، كهناحي، اسرائيل الكاملة- قد رفعت في انتخابات ١٩٩٢م شعار المحافظة على أرض اسرائيل الكاملة تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية، إلا أن حزب موليدت يخالف الأحزاب اليمينية الأخرى في تأجيل تطبيق السيادة إلى ما بعد «الترانسفير»(٦٥).

٣- موقف الأحزاب الدينية:

تتشابه الأحزاب الدينية في تطرفها وتشدها بالتمسك بالأرض العربية وتطبيق السيادة عليها مع الأحزاب اليمينية المتطرفة، وتعتبر أي تخل عن أي جزءٍ من أرض اسرائيل بمثابة خطيئة أمام الله،(١٠٢) فلقد أكدت برامج هذه الأحزاب على أهمية دعم النشاط الإستيطاني، وحق اليهود في السكن في أي مكان يشاءون، ويعتبر حزب المفدال أكثر الأحزاب الدينية تطرفاً، فقد اشار في برنامجه الإنتخابي لعام ١٩٩٢ رفض قيام أي كيان عربي في أرض اسرائيل، ومعارضة برنامج الحكم الذاتي(٩٤).

أما قائمة التوراة الموحدة فقد جاء برنامجها أكثر تطرفاً من أي حزب ديني آخر باستثناء المفدال، فقد نص على أن أرض اسرائيل تخص الشعب اليهودي فقط، مع رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية(٩٤)، ويتشابه برنامج التوراة الموحدة مع برنامج حزب «ما تزايد» الديني، وهو الحزب الذي انشق عن حزب المفدال الديني(٥٥).

أما بالنسبة للحزبي شاس وديغل هتوراه، فهما أقل الأحزاب الدينية تطرفاً، فقد أفتى الحاخام-شاس- «شاخ» والحاخام «عوفاديا يوسف» جواز التخلي عن اجزاء من أرض اسرائيل مقابل السلام تفادياً للحرب، وحقنا للدم اليهودي، حتى أن حزب ديغل هتوراه ذهب إلى عدم ممانعة الحزب قيام دولة فلسطينية(٥٧).

الموقف من قضية القدس:

تتفق جميع ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي المتطرفة والمعتدلة بتطبيق السيادة الإسرائيلية على القدس، ولعل قراءة سريعة لبرامج حزب العمل، فقد ركزت على أن مدينة القدس الشريف يجب أن تبقى موحدة عاصمة اسرائيل، ومقرّ رئيس الدولة، ومقر الكنيست، ومركز الحكومة، والمحكمة العليا، وستحترم جميع سكانها، وسيحافظ عليها بغض النظر عن المعتقد أو القومية، وسوف تحتفظ المكانة الدينية الخاصة التي تتمتع بها الأماكن الدينية المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين، وتخضع لإدارتهم المستقلة، وستظل حرية العبادة في الأماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها سوف تستمر وتظل مضمونة، وسيعبّر تركيب المجلس البلدي للمدينة عن وحدتها وعن الحاجة لمنح سكانها اليهود والعرب حرية التعبير عن خصائصهم القومية والحضارية، إنّ حكومة برئاسة المعراخ ستعمل على تطبيق القانون الأساسي: القدس عاصمة اسرائيل(١٧٣).

وعندما شكل حزب العمل الحكومة برئاسة اسحاق رابين عام ١٩٩٢م رفعت حكومة العمل شعار: «القدس ستظل عاصمة حكومة اسرائيل الأبدية، موحدة وكاملة تحت السيادة الإسرائيلية، وتعطي القدس افضلية من حيث البناء والتطوير يضمن دائماً لكل ابناء الديانات السماوية الوصول الحر الى الأماكن المقدسة، وتضمن حرية العبادة»(١٧٨).

ولا يخفى على أحد أن السبب الكامن الذي جعل اسرائيل موافقتها على اشتراك سكان مدينة القدس في العملية الانتخابية يعود إلى تفريق اسرائيل بين تصورها لوضع المدن الفلسطينية والذي يختلف عن وضع مدينة القدس، (٢٨٩) وبهذا استطاعت اسرائيل من خلال اتفاق اعلان المباديء الحصول على الشرعية الكاملة لسيادتها السياسية على مدينة القدس الشريف.

ولا يختلف موقف اليمين الإسرائيلي عن موقف اليسار، فلقد جاء في المادة المتعلقة بقضية القدس من برنامج حزب الليكود لانتخابات الكنيست ١٩٩٢ «القدس عاصمة اسرائيل غير قابلة للتقسيم، لقد ضمننت وستضمن دائماً لأبناء جميع الطوائف حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة بالنسبة اليهم»(١٣٧).

ومما يلاحظ على البرامج الحزبية الإسرائيلية أن الأحزاب بمختلف مبادئها وتوجهاتها لم تدعُ إلى تقسّم المدينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما كان

يطمح الوفد الفلسطيني في المفاوضات الثنائية، بل سائر الأحزاب دعت إلى تطبيق السيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة.

الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية:

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلي يتسحاق شامير رفض إسرائيل ومعارضتها الشديد لقيام دولة فلسطينية بعد صدور اعلان الجزائر في تشرين الثاني/ ١٩٨٨م، كما رفض شيمون بيرز وزير الخارجية ربط قبول المنظمة لقرار (٢٤٢) بقبول إسرائيل المسبق بحق تقرير المصير للفلسطينيين (٢٩٤).

ولا يزال الموقف الإسرائيلي الرفض لقيام دولة فلسطينية مستقلة غربي نهر الأردن يحدّد ويحكم اتجاهات السياسة الإسرائيلية تجاه التحرك الفلسطيني (٩١)، فرئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس حزب العمل يتسحاق رابين صرّح رسمياً أكثر من مرة بأنه وحزبه يعارضان انشاء دولة فلسطينية، ويفضل حزب العمل أن يعيد جزءاً من الضفة الغربية، لا سيما المناطق المأهولة بالعرب، إلى الكيان الفلسطيني، (١٣٢) أما مسوغات رفض حزب العمل لقيام دولة فلسطينية فهي مستندة إلى اعتبارات أمنية، فيدعي أقطاب حزب العمل بأن دولة إسرائيل صغيرة الحجم ما قبل ١٩٦٧م، ولا سيما ضيق وسطها الذي لا يزيد عرضه عن ١٥ ميلاً بين الضفة الغربية والبحر المتوسط، وبالتالي فإنّ رفض قيام دولة فلسطينية يعود إلى تبني حزب العمل بأن تكون منطقة الحكم الذاتي منطقة منزوعة السلاح وعمقاً استراتيجياً لإسرائيل (٢٩٥).

ففي برنامج العمل لانتخابات الكنيست الثالث عشر تضمنت المادة المتعلقة بالسلام مع الأردنيين والفلسطينيين رفض قيام دولة فلسطينية وبأي صورة كانت: «إنّ الواقع السياسي في المنطقة، وضرورة ايجاد حل لمشكلة اللاجئين، وحاجات إسرائيل الأمنية، تستوجب اتفاقاً بشأن اطار أردني-فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع إسرائيل، وليس دولة فلسطينية منفصلة غربي النهر» (٧٩).

إنّ حزب العمل الإسرائيلي يصرّ على تجريد الضفة الغربية من السلاح، سواء اكانت دولة فلسطينية هزيلة صغيرة محدودة، أو في ظل كونفدرالية مع الأردن، وهذه الفكرة تبناها ياسر عرفات، إلا أن المفهوم الإسرائيلي والمفهوم

الفلسطيني لهذه الكونفيدرالية يختلفان في نقطة جوهرية: فبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تكون هذه الكونفيدرالية تجمع بلدين مستقلين، أما بالنسبة لإسرائيل فتتري قيام دولة فلسطينية مستقلة غربي نهر الأردن يزيد من احتمالية العداء والصراع العربي-الإسرائيلي(٢٩٥).

إذن يهدف العمل الإسرائيلي إلى ضم جميع الأراضي العربية الفلسطينية إلى إسرائيل، ولكن هذا الضم يشمل الأرض وحدها دون السكان، وذلك لأن ضم السكان يمسّ النقاء العنصري للدولة اليهودية والذي هو أحد مرتكزات الأيديولوجية الصهيونية، ويهدّد في الأجل الطويل باختلال التركيبة السكانية لصالح العرب (٢٨٩).

فالمشكلة الديمغرافية كانت وما زالت الهاجس الذي يؤرق النخبة السياسية والفكرية في إسرائيل، ففي الخطاب السياسي لليمين الصهيوني، كما تبين من منافشات الكنيست للاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كثيراً ما كان يعارض قيام دولة فلسطينية، لأن إقامة الدولة للفلسطينيين في الضفة الغربية يعني عودة جميع اللاجئين إلى الضفة الغربية، وفي هذا الصدد يخشى اليمين الإسرائيلي من تدفق الفلسطينيين على فلسطين إلى إحداث خلل بالطابع السكاني للدولة، وبالتالي سيؤدي إلى نهاية الدولة العبرية(٢٩٥).

ينظر الليكود إلى أن اعصى المشكلات التي ستكون في محادثات السلام الإسرائيلية- الفلسطينية المقبلة هي «الدولة الفلسطينية»، لذلك فإن الليكود يرفض خطوات المعراخ في هذا الشأن، وهذا ما أكده الحزب في برنامجه الإنتخابي عام ١٩٩٢ «إن إسرائيل على استعداد للجلوس مع أية دولة عربية لمفاوضات مباشرة في شأن معاهدة سلام، إن مؤتمراً دولياً، على غرار ذلك الذي يطرحه المعراخ، يحول دون أية مفاوضات مباشرة للسلام، وليس في امكانه أن يؤدي إلى السلام، أنه سيكون حتماً فحاً لإسرائيل، وسيقودها إلى الإنسحاب إلى خطوط ١٩٦٧، إن أي مشروع يقترن بتسليم اجزاء أرض إسرائيل الغربية لحكم أجنبي، كما يقترح المعراخ، تعوّض حقنا في البلد، ويؤدي حتماً إلى إقامة دولة فلسطينية، ويضر بأمن السكان المدنيين، وفي نهاية الأمر يهدد وجود دولة إسرائيل ويحبط كل أمل بالسلام»(١٣٧).

المعاهدة الأردنية الإسرائيلية

بعد توقيع الإتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، توقع كثير من المراقبين أن تكون الأردن هي أقرب الدول المشتركة في مؤتمر مدريد لعقد اتفاقية للسلام مع إسرائيل، وكانت كل الدلائل تشير إلى اقتراب مفاوضي كلا البلدين من الإتفاق على العديد من النقاط الأساسية، لا سيما بعد الإعلان عن «اتفاق واشنطن»، الذي وقعه الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢٥ يوليو ١٩٩٤م، وبموجب هذا الاتفاق انهي الطرفان حالة الحرب بينهما، حتى جاء شهر أكتوبر من عام ١٩٩٤م، ليشهد محاولات جادة لكسر حواجز الخوف والحذر والرعب وعدم الثقة، وبناء جسور الاتصال والثقة، وأتت زيارة يتسحاق رابين ووزير خارجيته بيريز لعمان، لتتوج الاتصالات بتوقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في ٢٦/١٠/١٩٩٤م (٢٩٦).

إنّ اتفاق السلام مع الأردن لقي ترحيباً لدى معظم اتجاهات وشرائح المجتمع الإسرائيلي؛ ويعود ذلك أنّ الأردن ظلّ يحتل مكانة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، بسبب قرب الأردن من الأهداف الإسرائيلية الحيوية، كالمطارات والمراكز الصناعية والسكانية، فكم كانت تتوتر اعصاب الإسرائيليين عندما كان الأردن يبدي انتشاراً في الضفة الشرقية، فمن خلال هذه المعاهدة نجحت إسرائيل في تقليص التهديدات من الشرق إلى حد كبير، تلك التهديدات التي طالما اعتبرت خطيرة جداً، فتقلص الخطر في القطاع الأكثر حساسية المواجهة لبطن إسرائيل الرخوة، كما أنّ إسرائيل استطاعت قطع الصلة بين الطوق القريب لدول المواجهة والطوق الخارجي- العراق وايران- الأخطر بفعل قدراته، وحسب هذه الخطوة، فإنّ إسرائيل لن تحتاج إلى انتشار عسكري مكثّف في الضفة الغربية (٢٩٧).

إنّ توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن حدث تاريخي لقي اهتماماً بالغاً عند كل الوان الطيف السياسي الإسرائيلي باعتباره يقوم على السلام مقابل السلام، وعلى حدّ تعبير شلومو غينوسار لا يعارضه سوى المصاب بالجنون والهذيان (٢٩٨)، فقبل المعاهدة كان المواطن الإسرائيلي يشعر بالحصار، حيث كانت الحدود الشرقية، وهي أطول الحدود مغلقة أمامهم، والمناظر الطبيعية التي كان الإسرائيليون يشاهدونها من نوافذ بيوتهم كانت مناظر محظور عليهم دخولها، الأمر الذي جسّد لهم العداة والمواجهة، واختراق هذا الحصار (٢٩٩).

لم يجد المسار الأردني- الإسرائيلي عقبات واضحة كبقية الأطراف الأخرى، ولم تبد الأحزاب الإسرائيلية معارضة كبيرة لهذه المعاهدة ففي جلسة الكنيست الإسرائيلي للتصويت على المعاهدة، حضر الجلسة (١١٤) نائباً من أصل (١٢٠) عضواً في الكنيست، وقد صوت لصالح المعاهدة (١٠٥) أصوات، في حين عارضها ٢ نواب وامتنع عن التصويت ستة أعضاء (٢٩٦).

لقد صوت تكتل المعراخ وتكتل الليكود، بالموافقة على المعاهدة، إلا أن شارون الذي امتنع عن التصويت، وحجته في ذلك الفقرة التي وردت في المعاهدة التي تؤكد على دور الأردن التاريخي في إدارة المقدسات الإسلامية في القدس (٢٩٦)، كما أن المعاهدة غاب فيها عدد من البنود ومن أهم هذه البنود (٣٠٠):

- ١- ليس في المعاهدة ولو بكلمة واحدة يصل اليهود التاريخية بشرق الأردن، وبجبال جلعاد وبأرض الباشان- تسمية توراتية- للمنطقة الواقعة شمالي نهر اليرموك وشرقي نهر الأردن وطبريا- وأرض الأسباط رؤوفين وغاد ونصف سبط منشية بوصفها جزءاً من الوطن القومي اليهودي.
 - ٢- قضية اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة توطينهم وتأهيلهم في البلاد التي يقيمون فيها حالياً.
 - ٣- لا يتضمن الاتفاق بنداً بشأن اعتبار منظمات الإرهاب خارجة على القانون.
- ويرى إرييل شارون بأن الأردن هو الوطن البديل لفلسطين فبعد توقيع المعاهدة قال: «لم أصوت لمصلحة اتفاق السلام مع الأردن على الرغم من رغبتني الشديدة في ذلك، ولم أسافر للمشاركة في الإحتفال في وادي عربة، على الرغم من توقي لذلك، فالأردن هو الدولة الفلسطينية القائمة حالياً ولا يجوز إقامة دولة فلسطينية أخرى إلى جانبه» (٣٠٠).

وبالرغم من هذا الموقف لإرييل شارون، فإن أغلبية تكتل اليمين الإسرائيلي تحرر من شعار الأردن هو فلسطين، باستثناء حزب موليدت المتطرف، والذي عبّر عن موقفه من خلال عضو الكنيست رحبعام زئيفي رئيس الحزب، والذي عارض الاتفاقية بشدة على اعتبار «أنها اتفاقية استسلام تحفل بالتنازلات كما لو أن إسرائيل خسرت الحرب» (٢٩٦).

أما حركة تسوميت اليمينية المتطرفة فقد أيدت الإتفاقية، لكنها اشترطت أن تبقى الأراضي التي ستعود للسيادة الأردنية يجب أن يستثمرها المواطنون الإسرائيليون (١٤٠).

المسار السوري - الإسرائيلي

تظهر المؤشرات الإسرائيلية أن القوى السياسية الإسرائيلية، بمختلف انتماءاتها الأيديولوجية، تنظر إلى المسار الحالي بجد كبير، وتعد الإستجابة السورية فرصة تاريخية لا يجوز تفويتها (٦٤)، وفي المقابل فإن هذه القوى ترغب أن تظل صفة الجمود سمة مميزة لهذا المسار بعد أن تحطمت الآمال الإسرائيلية أمام المناورات والعقبات التي وضعتها اسرائيل الخاصة بمفهومها للسلام مع سوريا، لتدور المحادثات في حلقة مفرغة بعد الإختلاف حول ثلاث نقاط رئيسية هي: مراحل الانسحاب، ومفهوم السلام والتطبيع، ثم الاجراءات الأمنية (٣٠١).

وترغب اسرائيل في أن يستمر الجليد على هذا المسار، رغم الإقرار بأهمية سوريا لتوسيع وتعميق قاعدة التأييد للسلام في المنطقة، وبالتالي يصبح هذا المسار محدداً بمجموعة القيود والمعطيات التي تتناسب والمصالح الإسرائيلية، لفرض شروطها وقيمها على الطرف السوري (٨٢)، بعد التقدم في المسارين الأردني والفلسطيني.

لقد أكدّ حزب العمل في برنامجه الإنتخابي لعام ١٩٩٢م بالنسبة للمفاوضات مع الطرف السوري: (٢١٢)

- ١- اسرائيل تريد التفاوض للسلام مع سوريا بدون شروط مسبقة.
- ٢- إتفاقية السلام مع سوريا ستكون على اساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
- ٣- اسرائيل ترى بهضبة الجولان منطقة ذات أهمية كبرى لأمنها وسلامتها والإطمئنان على مصادر المياه حتى في حين التوصل لسلام في كل إتفاق سلام وتسويات أمنية مع سوريا ستتواصل عملية الإستيطان هناك والسيطرة كاملة للجيش الإسرائيلي في الهضبة.
- ٤- سنواصل الجهود لتقوية الإستيطان الإسرائيلي في هضبة الجولان.

٥- في مفاوضات السلام مع سوريا سيحافظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية بواسطة ترتيبات وتسويات مختلفة مثل نزع مناطق كبيرة من السلاح وفصل قوات وغيره.

٦- إسرائيل ستوافق على مراحل أولية بموجبها سيتم التوصل إلى حل دائم وتوصل إلى السلام.

سيناريوهات التسوية السلمية مع سوريا

منذ احتلال إسرائيل لهضبة الجولان اعتبرت هذه الهضبة سواء من جانب حزب العمل أو الليكود والمنطقة الأكثر حيوية واستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وإيماناً لاستراتيجية ضمت حكومة الليكود عام ١٩٨١ مرتفعات الجولان إلى إسرائيل، وطبقت عليها القانون الإسرائيلي، وتمّ حث الكثير من الإسرائيليين على الإستيطان فيها، على اعتبار أن الجولان بمثابة خط الدفاع الأول في زمن الحرب وفي زمن السلم، وكما أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق- يتسحاق شامير:- «ستظل الجولان جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني والرخاء الاقتصادي في إسرائيل»(٣٠٢).

السيناريو الأول:

يقضي هذا السيناريو بتأجير منطقة الجولان إلى إسرائيل لمدة ٩٩ عاماً، ويتم خلال هذه الفترة بأن تدفع إسرائيل لسوريا مبلغاً من المال يتفق عليه الطرفان وفقاً لقواعد القانون الدولي بخصوص الإيجار والإستئجار للأراضي، مع الاتفاق على كافة التفاصيل والتي من شأنها تحقيق تسوية نهائية بشأن الجولان(٣٠٣).

السيناريو الثاني:

ينظر الإسرائيليون إلى سوريا على أنها العدو الأول لإسرائيل، ويزداد الشعور الإسرائيلي بعدم الثقة تجاه العرب عندما تكون سوريا هي المعنية، وبالرغم من احترام بعض المسؤولين الإسرائيليين للرئيس السوري حافظ الأسد بعد التزامه باتفاقية فك الإشتباك سنة ١٩٧٤م، إلا أن كثيراً من الإسرائيليين ينظرون إليه على أنه عدو بارد، ويقول الكثيرون عنه وعن حاشيته بأنه لم يغير

من نظرتة العدائية تجاه اسرائيل (٣.٢)، ويرى المحللون السياسيون الإسرائيليون أن موافقة الأسد على الإشتراك في العملية السلمية لا ترجع إلى رغبة الأسد في السلام مع اسرائيل، وإنما تعود إلى التحليل الواعي للمتغيرات والتقلبات الدولية التي طرأت خلال الأعوام القليلة الماضية على الشرق الأوسط (٣.٤).

لقد تبين للطواقم الإسرائيلية المشاركة في جولات المفاوضات الثنائية، أن البحث عن الحل السياسي مع ممثلي سوريا هو الأمر الأكثر ارهاقاً، فقد طرح الأسد معادلة «كل شيء في مقابل كل شيء» ومعادلة «خيار السلام الاستراتيجي» في مقابل انسحاب اسرائيل الكامل من «مرتفعات الجولان»، وهذا الأمر أحدث ردة فعل عنيفة لدى المواطن الإسرائيلي وهذا ما دعا رابين إلى القول: «هل يمكن احراز سلام مع سوريا وفي حوزتنا مرتفعات الجولان؟ في رأيي هذا غير ممكن»، وفي هذا السياق قال رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع السوريين، ايتامار رابينو فتش: «إن اسرائيل مستعدة لسحب قواتها المسلحة في مرتفعات الجولان، وليس من مرتفعات الجولان»، وذكر رابين أن اسرائيل وفق معاهدة الصلح مع مصر، انسحبت ليس من أراض فحسب بل من الأراضي حتى آخر سنتيمتر مربع، وقال: «يا حبذا لو لم يكن هناك وجود لهذه السابقة المصرية» (٣.٤).

تسعى حكومة العمل لاقتناع السوريين بحل يقضي بتقسيم الجولان، والحيلولة دون دخول الجيش السوري إلى المناطق التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي، مع الإبقاء على جميع المستوطنات في الوضع الحالي، وترتكز خطة العمل الإسرائيلية بالنسبة للجولان على النقاط التالية: (٣.٢)

- ١- تقسيم الجولان إلى قسمين أحدهما اسرائيلي و ثانيهما سوري.
- ٢- ايجاد طريقة مناسبة للاستطلاع الجوي والأرضي المشترك لضمان التزام الطرفين ببنود الإتفاق.
- ٣- نزع السلاح الدائم التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي والسماح بتواجد قوة أمن داخلي مشتركة.
- ٤- احتفاظ اسرائيل بنقاط مراقبة عسكرية اسرائيلية في الجولان (٣.٥).
- ٥- تطبيع العلاقات التجارية والثقافية بين الطرفين لبناء جسور الثقة وتحطيم جدران الكراهية كوسيلة لتعزيز الثقة والتفاهم المتبادل.

- ٦- انشاء منطقة للتجارة الحرة في مرتفعات الجولان لمصلحة كل من سوريا واسرائيل ولبنان والأردن.
 - ٧- انشاء العديد من المشاريع السياحية في الهضبة، وستساعد شلالات المياه، والمنحدرات الجليدية، والأراضي الخصبة، مع إقامة مطار دولي، وبناء الفنادق وتشكيل المطاعم ومراكز الترفيه، وهذا من شأنه جعل هضبة الجولان مركزاً لجذب السياح، وهذا بدوره سيفتح آلاف الوظائف للسوريين.
 - ٨- تغيير في بنية الجيش السوري ومعداته، ومغادرة العناصر الراضية للسلام في سوريا.
 - ٩- يجب أن تكون سوريا مستعدة لإمكانية استنجاز اسرائيل لشريط من الأرض عرضه (٢-٣) ميل على طول الحدود الدولية لمدة زمنية محددة.
 - ١٠- يجب أن يكون تواجد للقوات الأمريكية في الجولان لمنح سوريا واسرائيل احساس كبير بالأمن والاستقرار، وقد أوضح كريستوفر في خريف ١٩٩٣ هذا بقوله: «إن أي اتفاق بينهما قد يعني نوع من التواجد الأمريكي في الجولان».
 - ١١- تطالب اسرائيل سوريا بمدة تتراوح ما بين خمسة إلى ثمانية سنوات لإنهاء انسحابها من مرتفعات الجولان.
 - ١٢- يجب تجريد حزب الله من السلاح بشكل كامل والعمل على سحب العناصر الراديكالية التابعة له من المنطقة التي تسيطر عليها سوريا.
 - ١٣- سيتم تثبيت اجهزة تنصت متطورة إلى جانب جبل حرمون «الشيخ» مع تمركز فرقتين امريكيتين يعهد إليهما حفظ السلام والفصل بين القوات.
 - ١٤- المحافظة على مصادر المياه في بحيرة طبريا ونهر بانياس.
- ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب العمل الإسرائيلي يرفض ازالة المستوطنات الإسرائيلية من الجولان، وحجته في ذلك أن قرار (٢٤٢) يدعو إلى انسحاب القوات العسكرية وليس انسحاب مدنيين، ففي برنامج الحزب لعام ١٩٩٢م بشأن الجولان تضمن ما يلي: «تعتبر اسرائيل هضبة الجولان منطقة شديدة الأهمية بالنسبة إلى أمنها وإلى سلامها، وإلى تأمين مصادر من المياه، وذلك حتى في زمن السلام، وفي اتفاق سلام يعقد مع سوريا، وفي الترتيبات الأمنية التي

تقام معها سيستمر وجود اسرائيل وسيطرتها الإستيطانية والعسكرية في هضبة الجولان التي طبق القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية عليها(٧٥).

أما بالنسبة لأحزاب اليمين الصهيوني فقد نجحت في تشكيل الرأي الإسرائيلي ضد الإنسحاب من الجولان، مما قيد حكومة العمل على طاولة المفاوضات، وهذا ما جعل التقدم على المسار السوري- الإسرائيلي يسير بشكل بطيء، وقد رفض رابين على الدوام الزام نفسه بالإنسحاب الكامل من الجولان ليس لأنه يفتقر إلى الصلاحية التي تخوله ذلك فحسب، ذلك أن الإنسحاب من الجولان من شأنه إثارة عاطفة سياسية قد تشل أو تدمر حكومته(٢٠٢)، فلقد تضمن برنامج الليكود الإنتخابي لعام ١٩٩٢ فقرة بشأن الجولان جاء فيها: «لقد أخذَ الكنيست العاشر بناءً على اقتراح الحكومة برئاسة الليكود، قانون تطبيق قانون الدولة وقضائها وإدراتها على هضبة الجولان، وبذلك تقرر سيادة اسرائيل الكاملة على هذا الجزء من البلد»(١٣٧).

المسار اللبناني-الإسرائيلي

دخل حزب العمل الإسرائيلي والأحزاب المندمجة معه انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤م ببرنامج يتمثل في الإنسحاب من لبنان، وحل الأزمة الإقتصادية، واستئناف مفاوضات السلام بين اسرائيل والدول العربية (٣٠٦)، وكانت اسرائيل قد غزت لبنان ضمن ما يسمى بمبدأ «الدفاع عن الحدود فيما وراء الحدود»، وقد عرفت خطة الغزو بـ «عملية الليطاني»، وكان الهدف الرئيسي لعملية غزو لبنان، ضرب المقاومة الفلسطينية واللبنانية، والسيطرة على منابع المياه اللبنانية، واجبار لبنان على السلام وفقاً للشروط الإسرائيلية، وهذا ما عبّر عنه مناحيم بيحن بقوله: «إنّ القوات الإسرائيلية لن تنسحب من جنوبي لبنان إلا بعد أن يتم التوصل إلى تسوية مع الأطراف المعنية»(١٩٠).

ومما جاء في برنامج حزب العمل لعام ١٩٨٨ «إنّ حكومة التجمع ستعمل على تحقيق معاهدة سلمية مع لبنان وفقاً للحدود القائمة بين البلدين، وأنّ الامن على امتداد الحدود الشمالية، وسلامة المستوطنات والمستوطنين في هذه المنطقة هو الهدف الوحيد الذي يوجّه اسرائيل في تحديد اجراءاتها بالنسبة للبنان»(١١٢).

وتنطلق استراتيجية السلام لجذب العمل والأحزاب المتكتلة معه بشأن لبنان بوضع ترتيبات أمنية يضمن الأمن للحدود الشمالية والمستوطنات وعدم تمركز القوات الفلسطينية وقوات الحركات- الإرهابية- كما يحلو لاسرائيل أن تسميها في جنوب لبنان، وهذا يستلزم قيام قطاع أمني في جنوب لبنان يكون تحت قوات محلية تدعمها اسرائيل مع وجود قوة دولية، مع الإحتفاظ بحق اسرائيل في حرية الطيران والملاحة في المجال الأمني للمنطقة الجنوبية اللبنانية، ومحاربة المخربين حتى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان(١٣٦).

ومما جاء في البرنامج السياسي لحزب العمل لعام ١٩٩٢ بشأن التسوية السياسية مع لبنان:(٢١١)

- ١- اسرائيل تريد السلام مع لبنان بواسطة الحادثات دون شروط مسبقة.
- ٢- اسرائيل على استعداد للتوصل مع لبنان كدولة مستقلة وذات سيادة إلى السلام بعد أن تكون حرة من السيطرة العسكرية السورية وقوات عربية أخرى.
- ٣- في اتفاقية السلام مع لبنان سيتم الحفاظ على المصالح الأمنية لدولة اسرائيل ومواطنيها في الشمال بواسطة ترتيبات متنوعة من شأنها إيقاف العمليات الإرهابية ومنعها.
- ٤- حتى التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان فإن اسرائيل ستواصل بالحفاظ على حدوده الشمالية بواسطة الحزام الأمني في جنوب لبنان.

وإذا كان حزب العمل لم يغفل عن الجانب الأمني في التسوية السياسية مع لبنان، فإنّ الليكود الإسرائيلي شدد على أهمية الأمن للحدود الشمالية والمستوطنات في الجليل، ومما احتواه البرنامج السياسي لليكود الإسرائيلي عام ١٩٩٢ «ستحرص اسرائيل على ألا يشكل لبنان مجدداً قاعدة للعدوان ضدها وضد سكانها وأراضيها في عملية سلامة الجليل... سيواصل الجيش الإسرائيلي المحافظة على الشريط الأمني من أجل ضمان سلامة الجليل»(١٣٧).

أما بالنسبة لموقف حركتي تسوميت وهتحياء، والأحزاب الدينية الإسرائيلية، فاعتبرت حرب الجليل حرباً عادلة من أجل رد عدوان المنظمات الفلسطينية وأعمال المخربين(٢٦)- كما تدعي اسرائيل- كما اعتبرت هذه الأجزاء لبنان جزءاً

لا يتجزء من الأرض التاريخية لدولة اسرائيل (١١٢) ولذلك فإنها سارعت لإصدار الفتاوى الشرعية، لإعطاء الشرعية الكاملة للعدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان (٤٤).

الإطار العام للتسوية السياسية مع لبنان:

إن أي تقدم ملموس للسلام بين اسرائيل ولبنان يجب أن يسبقه تقدم كبير على المسار السوري-الإسرائيلي، ويعود ذلك إلى أن سوريا تحتفظ بقوات كبيرة في لبنان، وترى سوريا بأن هذا الوجود في لبنان يحقق نوعاً من التوازن السياسي بين القوى السياسية (٢.٢)، وقد أضفى وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بعداً جديداً للصراع الإسرائيلي السوري عندما أعلن في ذروة التوتر بين اسرائيل وحزب الله: «إن الهجوم على لبنان يشكل هجوماً على سوريا» (٢.٢).

ومن الخلافات العالقة بين الطرفين الإسرائيلي واللبناني تطبيق قرار (٤٢٥) الذي يدعو اسرائيل صراحة إلى سحب قواتها من جنوب لبنان، لكن اسرائيل تشترط على لبنان قبل سحب قواتها أن تسحب سوريا قواتها من الجنوب، ثم سحب المقاومة الوطنية، وأن تقوم سوريا بالسيطرة على جيش حزب الله المدعوم من إيران، ووضع أزمة للانسحاب من الجنوب والبقاع الغربي، وهذا كله يحتاج إلى دفع المسار السوري-الإسرائيلي إلى الأمام (٢.٦).

ومن المسائل العالقة أيضاً ادعاء اسرائيل بحقها في المياه اللبنانية، فهناك مياه نهر الليطاني والحاصباني، فضلاً عن المياه الجوفية، وكانت هذه المسألة محل نقاش ساخن بين الوفدين الإسرائيلي واللبناني، فاسرائيل تريد الوصول إلى تسوية نهائية مع لبنان يضمن لاسرائيل حقها المزعوم في المياه اللبنانية، وضمن عدم تهديد لبنان للإستقرار السياسي والأمني لاسرائيل من قبل المقاومة الوطنية اللبنانية (٢.٧).

الخاتمة

وبعد ان انتهينا من هذه الدراسة فقد خرج الباحث بعدد من النتائج والتوصيات.

النتائج

١- تشير الجذور التاريخية للأحزاب الإسرائيلية أنها نشأت في كنف الحركة الصهيونية، فهي القاسم المشترك ونقطة التقاطع التي تتجمع فيها هذه الأحزاب، على الرغم مما يشاع أن هناك صراعا حزبيا يجعل اللقاء بين هذه الأحزاب امراً مستحيلاً، فالتداخل بين القوى السياسية جعل انتقال الشخصيات السياسية البارزة من اليمين الى اليسار ومن حزب لآخر، ومن النقيض الى النقيض أمراً مسلماً به، فقد قفز موشيه ديان أحد أقطاب العمل الى حزب الليكود ، وأصبح وزيراً للخارجية في حكومة مناخيم بيغن عام ١٩٧٧م، وما حكومات الوحدة الوطنية التي ائتلفت فيها جميع ألوان الطيف السياسي إلا تأكيداً لهذه الظاهرة ، ويوضح البروفسور الإسرائيلي "ليبوفيتش" هذه الظاهرة بقوله: " لا توجد في البلاد أحزاب، توجد مجموعات من المصلحين، تتخاصم فيما بينها على اقتسام المنافع في السلطة ليس هناك أي حزب يناضل ضد حزب آخر من أجل تغيير آخر إذا وجد مفتاحاً لاقتسام المنافع".

٢- إن ابرز ما يميز السياسة الخارجية الإسرائيلية تأثرها الكبير بالبيئة الداخلية، وهذا يعود الى طبيعة النظام السياسي الذي يرتكز على الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة وحرية الصحافة، على الرغم من ان هذا النظام يتبع سياسة التمييز العنصري مع الشعب العربي الفلسطيني، فقد حرمه من اهم وأبسط حقوقه مثل تشكيل واقامة تنظيمات سياسية خاصة به؛ حيث تم وضعهم تحت الحكم العسكري، وإذا اتاحت حكومة العمل لرؤساء العشائر والطوائف العربية المختلفة تشكيل قوائم انتخابية عربية فقد كان الهدف من هذه السياسة كسب اصوات العرب لصالح العمل.

٣- الحزب في اسرائيل ليس حزبا بالمعنى المعروف والمتعارف عليه، انما هو مؤسسة داخل الدولة كما كان داخل الحركة الصهيونية له مميزات وخصائص غير تعاطيه العمل السياسي بسعيه في التأثير على السلطة أو في الوصول

اليها، فلكل حزب نشاطات. ثقافية واقتصادية وصحية واجتماعية، فمثلاً كوبات حوليم - صندوق المرضى - وهو تابع لحزب العمل، وهذا بدوره أعطى الأحزاب السياسية في اسرائيل دوراً فاعلاً في الحياة الإسرائيلية.

٤- - تعتمد اسرائيل في سياستها الخارجية على التحالف مع دولة قوية، وعملت على تأمين التحالف العسكري مع دولة كبرى، وقد بدأت التحالف مع بريطانيا ولكنها سرعان ما نقلت ولاءها الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد بروزها كدولة عظمى.

على الصعيد الأمني

- ١- النظرية الأمنية الإسرائيلية مبنية على أساس سياسة الردع العسكري ضد كل مشروع عربي نهضوي، فهي تبادر الى ضربه قبل أن يرى النور؛ كي يظل التفوق العسكري النووي مقتصرًا عليها؛ حيث أن هذا السلاح تستخدمه اسرائيل كأداة رادعة ضد أمتنا العربية الإسلامية.
- ٢- تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الأكثر قوة وعمقاً وتأثيراً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية، فهي التي تحكم اسرائيل وتوجه سياستها من وراء الكنيست والأحزاب والحكومة؛ إذ يحتل الرجال العسكريون المناصب الحساسة بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، لا سيما في الوسط الحزبي، فإسحاق رابين زعيم حزب العمل كان رئيس هيئة الأركان، وأمنون شاحاك رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني كان رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية في الجيش الخ .
- ٣- تعمل اسرائيل بشكل حازم على مقاومة التيارات الإسلامية المعارضة للتسوية السياسية من خلال المؤتمرات الدولية وقوتها العسكرية.
- ٤- تدعم اسرائيل المستوطنين في الإستيطان وتعززهم على طول الحدود الخارجية
- ٥- تعمل اسرائيل على استيعاب المهاجرين لتحقيق هدفها في تهجير جميع شتات اليهود.

على صعيد التسوية السياسية والقضية الفلسطينية.

أ- الاعتراف

١- استطاعت اسرائيل أن تكسر الطوق الإقليمي والدولي الذي ظلّ يقيد حركتها الخارجية ردحا كبيرا من الزمن يمتد الى أكثر من اربعين عاما.

ب- أما بالنسبة لمشكلة اللاجئيين والنازحين

تعتبر اسرائيل مشكلة اللاجئيين والنازحين الفلسطينيين مشكلة انسانية يجب أن تحل ضمن إطار عربي، بحيث تشترك جميع الدول العربية في حل هذه الإشكالية، وتحمل هذه الدول اعباء هذه المعضلة.

أما بالنسبة لإشكالية القدس

تصر الحكومة الإسرائيلية والأحزاب والقوى السياسية على أن مدينة القدس عاصمة اسرائيل الأبدية موحدة وكاملة تحت السيادة الإسرائيلية

أما بالنسبة لعملية الإستيطان فهي مستمرة بل ان موجة بناء المستوطنات قد زادت أثناء وبعد مؤتمر مدريد.

على الصعيد الإقتصادي

١- استطاعت اسرائيل من خلال التسوية السياسية خرق جدران المقاطعة الاقتصادية العربية.

٢- أصبح الجسم الإسرائيلي الإقتصادي جسما مشروعا يشارك في المشروعات الاقتصادية الاقليمية.

٣- تسعى اسرائيل الى خلق سوق شرق أوسطية في المنطقة تكون هي السيد الأمر النهائي، وسيتم ذلك عبر اقامة وتوسيع شبكات الطرق التي تربط الوطن العربي ببعضه ببعض، وأداة الوصل بين قارات آسيا و إفريقيا و اوروبا، والمقصود هنا أن تكون هي المستقبل والمورد.

٤- تحاول اسرائيل الوصول الى الثروات العربية الطبيعية، والى الأسواق الواسعة المترامية في وطننا العربي تحت ستار أنها تملك الخبرة والتكنولوجيا.

على صعيد المياه

- ١- في ضوء الأزمة الشديدة التسارع في الاقتصاد المائي لإسرائيل قامت باستغلال المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والجنوب اللبناني وهذا ما ركز عليه اسحاق شامير بقوله: "مع ازدياد الهجرة اليهودية الى اسرائيل حيث وصل في السنوات الماضية الى اسرائيل اكثر من ٦٠٠ الف مهاجر من الإتحاد السوفياتي سابقا ودول اخرى فقد إزدادت حاجة اسرائيل للمياه، ولا أعتقد أنه سيكون بإمكاننا تقديم تنازل إقليمي للعرب مقابل سلام؛ لأن المناطق التي يدور الحديث عنها وعلى رأسها مرتفعات الجولان تشكل مصادر مياه ضرورية بالنسبة لنا ونحن بحاجة الى مزيد من مصادر المياه التي يستطيع جيش اسرائيل أن يوفرها للدولة من خلال الحرب".
- ٢- بعد ان استنفذت اسرائيل قسماً كبيراً من مواردها المائية أخذت تتحول في تطلعاتها الى إستغلال مياه نهري النيل والفرات والمياه اللبنانية.

على صعيد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية

- ١- تحديد وترسيم الحدود الأردنية - الإسرائيلية.

على صعيد المسار السوري واللبناني

- ١- تطالب اسرائيل بمدة تتراوح ما بين خمسة الى ثمانية أعوام لإنهاء انسحابها من مرتفعات الجولان.
- ٢- ضرورة موافقة سوريا على جعل الجولان منطقة منزوعة السلاح.
- ٣- يجب تجريد حزب الله من السلاح بشكل كامل والعمل على سحب العناصر الراديكالية التابعة له من المناطق التي تسيطر عليها سوريا.
- ٤- تعترف اسرائيل بسيطرة الأمر لسوريا في لبنان مقابل سحب جماعة حزب الله من الجنوب، وتغيير وضع جيش لحد ليصبح فرقة نظامية في الجيش اللبناني.
- ٥- سيتم تثبيت اجهزة تصنت متطورة مع تمركز فرقتين امريكيتين لحفظ السلام والفصل بين القوات في مرتفعات الجولان.

- ٦- يضمن السلام مسألة المحافظة على مصادر المياه في بحيرة طبريا ونهر بانياس لإسرائيل.
- ٧- التطبيع الكامل بين اسرائيل وسوريا ولبنان بحيث ويشمل كافة المسائل الأخرى كالتبادل التجاري وفتح العقارات.

التوصيات

- ١- اذا كان الصراع مع اسرائيل قد بلور العروبة السياسية في العقود المنصرمة، إلا أن هذه العروبة أصبحت مشروعا نظرياً ؛ بحيث اختفت الروح القومية، والإحساس بالمصير الواحد، وهما اللحمية التي جمعت الأمة العربية، وقد تصبح الدول العربية تتماثل في اللغة والدين والعرق والتاريخ، ويختفي منها روح الإنسجام والتآلف، وبهذا تتعزز القطرية الإقليمية الضيقة على حساب المشروع النهضوي القومي العربي.
- ٢- ستشكل تحالفات جديدة في الفترة القادمة غير مرئية الآن-من خلال الدفاع عن المصالح الجديدة منها على سبيل المثال قيام تحالف اسرائيلي فلسطيني ضد فلسطيني الداخل والخارج الذين يقفون سداً منيعاً امام التسوية السياسية.
- ٣- إن دخول اسرائيل حلبة العمل السياسي الإقليمي وبصورة شرعية ستتغير صورة التفاعلات بأشكال مختلفة وعديدة وستحاول اسرائيل تحقيق اهدافها المختلفة من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة مع البلدان العربية، وخلق كيانات ضعيفة ومهشمة في الوطن العربي تحتمي بها.
- ٤- بعد تسارع قطار السلام وسقوط جدران المقاطعة العربية و بروز النظام الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط يتحتم على الأقطار العربية مضاعفة جهودها من خلال خلق مؤسسة اقتصادية عربية لمواجهة أعباء المرحلة القادمة، والتي ستشهد قيام كثير من المشروعات الإسرائيلية-الأمريكية المشتركة.
- ٥- يجب على الأمة العربية أن تقف وقفة صلبة واحدة ضد المخطط الصهيوني الذي يهدف الى تهويد مدينة القدس.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- الغالي، كمال، النظام السياسي الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، تونس، ١٩٦٩، ص ١١١.
- ٢- القاضي، ليلي، الهستدروت، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٨٦.
- ٣- عبد الرحمن، أسعد، «المنظمة الصهيونية العالمية»، شؤون عربية، ع(١)، ١٩٨١، ص ٢٠٢.
- ٤- بركات، نظام، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٠.
- ٥- رزوق، أسعد، الدولة والدين في إسرائيل، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٤.
- ٦- ي، بن، فورات، مراكز القوى في إسرائيل، ترجمة ونشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٢-٢٣.
- ٧- نوري، شاكر، الحركة الصهيونية في فرنسا، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٩.
- ٨- روبنشتاين، داني، الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣، ص ١١.
- ٩- جرينقم، اسحاق، الحركة الصهيونية، ترجمة جودت السعد، دار الجاحظ، اربد، ١٩٨٤، ص ١٤.
- ١٠- الهراوي، عبد السميع سالم، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٥.
- ١١- الشامي، رشاد، القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، مطابع السياسة، الكويت، ١٩٩٤م، ص ١٥.
- ١٢- جريس، صبري، اليمن الصهيوني نشأة وعقيدة وسياسة، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩.

- 13- Badi, Joseph.: The Government of the state of Israel.Twayne publishers, New York, 1963, p. 51.
- ١٤- خالد، محمود، معسكر اليمين الصهيوني، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٨م، ص٩.
- ١٥- هلال، علي الدين، تكوين اسرائيل، دار الهلال، القاهرة، (١٩-)، ص٢٨.
- ١٦- العابد، ابراهيم، الماباي الحزب الحاكم في اسرائيل، مركز الابحاث -منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، ص١٣.
- ١٧- مجاعص، لمياء، المابام حزب العمال الموحد في اسرائيل، مركز الابحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٠-١٢.
- 18- Avihai, Aurham.: Ben Gurion: State-BUILDER-Principle and Pragmatism, 1984-1963. Keter publishing house, Ltd Jerusalem, 1974, p 25.
- ١٩- الدجاني، محمد ومنذر الدجاني، المدخل الى النظام السياسي الاردني، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٣م، ص٢٩٩.
- ٢٠- غالي، بطرس، ومحمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ط(٧)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٦٩.
- ٢١- الحسيني، السيد، التنمية والتخلف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٤٢.
- ٢٢- خضر، طارق، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤١-٤٢.
- ٢٣- عبد الحليم، نبيلة، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، ١٩٨٢، ص٨٢.
- ٢٤- ديفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ط٤، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٦-٧.
- ٢٥- الخطيب، نعمان، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٧.
- 26- Jones, Barry.: Zionism-Enemy of Peace and Social Process. Progress publishers, Moscow, 1984, p.6.

27- Boker, Arie.: The Other Israel. Anchor Book, New York, 1972, p.103.

٢٨- بدر، كاميليا، نظرة على الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية، ط٢، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص٢٧.

٢٩- شاهين، حنه، «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، ع (١٣٨)، أيار ١٩٨٣، ص٢٦.

٣٠- ابو جابر، كامل، نظام دولة اسرائيل اطار الحركة السياسية، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص١١٨.

٣١- قسم الدراسات والابحاث الفلسطينية، ثيودرهرتزل عراب الحركة الصهيونية، دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٦، ص١٧٠.

٣٢- هلسة، تهاني سلامة، أوراق في القضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٨.

٣٣- رزوق، أسعد، اسرائيل الكبرى، مركز الابحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٠.

٣٤- ماشوش، منير، الصهيونية، دار المسيرة، دمشق، ١٩٧٩، ص٣٠.

٣٥- سلمان، سلمان رشيد، «المانيا النازية والقضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، ع (٣١)، ١٩٧٤، ص٩٤.

٣٦- عباسي، نظام، العلاقات الصهيونية النازية وأثرها على فلسطين وحركة التحرر العربي ١٩٢٣-١٩٤٥، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، ١٩٨٤، ص٥٢-٥٨.

٣٧- الربابعة، غازي، «الاستراتيجية الاسرائيلية ١٩٤٨-١٩٦٧»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٨.

٣٨- د. ه. جاتس، الصهيونية واسرائيل وآسيا، ترجمة راشد حميد، مركز الابحاث-منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢م، ص٤٣.

٣٩- عبد العزيز، مصطفى، إسرائيل ويهود العالم، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٧.

40- Hollstein, Walter.: Kein Friden um Israel, Frank furt un, 1972, p.38.

٤١- الجبوري، عبد الوهاب، الاسامية في الفكر الصهيوني، منشورات الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٥

٤٢- جبور، سمير، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٩٨-٩٩.

٤٣- توينبي، ارنولد، فلسطين جريمة ودفاع، ترجمة عمر الديراوي، ط (٣)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٤-٣٥.

٤٤- تيم، سعيد، النظام السياسي الاسرائيلي، دار الجيل، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩، ص ٢٥١.

45- Bernstein, Marver.: The Political of Israel. The First Decade of Stathood, New York, Green wood press, 1969, p. 54.

46- Avnery, Uri: Israel without Zionist, The macmillean company, New York, 1970, p.166.

٤٧- متولي، عبد الحميد، نظام الحكم في اسرائيل، ط ٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٧٥.

٤٨- جريس، صبري، الحريات الديمقراطية في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١م، ص ١٧.

٤٩- حمادي، شمران، كيفية ممارسة السلطات العامة في اسرائيل، دار غريب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٤.

50- Seliktar, Ofira.: "Ethnic Stratitfication and Foreign Policy in Israel", The midle East Journal. Vol. 38, No. 1, Winter 1994, p.34.

٥١- وزارة الدفاع الوطني-الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤١٢-٤١٤.

٥٢- بركات، نظام، مراكز القوى في اسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية ١٩٦٣-١٩٨٣، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص ٥٠-٥١.

- ٥٢- وغنر، ابراهام، القرار الاسرائيلي، ترجمة ميخائيل الخوري، دار القدس، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٤.
- 54- Krains, Oscar.: Government and politics in Israel. Houghton, Mifflin Company, Boston, 1967, p. 63.
- ٥٥- ابو جابر، كامل، الاحزاب والانتخابات الاسرائيلية ١٩٤٩-١٩٨٤، مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٥، ص٢١-٢٢.
- ٥٦- السعدي، غازي، انشقاق ليفي عن الليكود، الرأي، عمان، ع (٩٠٤٨) الأربعاء، ١٩٩٥/٦/٧، ص٢٣.
- ٥٧- تيم، فوزي، «النظام الانتخابي في اسرائيل دائرة في تشكيل الحياة الحزبية والسياسية»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، ١٩٧٥، ص١٤٩.
- ٥٨- المرعشلي، أحمد، حزب الأحرار، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، دمشق، ١٩٨٤، ص٨٨.
- ٥٩- غوانمة، نرمين، «الاحزاب السياسية في «دولة» اسرائيل دور حزب العمل الاسرائيلي (الماباي) في السياسة الاسرائيلية منذ تأسيس الدولة الاسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٧»، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، ١٩٩٣، ص١٩٦.
- ٦٠- بيجن، مناخيم، يوميات الارهابي مناخيم بيجن، ترجمة معين أحمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٠١.
- ٦١- العبدالله، هاني، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩، ص٧٦-٧٧.
- ٦٢- نيكننتيا، جالينا، دولة اسرائيل خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، القاهرة، (١٩)، ص٦٠-٦١.
- ٦٣- خليفة، أحمد، «أحزاب أقصى اليمين في اسرائيل سمات ايدولوجية وسياسية»، الدراسات الفلسطينية، ع (٥)، ١٩٩١، ص٣٤٢.
- ٦٤- ابراهيم، كمال، «القوى السياسية الاسرائيلية ومسار التسوية»، شؤون الأوسط، ع(٣)، ١٩٩١، ص٥٣.

- ٦٥- خليفة، أحمد، «احزاب اقصى اليمين في شأن الترانسفير وانقلاب داخلي في تسومت»، الدراسات الفلسطينية، ع(١٠)، ١٩٩٢، ص٢٤١.
- ٦٦- البرنامج الانتخابي لحركة هتحياء- تسوميت لعام ١٩٨٤م، الملف، ع(١٠)/٣٤ ك (٢) ١٩٨٧، ص٩٢٢.
- ٦٧- رهط، مناحم، «الانشقاق في حزبي تسوميت»، الارض، السنة الواحد والعشرون، ع(٥)، أيار، ١٩٩٤م، مؤسسة الارض، دمشق، ص١٥٤.
- ٦٨- السعدي، غازي، مجازر وممارسات ١٩٢٦-١٩٨٣م، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥م، ص٣١٥.
- ٦٩- الشاذلي، أمل، ليكود والتسوية دراسة للتحالف الحاكم في اسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١١.
- ٧٠- شوفاني، الياس، مناحيم بيغن من الارهاب الى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧، ص٦١.
- ٧١- شكري، عز الدين، «أزمة الحكومة الاسرائيلية»، السياسة الدولية، ع(١٠٠)، آب، ١٩٩٠، ص(٢٠١-٢٠٢).
- ٧٢- الخضر، محمد، «حزب الليكود في عهد رئيسه الجديد نتياهو»، الارض، ع(٨)، آب، ١٩٩٤م، ص١٦.
- ٧٣- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الأحزاب والكتل السياسية في اسرائيل، تونس، ١٩٦٨، ص٩.
- ٧٤- شمالي، نصر، وهشام الدجاني، الاحزاب والكتل السياسية في اسرائيل، مكتب الخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٢-٢٣.
- ٧٥- «البرنامج السياسي لحزب العمل الاسرائيلي في انتخابات ١٩٩٢»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع(١١)، ١٩٩٢، ص١٧٣.
- ٧٦- المرعشلي، أحمد، حزب احدوت هاعفودا، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، دمشق، ١٩٨٤، ص٨٦.

77- Pruess, Walter.: The Labour Movement In Israel: Past and Present. Jerusalem, Rubin mass, 1965, p. 142.

- ٧٨- خليفة، أحمد، «أحزاب أقصى اليسار/ميرتس»، الدراسات الفلسطينية، ع (١٠)، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٣٨.
- ٧٩- خطاب، موسى، البرلمان الإسرائيلي، مركز القدس للأبحاث، القدس، ١٩٩٢، ص ١٩.
- ٨٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٤م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٤٨.
- ٨١- حلبي، أسامة، «حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل»، الدراسات الفلسطينية، ع (٥)، شتاء ١٩٩١، ص ١٤٥.
- ٨٢- همشار، ١٩٩٢/٦/٢٦، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الاردنية.
- ٨٣- عليوه، حسن، القوى السياسية في اسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣م، ص ١٤٧.
- ٨٤- خالد، محمود، معسكر اليسار الإسرائيلي، سلسلة دار حامد الاقتصادي، عمان، ١٩٨٦، ص ١٨.
- 85- Medding, Peter.: Mapi In Israel-polotical Organization and Governement in Israel. Cambridge University press, Cambridge, 1972, p. 22.
- ٨٦- ربيع، حامد، اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٣٧٥.
- ٨٧- هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مجلد (٢)، دمشق ١٩٨٤، ص ٢٤٤.
- ٨٨- المسيري، عبد الوهاب، «المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق»، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٨٤.
- ٨٩- مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، «استقالة الأمين العام للحزب الشيوعي»، ع (٤٩)، دمشق، ١٩٩١، ص ٣٣.
- ٩٠- «برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لانتخابات الكنيست الحادي عشر ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٤»، الملف، ع (٤)، تموز/يوليو، ١٩٨٤، ص ٣٥٧.

- ٩١- زهرة، عطا، «الموقف الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية»، شؤون عربية ع(٦٠)، كانون الاول/ ديسمبر/ ١٩٨٩، ص٦٣.
- ٩٢- عطية، مجدي، «يهود اسرائيل ومشكلات التغير الاجتماعي»، السياسة الدولية، ع(٨٧)، يناير ١٩٨٧، ص١٠٩.
- ٩٣- خليفة، أحمد، «الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (١٠)، ربيع ١٩٩٢، ص٢٢٣.
- ٩٤- عبد العاطي، بدر احمد، «الانتخابات الاسرائيلية وانعكاساتها على عملية السلام، السياسة الدولية، ع (١١٠)، اكتوبر ١٩٩٢م، ص ١٨٨.
- ٩٥- مجلة الأرض، «تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل (٣)»، الأرض، ع(١٨)، ١٩٨٤، ص٢٩.
- ٩٦- مجلة الأرض، «تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل (٤)»، الأرض، ع(١٩)، ١٩٨٤، ص٣١.
- ٩٧- يديعوت احرنوت، ١٤/١١/١٩٨٨، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- ٩٨- سليم، محمد، نشاط الوكالة اليهودية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٩.
- ٩٩- ربيع، محمد محمود، الايديولوجيات السياسية المعاصرة، شركة كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٧٩، ص٢٣٢.
- ١٠٠- الغبرا، شفيق، «الانتفاضة الفلسطينية: الأسباب والاستمرار»، المستقبل العربي، ع(١١٣)، ١٩٩٢، ص٧١.
- ١٠١- شيفر، غابي، «تصدع الاحزاب»، الأرض، السنة الواحدة والعشرون، ع (٩)، ص ١٢٨-١٢٩.
- 102- Robert, Freedman.: "ReliGion, Politics, and The Israeli Eletion of 1988", The Middle East Journal, Volume 43, No. 3, Summer, 1989, p. 412.
- ١٠٢- خليفة، أحمد، «قائمة المهاجرين السوفيات»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (١٠)، ربيع ١٩٩٢، ص٢٤٥.

- ١٠٤- دافار ١٤/٢/١٩٩٢، ترجمة مركز الدراسات العبرية، الجامعة الاردنية.
- ١٠٥- ديان، يعال، «قوائم جديدة في انتخابات ١٩٩٢»، المعرفة، ع (١٠)، ١٩٩٢، ص٤٣.
- ١٠٦- رزوق، أسعد، نظرة في أحزاب اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، ص(٢٩-٣٠).
- ١٠٧- العبدالله، هاني، «انتخابات مبكرة في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، ع (٢٢٧)، ١٩٩٢، ص ص(١٣١-١٣٣).
- ١٠٨- فاروق، عبد الخالق، «مستقبل التركيبة السياسية والاقتصادية في اسرائيل بعد غزو لبنان»، الباحث العربي، ع (١١)، ابريل/حزيران ١٩٨٧م، ص٢٨.
- ١٠٩- عرفة، محمد جمال، «التعددية في المجتمع الاسرائيلي»، المستقبل العربي ع(٨٢)، ١٢/١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، لندن، ص (٥١-٥٤).
- ١١٠- عبادي، أحمد، الأحزاب السياسية في اسرائيل، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة (١٩٧٠)، ص (٣٠٨).
- 111-Zidon, Ashair.: Kenesset, The parliament of Israel. Translated from hebview by Rubinstein, A. and G Hirschler, New York, Herzi press, 1967, p. 242.
- ١١٢- السعدي، غازي، نظام الحكم في اسرائيل، دار الجليل، عمان، ١٩٨٨م، ص٤٩.
- ١١٣- ابو غزالة، بسام، الجزور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي، مركز الابحاث، م. ت. ف، بيروت، ١٩٦٦، ص١٧.
- ١١٤- الخيال، مالك، «مفهوم السياسة الخارجية»، بحوث دبلوماسية، ع (٨)، ١٩٩٢م، معهد الدراسات الدبلوماسية- المملكة العربية السعودية، ص٢١.
- ١١٥- خلف، محمود، مدخل الى علم العلاقات الدولية، المركز الثقافي العربي، الرباط، ١٩٧٨، ص٦١.
- ١١٦- نعمة، كاظم، العلاقات الدولية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٧٩، ص١٠٩.
- ١١٧- يوريش، شاي، «الجولان في البؤرة»، مجلة عسكري ملحق اسبوعي لصحيفة معاريف الاسرائيلية، ع (٣٥)، ١٧/٥/١٨٨٤، ص٨.

- ١١٨- الهيتمي، محمد، «المقومات السياسية للاستراتيجية الاسرائيلية»، السياسة الدولية، السنة الخامسة، ع (٥)، ١٩٦٩، ص١١٤.
- ١١٩- أحمد، صلاح زكي، نظرية الأمن العسكري، دار الوسام، بيروت، ١٩٨٦م، ص (١.٣-١.٥).
- ١٢٠- هلال، علي الدين، أثار الغزو الاسرائيلي للبنان، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٩٩.
- ١٢١- العبادي، بسام، الهجرة اليهودية الى فلسطين ١٩٨٠-١٩٩٠، دار البشير، عمان، ١٩٩٠، ص١٣٧.
- ١٢٢- بعباع، خالد، النظام الاسرائيلي العقائدي الجديد- نزعة العنف، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٥، ص١٠.
- ١٢٣- الجنيدي، سليم، «المستقبل السياسي للأراضي المحتلة في المنظور الاسرائيلي»، شؤون عربية، ع (٦٠)، ديسمبر ١٩٨٩، ص٥٢-٥٣.
- ١٢٤- ربيع، عمرو هاشم، «اسرائيل من بيرز الى شامير»، السياسة الدولية، ع(٨٧)، يناير ١٩٨٧م، ص ١١٢-١١٣.
- ١٢٥- جبور، سمير، مخططات اسرائيل الاقتصادية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٧.
- ١٢٦- بسيسو، فؤاد، القصور الصهيوني لآثار الغاء المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠، ص (١٠٦٤).
- ١٢٧- المليارات تتطاير في الهواء، يديعوب احرنوت، ٢٦/١٠/١٩٩٤م ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الاردنية.
- ١٢٨- مائير، يهودا، صناعة قرارات الأمن الوطني في اسرائيل، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٩م، ص١٩٩.
- ١٢٩- نوفل، سيد، المدخل الى سياسة اسرائيل الخارجية، مطبعة الجيلاوي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٢١٩.
- ١٣٠- عبدالله، هاني، «انعكاسات عملية التسوية علي نفقات الأمن في اسرائيل»، شؤون الأوسط، ع (٣٨)، شباط، فبراير، ١٩٩٥م، ص (٧٤-٧٧).

١٣١- المختار، نادية، الثابت والمتغير في نظرية الأمن الإسرائيلية، شؤون سياسية، ع (٢)، ١٩٩٥، ص ٣٨.

132-Teihami, Shibley: "Israel foreign policy: astatic strategy in a changing world", Middle East Journal. Volume. 44, No. 3, Summer, 1990, p. 412.

١٣٣- الحسيني، مصطفى، «مسيرة السلام الاحتكار النووي والتفوق النوعي الاسرائيلي»، الملف، ع (٧)، اكتوبر/ تشرين ١٩٩٢م، ص ١١٤٧.

١٣٤- نثمان، يوفان، «خمسة اسباب لعدم الاعتماد على الروع النووي»، الملف، المجلد التاسع، ع (١٠)، (١٠٦) كانون الثاني/ ١٩٩٣م، ص ١٣٨٥.

135- Brechiri, Micheel.: Decisions in Israel Foreign Policy. Oxford University Press, London, 1974, p. 318.

١٣٦- «البرنامج السياسي للمعراخ لانتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤»، الملف، ع (٢): ٥ أيار ١٩٤٨٥، ص ١٧.

١٣٧- «البرنامج الانتخابي لتجمع الليكود في انتخابات الكنيست الاسرائيلي الثالث عشر»، الدراسات الفلسطينية، ع (١١)، ١٩٩٢، ص ١٧٩.

١٣٨- شارون، أرئيل، مذكرات أرئيل شارون، ترجمة انطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٠١-٥٠٣.

١٣٩- عفرون، يثير، معضلة اسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ١١٨.

١٤٠- جراد، محمد توفيق، «تطورات الاوضاع في الكيان الصهيوني»، الارض، ع (١١)، تشرين الثاني، ١٩٩٣، دمشق، ص ٩٥.

١٤١- سويد، محمود، من كامب ديفيد الى المعاهدة- خليفة القرار الاسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٤.

١٤٢- زهران، جمال، «انعكاسات الوفاق الامريكي-السوفياتي وتطورات اوروبا الشرقية على الصراع العربي الاسرائيلي»، دراسات، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠.

١٤٣- روزون، عمانوئيل وآفي بيطلهيم، «اسرائيل- الصين: من علاقات امنية سرية الى علاقات دبلوماسية»، الملف، ع (٧) ٧٩ تشرين ثاني/المجلد التاسع/ ١٩٩٠، ص ٦٠٥.

١٤٤- هاتسوفيه ١٩٩٢/٦/٢٩، ترجمة مركز الدراسات العبرية، الجامعة الاردنية.

١٤٥- الجرباوي، علي، «رابين واستراتيجيات التفاوض»، شؤون فلسطينية، ع(٢٣١) حزيران، يونيو، ١٩٩٢م، ص ١٥.

١٤٦- نوفل، أحمد، الحرب النفسية بيننا وبين العدو الصهيوني، الفرقان، عمان، ١٩٨٦، ص ٢٦٧.

١٤٧- جانيس، مايكل، لماذا غزت اسرائيل لبنان، ترجمة محمد برهوم، دار الجليل عمان، ١٩٨٣، ص ١٠.

148- Mays, Stanley.: "Peace Prospects", The middle East Review. Fifteenth edition, 1989, p. 23.

149- Selikar, Ofira.: "Ehnic Stratifeation and Foriegn Policy in Israel: The Attitudes of Oriental Jeas towards the Arabs and the Arab Israeli Confilict", The Middle East Journal, Vol. 38, No. 1, 1984, p.35.

١٥٠- السعدي، غازي، الاعلام الاسرائيلي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٧م، ص ١٤٢-١٤٤.

١٥١- اللبدي، محمود، أساليب الاعلام الصهيوني، مطابع الكرمل، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٥١.

١٥٢- شقرة، علي خليل، دور اسرائيل في حرب الخليج، دار الابداع، عمان، ١٩٩١، ص ٢١.

١٥٣- حبيب، رفيق، الحياة السياسية في اسرائيل، ط٢، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٧.

١٥٤- حسن، طارق، "الانتخابات الاسرائيلية: قراءة في البرامج والنتائج"، السياسة الدولية، ع(١٢٥)، يوليو، ١٩٩٦، ص ١٤٣.

- ١٥٥- محمود، عبد، دور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي الاسرائيلي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص١٢٨.
- ١٥٦- كاتس، زئيف، «الهجرة من الاتحاد السوفياتي»، الدراسات الفلسطينية، ع(٥)، ١٩٩١، ص٣٧٢.
- ١٥٧- زهرة، عطا، صنع القرار الاستراتيجي في اسرائيل، «شؤون عربية» ع(٥٨)، ١٩٨٩، ص١٤٧.
- ١٥٨- عبدالعاطي، بدر «الخريطة السياسية في اسرائيل قبل الانتخابات البرلمانية القادمة»، السياسة الدولية، ع(١٢١)، يوليو ١٩٩٥، ص١٥٢.
- ١٥٩- الكيلاني، هيثم، المذهب العسكري الاسرائيلي، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص١٧٠.
- ١٦٠- عمار، نزار، الاستخبارات الاسرائيلية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٨.
- ١٦١- معياري، محمد «الاحزاب والقوى السياسية في اسرائيل»، الباحث العربي، ع(٤١)، حزيران ١٩٩٦، ص١٩.
- ١٦٢- (—)، الانتخابات الاسرائيلية، المعرفة، ع(١٠)، مايو ١٩٩٢م، ص١٢.
- ١٦٣- (—)، اضواء على الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني في ظل احترام المعركة الانتخابية، الارض، ع(٢١)، ١٩٨٤، ص٥.
- ١٦٤- مقداد، عطية، «قراءة سياسية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية»، الارض، ع(١١)، تشرين الثاني، ١٩٨٨، ص٧.
- ١٦٥- عبدالعاطي، بدر، «المهاجرون الجدد في اسرائيل»، السياسة الدولية، ع(١٠٨)، ١٩٩٢، ص٢١٧.
- ١٦٦- تريسلي، تمار، «التيارات الدينية في اسرائيل»، الارض، ع(٢)، شباط، ١٩٩٦، ص١٣٩.
- ١٦٧- جريس، صبري، «لعبة الانتخابات وقصة السلام»، الملف، ع (٧٩/٧)، ابريل، ١٩٩٢م، ص٥٨٠.
- ١٦٨- فيشمان، اليكس، «المحاولات الاسرائيلية لتطوير الصناعات العسكرية»، شؤون اسرائيل العسكرية، السنة الرابعة، ع (٦٦)، تموز ١٩٨٨م، ص١٦.

١٦٩- المحرر العسكري لصحيفة زوهديرخ، «صناعة الاسلحة في اسرائيل وأثرها على العلاقات الامريكية الاسرائيلية»، شؤون اسرائيل العسكرية، السنة الاولى، ع (١)، آب، ١٩٨٤، ص ١١.

١٧٠- العابد، ابراهيم، سياسة اسرائيل الخارجية، مركز الابحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٨.

١٧١- بغدادي، عبد السلام، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام- الجمهورية العراقية، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥، ص ١٢٦.

172- Begin, Ze'ev.: "The Likud Vision for Israel at Peace", Foreign Policy, Vol. 70, No. 4, 1991, p. 30.

١٧٣- «البرنامج السياسي المعراخ لانتخابات الكنيست الحادي عشر»، الملف، ع (٢): ٥ أيار ١٩٨٥، ص ١٦٦.

١٧٤- هرونسون، شلومو، «بين المعراخ والليكود والردع النووي في استراتيجية الحزبين»، الملف، المجلد الأول، ع (٤)، تموز ١٩٨٤م، ص ٣٤٥.

١٧٥- شعبان، أحمد، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية عام ٢٠٠٠، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٣١.

١٧٦- معاريف ٩/١٠/١٩٩٥م، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الأردنية.

١٧٧- الجابري، منصور، «سياسة اسرائيل المائية والصراع العربي الاسرائيلي»، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ١٩٩٠، ص ٧٨.

١٧٨- صراص، سمير، وخالد عايد، «وثائق تأليف الحكومة الاسرائيلية الجديدة»، مجلة الدراسات الفلسطينية ع (١١)، ١٩٩٢، ص ١٤٨.

١٧٩- عايد، خالد، «المستوطنات والحدود: التصورات الاسرائيلية للحل القادم»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (٢١)، شتاء ١٩٩٥م، ص ١١٤-١١٥.

١٨٠- صراص، سمير، «حزب العمل برنامج ثوابت صقرية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (١٠) ربيع ١٩٩٢م، ص ٢٢٨.

١٨١- معروف، عبد، الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان، دار الكتاب الحديث، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٤٩.

- ١٨٢- شبحت، انطوان، «الخيطة الرفيع بين العمل والليكود»، الملف، المجلد التاسع، ع (٣) / ٩٩ حزيران ١٩٩٢، ص ٧٨٨.
- ١٨٣- بديعوت احرنوت، ١٩٨٤/٧/٢٠م، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- ١٨٤- ابو صالح، زياد ورشاد المدني، حرب السكاكين في نظر الاسرائيلين، دار الجليل، عمان، ١٩٩١، ص ٩.
- ١٨٥- عبد المجيد، وحيد، «السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربي الاستمرار والتفكير»، الفكر الاستراتيجي العربي، ع (٣٠)، تشرين الاول ١٩٨٩، ص ٩٠.
- ١٨٦- شيف، زئيف، انتفاضة، ترجمة دارا لجليل للنشر والابحاث والدراسات الفلسطينية، دار الجليل، عمان، ١٩٩١، ص ٩.
- 187-Baram, H.: "The Weizman Affair: A victory for the Peace Camp", Middle East International, No.5, January, 1990, pp. 6-8.
- 188 H. Wallar.: "The 1988 Israeli Election: Proportional Representation with vengeance", Middle East Review. No. 6, Summer 1989, p. 15.
- ١٨٩- الكيالي، عبد الوهاب، المطامع الصهيونية التوسعية، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥٧.
- ١٩٠- الكيلاني، هيثم، «حروب فلسطين العربية- الاسرائيلية»، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، ١٩٩٠، ص ٦٦٤.
- ١٩١- العابد، ابراهيم، العنف والسلام دراسة في الاستراتيجية الصهيونية، مركز الابحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٥٦.
- ١٩٢- جراد، محمد، «تصورات الأحزاب الاسرائيلية من مبدأ الأرض مقابل السلام»، الأرض، ع (٤)، نيسان ١٩٩٢، ص ١١.
- ١٩٣- عباسي، نظام، فلسطين والبرنامج الصهيوني، قدسية للنشر والتوزيع، اربد، ١٩٩٢، ص ٨٦.

- ١٩٤- فيدو سيف، بيوتر، الصهيونية ايدولوجية الاميرالية، تعريب أكرم الرافي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٣، ص ٤٧.
- ١٩٥- الروسان، ممدوح، فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢-١٩٤٨، جامعة اليرموك، اربد ١٩٨٢، ص ١٥-١٦.
- ١٩٦- ربابعة، غازي، الاستراتيجية الاسرائيلية، المنار، الزرقاء، ١٩٨٣، ص ٤١٦.
- ١٩٧- الموعد، حمد، اسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان، دمشق، ١٩٩١، ص ٢٧.
- ١٩٨- عطية، غسان، «أبعاد التحرك الاسرائيلي في أفريقيا»، شؤون فلسطينية، ع(١٣)، ١٩٧٢، ص ٣٠.
- ١٩٩- عليان، نور الدين، «الثوابت والمتغيرات في العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية»، الارض، السنة الواحدة والعشرون، ع (١٢)، كانون الاول ١٩٩٤م، ص ٧٥.
- ٢٠٠- معاريف، ٢٥/١٠/١٩٩٤، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الاردنية.
- ٢٠١- ابراهيم، سعد الدين، «المؤسسة الحاكمة في اسرائيل»، دراسات عربية، السنة الثامنة، ع (٦)، نيسان، ١٩٧٢، ص ١١-١٣.
- ٢٠٢- كيالي، عبد الوهاب، الكيبوتس، المزارع الجماعية في اسرائيل، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص ١١-١٣.
- ٢٠٣- باليس، الفى، «الانتخابات الاسرائيلية الأحزاب والمواقف عشية الانتخاب: الليكود رهان على مشاعر التطرف»، الدراسات الفلسطينية، ع(١٠)، ربيع، ١٩٩٢، ص ٢١٩.
- ٢٠٤- عنبري، بنحاس، «حرية التحدث مع م.ت.ف» عل همشمار، ٢٨/٩/١٩٨٧، ص ٩.
- ٢٠٥- اللجنة الملكية لشؤون القدس، «اللجنة الوزارية توافق على بناء ٣٥ وحدة سكنية»، رقم النشرة (٢٤٩)، ١/٣/١٩٩٥م، ص ١٥.
- ٢٠٦- الهزيمة، محمد، «القدس في الصراع العربي الإسرائيلي»، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩، ص (١٦٣-١٦٤).
- ٢٠٧- الهور، منير وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥، ط (٢)، دار الجليل، عمان، ١٩٨٦، ص ٢٣٢-٢٣٣.

- ٢٠٨- عبد الرحمن، اسعد، ونواف الزرو، الفكر السياسي قبل الإنتفاضة- بعد الإنتفاضة، دار الشروق، عمان، ١٩٩٠م، ص ٢١-٢٢.
- ٢٠٩- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ١٩٨٩/١/٣١م، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية- بيروت.
- ٢١٠- هآرتس، ١٩٨٩/٣/٨م، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- ٢١١- البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر، ترجمة دار الجليل، ١٩٩٢/١١/١٤، ص ٢.
- ٢١٢- بديعوت أحرونوت، ١٩٨٩/٩/٣٠م. ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- ٢١٣- صحيفة بديعوت احرونوت، ١٩٨٩/٢/١م، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية- بيروت.
- ٢١٤- ابو الرب، محمود، «التغلغل الإقتصادي الصهيوني في الوطن العربي وتحديات القطاع الصناعي الفلسطيني- الأردن»، صامد الإقتصادي، السنة السادسة عشرة، ع (٩٨)، تشرين أول- تشرين ثاني، ١٩٩٤، ص ٢٤٥-٢٤٦.
- ٢١٥- الأعرج، عبد العزيز، «اسرائيل والمردودات الإقتصادية للسلام»، الوحدة، السنة العاشرة، ع (١٠٦)، مايو/ يونيو، ١٩٩٤، ص ٣٦.
- ٢١٦- الأطرش، محمد، «المعركة من أجل السلام: مذكرات شيمون بيرز»، المستقبل العربي، السنة العشرون، ع (١٩٩)، ١٩٩٥/٩م، ص ١٣٨-١٣٩.
- ٢١٧- بيرز، شيمون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م، ص (٤-٥).
- ٢١٨- ملحم، خالد، البنى الإقتصادية والسياسية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٧٩.
- ٢١٩- رفعت، نادية، «الاقتصاد والإسرائيلي وطموحاته من التسويه السياسية»، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، ع ١٤، شتاء، ١٩٩٥م، ص ٤٩-٤٧.
- ٢٢٠- زهرة، السيد، «ندوة اسرائيل والمياه العربية»، السياسة الدولية، ع (٧٦)، ابريل، ١٩٨٤م، ص (١٥٩).

- ٢٢١- حسين، فتحي، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف»، السياسة الدولية، ع (١٠٨)، ابريل ١٩٩٢، ص (٢١١).
- ٢٢٢- الدويك، موسى، «المستوطنات الإسرائيلية والمياه العربية»، شؤون عربية، ع (٧٢)، كانون الأول، ١٩٩٢، ص ١١٥.
- ٢٢٣- المومني، محمد، السياسة المائية للكيان الصهيوني، دار عمار، عمان، ١٩٨٦، ص ١٣٥.
- 224- Starr, Jayce.: "Water Wars", Foreign Policy, No. 87, Spring, 1991, p.17.
- ٢٢٥- معاريف، ١٩٩٤/١١/٢٢، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الأردنية.
- ٢٢٦- حاييم، أ، «العقد القادم سيشهد الصراع على موارد المياه في الشرق الأوسط»، مجلة «بمحاتيه»، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الأردنية، ١٩٩١/٧/٢٤ م.
- ٢٢٧- شاهار، حاييم، «مشروع بحثي لاقتصاد التعاون في الشرق الأوسط»، ترجمة عزت الحصري، المعرفة، ع (٧)، يناير، ١٩٩٢، ص ٤١.
- ٢٢٨- بسوك، موطي، «قطعة النقد تحت القنديل الفلسطيني»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (١٢)، صيف ١٩٩٤ م، ص ١٠٦.
- ٢٢٩- الربابعة، غازي، «الأبعاد السياسية والاقتصادية لمشروع قناة البحرين»، السياسة الدولية، ع (٨٣)، ١٩٨٦ م، ص ٥٨.
- ٢٣٠- «المعاهدة الأردنية الإسرائيلية»، السفير، بيروت، ١٩٩٤/١٠/٢٠ م. ترجمة وكالة رويتر عن الإنجليزية، نقلًا عن وكالة الأنباء الأردنية «بترا».
- ٢٣١- هرملاني، عماد، «سياسة اسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية»، شؤون فلسطينية، ع (٢٠١) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ م، ص ٦١.
- ٢٣٢- يوريش، شاي، «الجولان في البؤرة»، مجلة عسكيم، الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف المسائية، ع (٣٥)، ١٩٩٤/٥/١٧، ترجمة مركز الدراسات العبرية- الجامعة الأردنية.